

الجهة الشعبية لتحرير فلسطين

الدائرة الثقافية المركزية

تلخيص وعرض كتاب:

حركة القوميين العرب

(النشأة – التطور – المصائر)

تأليف: محمد جمال باروت

أيار

٢٠٠٧

المحتويات

رقم الصفحة	البيان
٤	- تقديم
٦	- الظهور الأول لحركة القوميين العرب
٩	- النواة المؤسسة
١٠	- المرشد الروحي: من قسطنطين زريق إلى علي ناصر الدين
١٣	- واجهات الحركة في طور التأسيس
١٤	- المؤتمر التأسيسي الأول: الشباب القومي العربي
١٦	- المبادئ التنظيمية
١٧	- الهرم التنظيمي
١٩	- الأطوار الأيدلوجية الثلاثة
٢٠	- حول التوسع التنظيمي الجماهيري
٢٣	- مفاجأة الانفصال
٢٤	- الالتحام بالناصرية
٢٧	- اهتزاز الحركة
٢٩	- وجهاً لوجه: مؤتمر ١٩٦٤، ومؤتمر ١٩٦٥
٣١	- الحركة الاشتراكية العربية الواحدة من المشروع النظري إلى الترجمة العملية
٣٢	- انقلابات حركة القوميين العرب
٣٣	- تشكيل الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب منظمة "شباب الثأر"
٣٥	- تشكيل الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب
٣٦	- الطريق إلى فلسطين عبر عمان: (البحث عن فيتنام شمالية)
٣٨	- تحرير عُمان "الأردن أولاً والأردن آخراً"
٤٠	- يا أهلاً بالمعارك حركة القوميين العرب تفرع طبل "معركة التحرير"
٤٠	- حركة القوميين العرب والحرب العربية الباردة في الستينات الخليج وشبه الجزيرة العربية
٤٢	- نشوء حركة القوميين العرب في شمال اليمن
٤٤	- الحركة والأجهزة المصرية: التوتر والصدام

٤٨	- الثورة العُمانية وتطوراتها ١٩٥٩-١٩٧٥
٤٩	- جبهة تحرير ظفار
٥٠	- انشقاق الجبهة من تحرير ظفار إلى تحرير الخليج
٥١	- التجذير اليساري لحركة القوميين العرب
٥١	- المؤتمر الإقليمي الأول لفروع الخليج والجزيرة العربية
٥٢	- مؤتمر "حميرين" وتحويل جبهة تحرير ظفار الى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل
٥٣	- موضوعات ٥ حزيران
٥٤	- التحليل الطبقي للنكسة (موضوعات ٥ حزيران)
٥٥	- مشروع التجذير اليساري للحركة
٥٦	- خصائص المشهد الانقسامى وتطوراته عام ١٩٦٨
٥٨	- المشاهد الانقسامية وتطورات تموز
٥٩	- المشهد الانقسامى في الساحة الأردنية - الفلسطينية
٦٠	- في إقليم الخليج والجزيرة العربية
٦١	- في المشرق - أولاً: الحركة الاشتراكية في العراق - ثانياً: منظمة الاشتراكيين اللبنانيين في لبنان
٦٢	- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
٦٣	- حزب العمل الاشتراكي العربي

تقديم:

تمثل " حركة القوميين العرب" أضخم ظاهرة "منجزة" و "مكتملة" في التاريخ السياسي العربي الحديث في النصف الثاني من القرن العشرين، فليست "قصتها" سوى قصة هذا التاريخ نفسه، إلى الدرجة التي يمكن القول فيها، أن أي تدوين لهذا التاريخ بمعزل عن حركة القوميين العرب، ناقصٌ للغاية، ويكتفه العديد من الثغرات.

تاريخ نشأة حركة القوميين العرب وتطورها، ورهاناتها، هو متن أزهى حالات تألقهم وتأكيدهم للذات الجامعية كأمة تطمح للتحقق السياسي في دولة واحدة، عبر كشافة "انتلجنسوية" - بالمعنى العميق للانتلجنسيا الذي يربطها بمفهوم تغيير الواقع السائد وليس بمفهوم الدبلوم الجامعي - يقظة وحيوية ومكافحة ومستعدة بالاسم والفعل للتضحية.

منذ تأسيسها في ١١/ ديسمبر/ ١٩٦٧ لم تتنكر الجبهة الشعبية لمسيرتها ومنطلقاتها القومية كما عبرت عنها وجسدتها حركة القوميين العرب، وبالرغم من اندماجها شبه الكلي في مسيرة الكفاح والنضال الوطني الفلسطيني من أجل التحرر والعودة وتقرير المصير، إلا أنها ربطت صيرورة ذلك النضال ومستقبله، بصيرورة ومستقبل النضال القومي التقدمي للحركة الثورية العربية، انطلاقاً من إدراكها بأن حركة التحرر القومي تتطلب إحداث تحولات هامة في مسيرتها، يقوم على بناء نظام اشتراكي لدولة الوحدة العربية بما يمكن جماهير العمال والفقراء والمتقنين من خوض معركة بناء الأساس المادي للاشتراكية وتحويل أجهزة الدولة إلى أداة ضاربة في يد الجماهير الكادحة بعد وعيها وإيمانها بالفكرة التوحيدية القومية والتفافها حولها، وفي هذا السياق نستذكر قول رفيقنا الشهيد غسان كنفاني حينما أكد على أن "الساحة العربية (بلدان المحيط العربي خصوصاً ليست جبهة ضرورية فحسب وإنما هي جبهة فلسطين الوحيدة، وإن كل شهيد فلسطيني نفقده على الحدود مع إسرائيل، قبل تغيير أوضاع تلك الساحة ثورياً، هو هدر سيحاسبنا عليه التاريخ"، يفسر ذلك ويؤكد مؤتمراً شباط ١٩٦٩ (المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية) على شعار "هانوي العربية كقاعدة ثورية تحدث التلاحم بين الثورة الفلسطينية والثورة العربية" انطلاقاً من أن "إستراتيجية العمل العربي الثوري تتطابق في خطوطها العريضة مع إستراتيجية العمل الثوري الفلسطيني".

لقد أكد مؤتمراً شباط أنه لم يبق في الجبهة سوى الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب ومنظمة أبطال العودة، من هنا "أصبحت الصورة الجديدة، صورة تطابق شبه تام بين الحركة من ناحية وبين الجبهة من ناحية ثانية، ففكر الجبهة السياسي هو فكر الحركة كاملاً دون أي نقصان، وتكوينها إلى حد بعيد هو تكوين الحركة... وإذا كان التطابق حاصلًا بين الفكر من ناحية والتكوين من ناحية ثانية، فإن أي تمييز إستراتيجي محدد بين الحركة والجبهة لا يعود قائماً" وبالتالي لا يبقى هناك أي أساس للتمييز ما بين "الحركة" و"الجبهة"، من هنا تبنى مؤتمراً شباط خط "انصهار تنظيم

الحركة في الساحة الفلسطينية ضمن تنظيم الجبهة" وفق شعار "الحركة في خدمة الجبهة وليس الجبهة في خدمة الحركة" وبهذا المعنى أصبحت "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" حزباً يمثل الفرع الفلسطيني وفق الإستراتيجية السياسية والتنظيمية التي أقرها مؤتمر شباط.

إن قراءتنا لهذا الكراس عن تاريخ ومسيرة نضال حركة القوميين العرب، الحركة الأم لجبهتنا الشعبية، لا يستهدف فحسب استخلاص الدروس والعبر، بل يستهدف أيضاً، إعادة بناء حزبنا/ جبهتنا وتفعيل دورها الطبيعي في فلسطين، انطلاقاً من المحددات السياسية والفكرية والتنظيمية للحركة الماركسية القومية العربية، الكفيلة وحدها بخوض النضال التحرري والديمقراطي القومي لتغيير وتجاوز هذا الواقع العربي المهزوم، وتحقيق أهداف جماهيرنا العربية في مجابهة العدو الصهيوني وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها في إطار دولة الوحدة العربية والمجتمع الاشتراكي العربي الموحد.

الدائرة الثقافية المركزية

أواخر نيسان ٢٠٠٧

حركة القوميين العرب

وحدات التاريخ/ القصة: وحدة الزمن: يبدأ في آذار ١٩٤٩، حين تم تشكيل "كتائب الفداء العربي" وينتهي في حزيران ١٩٧٠، حين تم تكريس "تصفية" حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوى واسماً، وبالتالي فحن حيال ثلاثة عقودٍ ونيفٍ من الزمان المضطرب والمثير في حياة العرب الحديثة ووحدة المكان، حيث المشرق العربي بما في ذلك الجزيرة العربية الطبيعية، برهاناته العاصفة في العقود الثلاثة التي خلت، هو مسرح تطورات هذا التاريخ/ القصة وأفعاله وأحداثه وانفعالاته وأفكاره وتجربته الدرامية المرّة ودماء ضحاياه.

وحدة الحدث: فلسطين ووحدة العرب وتحررهم، وأن يكون لهم رأس في العالم.

الظهور الأول لـ "حركة القوميين العرب"

"كتائب الفداء العربي"

رغم أن وثائق "حركة القوميين العرب" لا تُشير من قريب أو بعيد إلى صلتها بـ "كتائب الفداء العربي" فإنه يمكن اعتبار "الكتائب: بمثابة الظهور الفعلي الأول لـ "الحركة"، إذ ليست "هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل" التي نشطت "الحركة" خلف واجهتها في الطور التأسيسي سوى امتداد عميق لـ "كتائب الفداء العربي" التي كان "مقاومة الصلح مع إسرائيل من أبرز أهدافها، ويفسر ذلك أن "الحركة" ركزت في طورها التأسيسي على "مسألة العنف" أو "بناء منظمة كفاحية مسلحة تقارع العدو من خلال العنف"، فينتمي شعار "الثأر" الذي تبنته "الحركة" في إطار منظومتها الرمزية الثلاثية: وحدة، تحرر، ثأر إلى العقلية القومية الفدائية لـ "الكتائب".

فمن تشكلت "الكتائب"؟ وكيف؟ وما أبرز عملياتها؟

تشكّلت "كتائب الفداء العربي" في اجتماع توحيدى انعقد في بيروت (آذار ١٩٤٩) من اتحاد ثلاث "مجموعات" قومية فدائية شابة، هي مجموعة بيروت التي قادها كل من جورج حبش وهاني الهندي، وكانت تضم عدداً من النشطاء القوميين في جمعية "العروة الوثقى" في الجامعة الأمريكية ببيروت، والمجموعة السورية التي كان نقطة ببيكارها جهاد ضاحي طالب الحقوق في الجامعة السورية بدمشق، وكان معظم أعضائها من طلاب الجامعة السورية، والمجموعة المصرية التي قادها الفدائيان المصريان المحترفان: حسين توفيق ابن وكيل وزارة الدفاع المصرية يومئذ وعبد القادر حفيد أحمد عرابي.

كان للدكتور قسطنطين زريق بوصفه مستشار الجمعية العروة الوثقى، الدور الأبرز والفعال، وارتبط هذا الدور إلى حد بعيد ببروزه كأحد أهم المفكرين القوميين العرب الشباب في أواخر

الثلاثينات، إذ أصدر زريق عام ١٩٣٩ كتابه الأول "الوعي القومي" الذي سيغدو مرجعاً تكوينياً من مراجع أجيال عديدة من القوميين العرب.

كان زريق في البداية ينتقي أعضاء الحلقة ويصطفيهم، إذ إنه وهو المؤمن بنظرية النخبة قد طمح إلى أن يلعب مستفيداً من وضعه كمستشار للجمعية، دور مرشد للشباب القومي، إذ رأى في الحلقة التي شكلها في إطار "الجمعية" نواة لحركة قومية عربية لا بد لها أن تتشكل بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وبهذا المعنى كان زريق على وعي "حركي" مسبق بإمكانية تسييس حلقاته القومية الثقافية وتطويرها إلى نواة حزب قومي، وقد دعا علناً وبوضوح عام ١٩٤٨ إثر النكبة الشباب القومي إلى تشكيل هذا الحزب.

كان المناخ الفكري والأيدلوجي لهذه الحلقة في النصف الأول من الأربعينات شديد التأثر بالنظرية التاريخية الألمانية، ومن هنا كانت الحلقة مُسلّمة بان لكل أمة خصائص تاريخية تنفرد بها عن الأمم الأخرى، وبان للأمة العربية رسالتها المنبثقة من تلك الخصائص، والواقع أن مفهومي شخصية الأمة العربية ورسالتها هما من المفاهيم المركزية في "الوعي القومي" لزريق، وقد تأثر بهما علق لاحقاً لا العكس.

تأثر زريق بمفهومه عن شخصية الأمة ورسالتها بالرومانسية الألمانية التي تقول بأن لكل أمة رسالة يعينها الله أو القدر أو التاريخ، وان الأمة توجد لكي تحقق هذه الرسالة.

وفي ضوء واقع التجزئة القومية العربية إلى دول، حرص زريق على تقديم درس الوحدة الأوروبية في ضوء النموذجين الألماني - البروسي والاطالي، وكان بسمارك وغاريبالدي وماتزيني يحضرون روحياً في نقاشات الحلقة إلى جانب فيخته ونييتشه وشبنغلر وبرغسون.

ووسط هول "الكارثة" لم يتأخر الأستاذ - المرشد عن توجيه "الحلقة" إذ لن ينتظر يوم ٣٠ ت ١٩٤٨ حين تم طرد آخر فصائل "جيش الإنقاذ" (جيش المتطوعين العرب) من الجليل الأعلى، واستكملت النكبة دورتها المأساوية الأولى، لينتهي الفصل الدرامي الأول من المواجهة العربية - الإسرائيلية عام ١٩٤٨، بل سيبادر في آب من العام نفسه إلى نشر كتابه "معنى النكبة" الذي سيشكل بدوره مرجعاً تكوينياً لأجيال عديدة من القوميين العرب.

وربما كان زريق أول من استخدم كلمة "النكبة"، ففي هذا الكتاب الخطير بكل المعايير، يطرح زريق بوصفه مرشداً قومياً عربياً، تحليلاً عميقاً للكارثة يهدف إلى تحديد طريق "محاربة الصهيونية واستئصال جذورها والتغلب التام عليها" ويرى أن المعركة ضد الصهيونية "لا تتم في معركة واحدة بل تتطلب حرباً مديدة الأفق، بعيدة الأجل وان السبيل إلى الغلبة التامة النهائية عليها هو تبديل أساسي في الوضع العربي وانقلاب تام في أساليب التفكير والعمل والحياة بكاملها، فما أحرزه الصهيونيون، لم يكن بسبب تفوق قوم على قوم، بل يعود إلى تميز نظام على نظام، سببه أن جذور الصهيونية متأصلة في الحياة الغربية الحديثة، بينما نحن لا نزال في الأغلب بعيدين عن هذه الحياة متكررين لها، مستنتجاً

بحق الخطر الصهيوني لا يتصدى له ويرده إلا كيان عربي قومي متحد تقدمي، ولا يتم ذلك إلا بانقلاب أساسي في الحياة العربية، وبانقلاب أساسي في نظم العيش.

يمكن القول باختصار أن زريق ربط بوضوح "رد الخطر الصهيوني" بتحقيق "الوحدة العربية"، وهو ربط أساسي في وعي "الكتائب" وفي "حركة القوميين العرب" عموماً، وهو يشير إلى الوحدة العربية باسم "كيان عربي قومي متحد" وتصور زريق "الحرب المديدة الأفق" من أجل استئصال جذور (الصهيونية) والتغلب التام عليها" بقيام مثل هذا الكيان - كيان الدولة القومية الحديثة، التي تحقق "انقلاب" المجتمع العربي من أوضاع العصور الوسطى حسب تعبيره إلى أوضاع العصر الحديث، وبناء المجتمع القومي الصناعي العلماني التقدمي، أي انه ربط إستراتيجية تلك الحرب بما يمكن تسميته بالحدثة وفق مفهوم القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين لها.

ويحدد نقطة الانطلاق لها بمبادرة "الفئة المختارة المبدعة" من الأمة التي حققت الانقلاب في صميمها على حد تعبيره بـ "تشكيل" أحزاب ومنظمات محكمة تقوم على عقيدة صافية موحدة، وترتبط بولاء صحيح متين، تخضع كافة نزعاته له، وان تبرز إلى الوجود الزعامة الحقيقية، وان تولد أولئك الأفراد الذين يبنون الدول ويخلقون الأمم ويصنعون التاريخ، وظهر الأستاذ - المرشد في ذلك وكأنه يدل الحلقة على الطريق، ويعطي إشارة البدء لتحويلها إلى "منظمة محكمة".

ومن هنا أخذت "الحلقة" القومية في بيروت - ومن ابرز شخصها د. جورج حبش - تتحول بسرعة، كما باتت توصف في الجامعة الأمريكية، تحت وطأة آثار النكبة وضغوطاتها المأساوية، من حلقة قومية أيولوجية تربوية تقتصر على الدور التكويني، إلى نوع من إطار "تشكيل منظمة قومية فدائية سرية شبه عسكرية تأخذ على عاتقها قطع رؤوس الخونة".

واتصلت الحلقة من خلال جورج حبش رئيس جمعية "العروة الوثقى" بالأستاذ - المرشد زريق وفاتحته بأمر تشكيل منظمة فدائية سرية، فاختارت شكل حركات الشباب على الطريقتين الألمانية والإيطالية في القرن التاسع عشر، وأعدت إنتاجه في شكل منظمة قومية طلابية فدائية سرية شبه عسكرية، تعبد فكرة الأمة، وترى الأمة قدراً والوحدة مصيراً، وتعتبر طريق الوحدة طريقاً وحيداً لاستعادة فلسطين.

كان هاني الهندي طالب العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية، مهندس التعارف والاتصال واللقاء ما بين المجموعات الثلاث: البيروتية والسورية والمصرية، وفي الجامعة الأمريكية تعرف على عصابة "القوميين" الثمانية الذين سيؤسسون بعد حل "الكتائب" "حركة القوميين العرب"، وشكل هاني الهندي لاحقاً في قيادة "الحركة" أحد أطراف الرباعي القيادي المتماسك الذي كان أقرب إلى قيادة داخل القيادة، وهذا الرباعي هو: جورج حبش، وهاني الهندي ووديع حداد وأحمد الخطيب.

النواة المؤسسة:

تألفت النواة القيادية المؤسسة لما سيعرف لاحقاً باسم "حركة القوميين العرب" من ثمانية طلاب قوميين، على أهبة التخرج من الجامعة الأمريكية في بيروت، كانوا جميعاً من نشطاء جمعية "العروة الوثقى" وقياديينها، ومن "مريدي" حلقات قسطنطين زريق ونبيه أمين فارس.

وكانت هذه النواة مؤلفة من جورج حبش وهو فلسطيني من اللد وابن تاجر متوسط للمواد التموينية، واحمد الخطيب وهو كويتي وابن عائلة كويتية متوسطة، ووديع حداد وهو فلسطيني من صفا و ابن مدرس للغة العربية، وهاني الهندي وهو سوري وابن ضابط كبير عمل في الجيش العراقي سابقاً ثم في الجيش السوري، وصالح شبل وهو فلسطيني من عكا وابن احد تجارها المتوسطين، وحامد الجبوري وهو عراقي من الحلة وابن لأحد شيوخ عشيرة "الجبور" في الفرات الأوسط، وكان الثلاثة الأوائل يدرسون في كلية الطب البشري في الجامعة الأمريكية في حين يدرس الثلاثة الآخرون في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في الجامعة.

كان أهم شيء اتفقت عليه النواة هو اختبار بناء ما يمكننا تسميته بـ "أخوية" قومية سرية، تُكثف بحد ذاتها مجتمعاً قومياً نخبويّاً مصغراً، لا نجد تعبيراً مناسباً عنه أفضل من تعبير "مجتمع المؤمنين".

تميزت هذه "الأخوية" القومية تبعاً لذلك، بما يتميز به أي "مجتمع مؤمنين" أي بالمسلكية الطهرانية، والسمو القومي الروحي، والتزمت الإيماني، والاضباط التام، فكانت أدق تفاصيل الحياة الشخصية من زواج أو سفر تحتاج إلى قرار جماعي، وتعبيراً عن ذلك بقي جورج حبش في بيروت صيف عام ١٩٥١ رغم تخرجه نزولاً عند قرار النواة، ووصلت "الأخوية" حداً أنها تحت هول كارثة فلسطين كادت أن تعتبر الضحك جريمة، وقد روى لنا جورج حبش كيف أن النواة كانت تنظر إلى مسرات الحياة اليومية الاعتيادية نظرتها إلى إثم يرتكب ورأت فيها "ضحكاً في المأتم، وسفهاً في المصيبة، وتهتكاً في الذل، وقهقهة في العار! أناشيد غرام مبتذلة رخيصة!! وفخخة فارغة مخربة مجرمة! مآدب وحفلات وسكر وفجور! كأن شيئاً في دنيا العرب لم يقع.

اقتربت هذه "الأخوية" كثيراً من شكل أخويات طلاب الوجدتين الألمانية والايطالية في القرن التاسع عشر، واقتدت بها، ويفسر ذلك أن تكون الأخويات قد حكمت مفهوم النواة للنموذج التنظيمي الذي يجب أن تقوم عليه أخويتها، إذ لم يستهوها النموذج التنظيمي والأيدلوجي لـ "البعث" ورأت فيه تنظيمياً "متجنحاً" و"ضعيف الحديدية".

فمن هو مرشد "القوميين العرب" في طورهم التأسيسي؟

المرشد الروحي: من قسطنطين زريق إلى علي ناصر الدين:

يذهب بعض الدارسين إلى أن دور زريق أهم مما يوصف به عادة وأنه وجد في "الحركة" الوعاء الملائم لتجسيد أفكاره.

كانت النواة القيادية المؤسسة قد تلقت تكوينها الأيدلوجي في الحلقات القومية الأيدلوجية التي كان يعقدها قسطنطين زريق في إطار "الجمعية" أو "النادي الثقافي العربي"

وكان زريق على وعي حركي مُسبق بضرورة تحول حلقاته القومية-الأيدلوجية إلى حلقة سياسية منظمة ودعا بُعيد النكبة مباشرة الشباب إلى تشكيل "منظمة مُحكمة" لـ "استئصال الصهيونية" تقوم على عقيدة صافية موحدة، وترتبط بولاء صحيح متين، تخضع كافة نزاعاتها له وتولد أولئك الأفراد الذين يبنون الدول ويخلقون الأمم ويصنعون التاريخ وتعمل بوصفها الأداة التي توحد نزعات الأمة، وتصلب عودها، وتبعث روحها و"تصهرها كلها في قالب واحد، وتخرجها أمةً موحدة النزعات، متماسكة الأجزاء، تقف في وجه الأحداث كتلة واحدة.

وتشكل "حركة القوميين العرب" في هذا المنظور استجابة شابة مباشرة لمفهوم الأستاذ - المرشد عن "المنظمة المُحكمة".

وقد اعترفت الحركة طوال طورها القومي التقليدي بسلطة زريق المعنوية، فكان على كل مرشح لعضويتها أن يدرس كتابيه الهامين: "الوعي القومي" (١٩٣٩) و"معنى النكبة" (١٩٤٨) جنباً إلى جنب مع كتب ساطع الحصري.

بهذا المعنى كان زريق بالنسبة لـ "الحركة" من الناحية الفعلية "رجل دعوة" أكثر منه "رجل تنظيم" و"أستاذاً" أكثر منه "قائداً" و"معلماً" أكثر منه "مُنظماً" فلم يكن بالتأكيد بالنسبة لـ "الحركة" ما كانه انطون سعادة بالنسبة للحزب القومي السوري الاجتماعي.

وفي هذا السياق اتصلت النواة التي تحكمت سيطرتها على جمعية "العروة الوثقى" عام ١٩٥١ بعلي ناصر الدين (١٨٩٢-١٩٧٤) ودعته إلى إلقاء محاضرة، اشترط علي ناصر الدين لموضوعها أن يكون "الثأر" فألقى في نيسان محاضرتة "الثأر" أو محو العار.

وقد وجدت النواة أن علي ناصر الدين يتكلم باسمها، ويعبر عنها، فاخترت دون تردد منهجه العاطفي المؤثر منهجاً تاماً لها، ويتلخص هذا المنهج في الترسيم التاليفي التي تشكل الوحدة الباراديجمية المولدة لكل أفكار ناصر الدين في المحاضرة وهي: "أن شيئاً واحداً بعينه، يمحو العار، وليس يمحوه أي شيء على آخر، على الإطلاق هو الثأر".

من هنا يمكن القول بدقة متناهية للغاية، أن "الحركة" استقت "مفهوم الثأر" ومضامينه من علي ناصر الدين، وحين أصدرت أواخر عام ١٩٥٢ أول نشرة تحريضية لها، فإنها اختارت لها عنوان "الثأر" وجعلت من "الثأر" الركن الثالث في منظومتها الرمزية الثلاثية: وحدة، تحرر، ثأر.

وبلغ من أهمية تأثر الحركة بعلي ناصر الدين أن استدعاه جورج حبش إلى عمّان أوائل عام ١٩٥٤ كي يحضر اجتماع النواة المؤسسة التي قررت نقل فكرة "الحركة" إلى عمل أي تنظيم، بهدف الاستماع إلى نصائحه وإرشاداته حول سياسة "الحركة" وتوجهاتها.

لقد لعبَ علي ناصر الدين في توجيه "الحركة" دوراً أعظم أهمية وتأثيراً بكثير من دور زريق، هو على وجه الدقة دور المرشد الروحي، وقد استخدم جورج حبش هذا التعبير تحديداً لوصف دور علي ناصر الدين.

فمن هو علي ناصر الدين؟

ولد علي ناصر الدين عام ١٨٩٢ في قرية درزية بجبل لبنان، وتفتح وعيه في إطار الجيل القومي الذي ارتبط بـ "الثورة العربية الكبرى" (١٩١٦) وطمح من خلالها إلى إقامة دولة قومية في آسيا العربية.

وآثر حصول العراق على "استقلاله" ودخوله عصبة الأمم عام ١٩٣٢، رأى القوميون العرب فيه إقليماً - قاعدة لتحقيق الوحدة العربية، يضطلع فيها بوظيفة بروسيا في الوحدة الألمانية، فأسس فريق منهم "عصبة العمل القومي" في مؤتمر "قرنايل" بجبل لبنان عام ١٩٣٣، وكان علي ناصر الدين احد مؤسسي "العصبة" عام ١٩٣٣ ومؤسس فرعها اللبناني عام ١٩٣٦.

اعتقل الفرنسيون علي ناصر الدين، ولم يفرج عنه إلا في أوائل عام ١٩٤٣.

تميّز علي ناصر الدين بطهرانيته القومية، وبإيمانه "الصوفي" أو "الرسولي" الخالص بقضية الأمة العربية، وقد وصفه الشيخ الأكبر عبد الله العلايلي بأنه تميز بـ "إيمان الأنبياء يوم تجسد، وبراعة قلب القديسين، ومنعقد عزم الأبطال" فقد ارتفع فناؤه بقضية العصبة إلى درجة فناء الصوفي في الله، ويصفه بعض عارفيه أنه الوحيد من "العصبيين" الذي مات بتعبير مجازي على دين "العصبة". لقد غدّى ناصر الدين فكرة النواة عن تصميم "الحركة" في شكل مجتمع عقائدي مُصغّر، يقوم على شكل "الأخوية" أو "مجتمع المؤمنين" أي على نموذج الحارس القومي الذي يفني في الأمة كما يفني الصوفي في الله.

وكانت النواة المؤسسة تعتبر السلوك القومي الطهراني وفق فهمها المثالي لها أبرز ما يميزها عن البعث واحد دوافع فكرة "الحركة" نفسها، ويعني السلوك الطهراني هنا أن يهبَ العضو نفسه بشكل مطلق للعمل القومي، ويفسر ذلك تهيب عناصر الجيل الأول في الحركة حتى من مشاهدة فيلم سينمائي، أو من أية شبهة توحى بانغماسهم بمغريات الحياة اليومية، وكان ذلك تدريباً لاهوتياً صعباً إذا ما عرفنا أن معظم الجيل الأول كان من أبناء "الذوات" و"العائلات" الذين ولدوا أساساً في بيئات "مترفة" قادرة على تلبية الملذات.

والى جانب فكرة "الأخوية" زوّد ناصر الدين "الحركة" بفكرة حملة المقاطعة للبضائع الأجنبية.

يعني ذلك أنه إذا كان قسطنطين زريق قد لعب دوراً استراتيجياً في التكوين التربوي والأيدلوجي للنواة القيادية المؤسسة حتى أوائل عام ١٩٥١ على الأكثر، فإن علي ناصر الدين قد لعب خلال الطور التأسيسي لـ "الحركة" على وجه الدقة والتحديد: دور المرشد الروحي.

حققت النواة خلال الفترة الفاصلة ما بين صيف ١٩٥١ وأوائل عام ١٩٥٤ ثلاثة نجاحات مهمة نسبياً بالنسبة لها، في لبنان والكويت والأردن.

ففي لبنان تمكنت النواة من السيطرة على جمعية "العروة الوثقى" في بيروت - الجامعة الأمريكية وضمان استمرارها كـ "جمعية قومية" في حين أسس أحمد الخطيب مع عدد من الشخصيات القومية في الكويت النادي الثقافي القومي "الذي كان واجهة الحركة" وسرعان ما حقق نفوذاً باهراً.

أما في الأردن ففتح الدكتور جورج حبش حال عودته في أوائل عام ١٩٥٢ عيادة شعبية في شارع الملك طلال في عمان تقدم خدماتها الطبية بشكل شبه مجاني لأبناء المخيمات، ثم لحق به الدكتور وديع حداد اثر تخرجه حوالي منتصف العام وانضم إلى عيادة حبش.

نشط الطبيبان الشابان في البداية بشكل علني ضمن إطار "النادي العربي" في عمان وحتى نهاية ١٩٥٤، وسرعان ما تمكنا من وضع موطئ قدم في المخيمات في نهاية عام ١٩٥٢ من خلال تشكيل "هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل" ثم إصدار نشرة "النار" التحريضية باسمها.

ووفق حمد الفرحان فان الطبيبين الشابين أطراً تلك الخلايا يومئذ في إطار تنظيم فدائي حمل اسم "أبطال العودة" ومثّل ذراعاً فدائياً لهم.

وتشكيل فرع حركة القوميين العرب عام ١٩٥٣، وكان أهم عمل للفرع الجديد هو إصداره مجلة "الرأي" التي تم ترخيصها باسم الدكتور أحمد الطوالبة (أردني) الذي أصبح من أبرز كوادر "الحركة" ومرشحاً لها في انتخابات ١٩٥٦.

لعبت مجلة "الرأي" دوراً أساسياً في التعبير عن تطور "الحركة" في طورها الأول، وكانت هذه المجلة توزع مجاناً في الضفة الغربية، وشنت حملة قاسية ضد حلف بغداد ودعاة الأحلاف والنفوذ البريطاني في الأردن ولطرد غلوب باشا وإلغاء المعاهدة، مما دفع السلطات الأردنية إلى إيقافها عن الصدور في آب ١٩٥٥ بعد ثمانية شهور فقط من ظهورها، ولكنها صدرت مرة ثانية في دمشق بعد ثلاثة شهور تحت الاسم ذاته، حيث دعت إلى إسقاط "الحكم الرجعي" في الأردن، وتولى هاني الهندي عضو النواة المؤسسة للحركة رئاسة تحريرها.

بعد مؤتمر عمان عام ١٩٥٤ بقليل الذي تقرر فيه تأسيس فروع لـ "الحركة" في الأقطار العربية، تشكلت لجنة رباعية مؤلفة من الدكتور جورج حبش وحمد الفرحان ومن عضوين آخرين، وقد صممت هذه اللجنة مبادئ الحركة التنظيمية وبنيتها الهرمية.

تمّ على هذه الشاكلة نقل الفكرة إلى عمل وتشكيل "الحركة" كتنظيم قومي مركزي، فترك حامد الجبوري (عراقي) وصالح شبل (فلسطيني) عمّان حيث كانا يساعدان جورج حبش على بناء "الحركة" في الأردن، وأسساً بشكل جنيني فرعاً عراقياً للحركة عام ١٩٥٥ في حين عاد نشطاء "الحركة" في جمعية "العروة الوثقى" إلى عربنهم في "الجمعية" وبدؤوا بمحاولة استيعاب "منظمة الشباب القومي العربي" في كلية المقاصد البيروتية التي كان يرأسها محمد كشلي، أما احمد الخطيب في الكويت فأسس فرعاً صلباً سيلعب دوراً استراتيجياً في الحياة السياسية في الكويت خصوصاً وفي الخليج والجزيرة العربية عموماً، بينما عاد هاني الهندي إلى دمشق وتولى تحرير "الرأي" التي أخذت تصدر منها إثر عمان، والعمل من خلف واجهة "النادي العربي"، واخذ نشطاء التنظيم الجديد يُعرفون في الأوساط المحيطة بهم بـ "الشباب القومي العربي" أو بـ "القوميين العرب".

واجهات "الحركة" في الطور التأسيسي:

عملت "الحركة" خلال طورها التأسيس، من خلف عدة واجهات، أهمها: جمعية "العروة الوثقى" في الجامعة الأمريكية ببيروت، والنادي الثقافي العربي، وهيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل.

١- جمعية "العروة الوثقى":

أطبقت "الحركة" إطباقاً تاماً على "جمعية العروة الوثقى" وذلك من عام ١٩٥١ حتى إغلاقها عام ١٩٥٥، وكان أهم ما قامت به هو تحويل "الجمعية" إلى واجهة لها، وتحويل مجلتها "العروة" من "مجلة علمية ثقافية" إلى "مجلة قومية".

تمكّنت "الحركة" خلال ذلك من الاتصال بنشطاء الحركة الطلابية اللبنانية في الثانويات والمعاهد، لا سيما منهم نشطاء منظمة "الشباب القومي العربي الطلابية اللبنانية التي كان يرأسها الطالب البيروتي محمد كشلي، الذي سيتم تجنيده مع عدد من المعلمين والمدرسين الشباب، وكان من أبرز أولئك المعلمين محسن إبراهيم.

٢- النادي الثقافي العربي:

لعب "النادي الثقافي العربي" من خلال محاضراته وأنشطته، دوراً استراتيجياً في التكوين الأيدلوجي للنواة القيادية المؤسسة.

ويمكن اعتبار "النادي الثقافي العربي" بمثابة النمط الأساسي للأندية الثقافية التي أخذت "الحركة" تشكلها أينما وجدت تنظيمياً أو تعمل من خلالها في حال وجودها، إذ عمّمت "الحركة" أسلوب العمل من خلف واجهة "النادي الثقافي" على مختلف فروعها القطرية، فكان تأسيس الفرع يتم عادة من خلف واجهة النادي الثقافي.

شكّل "النادي الثقافي" أينما تم تشكيله وحيثما وجد، نوعاً، من مركز للتجمع ونشر أفكار الحركة، وإطاراً لتنظيم أعضاء جدد، وباللغة التنظيمية لـ "الحركة" تضمنت ما يسمى بمرحلة "التركيز" أي المرحلة التي يتم فيها التركيز على عنصر معين بهدف تجنيده في "الحركة"، زجّ العضو المرشح في أنشطة النادي الثقافي.

٣- "هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل"

شكّلت النواة هذه الهيئة في أواخر عام ١٩٥٢ كواجهة لها، تعمل بشكل خاص في أوساط من سمّتهم "الحركة" بـ "النازحين العرب" أو "عرب فلسطين"، وأصدرت "الحركة" باسم هذه الهيئة في مطلع عام ١٩٥٣ نشرة أسبوعية مؤلفة من ثماني صفحات حملت اسم "النّار".

طالبت "الهيئة" من خلال نشرة "النّار" بتجنيد "النازحين" أو "عرب فلسطين" (متجنبة في البداية) استخدام تعبير الشعب الفلسطيني نظراً للكنته القطرية في الجيوش العربية، وبوضعهم في معسكرات أو "مستعمرات" خاصة على خطوط المواجهة مع إسرائيل، وبتشديد المقاطعة الاقتصادية ضد إسرائيل، ثم أخذت تدعو "النازحين" إلى إيجاد "الهيئة" التي تمثلهم وتقودهم بأنفسهم ومن بين صفوفهم و"تقود جميع النازحين" من كل مخيم في كل جزء من الوطن العربي "ضمن القافلة العربية".

بهذا المعنى بحثت "الحركة" في هذا الطور رغم تشديدها على قومية القضية الفلسطينية، وتحديد طرق تحرير فلسطين بقيام الوحدة العربية، عن تشكيل أطر تنظيمية شعبية فلسطينية تعمل من خلال "هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل".

المؤتمر التأسيسي الأول: الشباب القومي العربي

بعد أسابيع قليلة من فشل العدوان الثلاثي على مصر، كرّست "الحركة" التزامها بالتوجهات الجماهيرية التحررية التي ستحمل اسم "الناصرية"، فبادرت النواة المؤسسة إلى عقد المؤتمر الأول لـ "الحركة" في ٢٥ كانون الأول ١٩٥٦ ببيروت، وكان هذا المؤتمر في حقيقته اجتماعاً قيادياً مصغراً، غير أن "الحركة" تعتبره بمثابة مؤتمره الأول*.

* في هذه الفترة بدأ الشباب نشاطهم في قطاع غزة وقد جاء تأسيس العمل القومي هناك على يد مجموعة من الطلاب الفلسطينيين الدارسين في جامعات مصر وكان المؤسسون في غالبيتهم من أبناء الضفة الغربية. ويعد المصدر نفسه أسماء توفيق حسن ونافذ العطوط ويوسف كمال وخليل عوض وحسين دواس. ومن القطاع يوسف العجومي ويوسف حجاج ثابت ومنهم فيصل كمال وزاهي قماوي. (المصدر: حركة القوميين العرب - هاني الهندي - بيروت ٢٠٠١).

أقر المؤتمر لأول مرة حمل اسم تنظيمي محدد يميّز "الحركة" سياسياً كحزب مستقل عن الأحزاب القومية الأخرى، وأصدرت "اللجنة التنفيذية القومية" المنبثقة عن هذا المؤتمر "بيانها إلى الشعب العربي" دعت فيه إلى رفع شعار "وحدة مصر وسورية والأردن".

عملت هذه اللجنة كقيادة قومية جماعية لـ "الحركة" وتألّفت من أحد عشر عضواً هم: جورج حبش (فلسطيني) ووديع حداد (فلسطيني) وصالح شبيل (فلسطيني) وحامد الجبوري (عراقي) وهاني الهندي (سوري) وأحمد الخطيب (كويتي) والحكم دروزة (فلسطيني) ومصطفى بيضون (لبناني) وثابت المهاني (سوري) ومحسن إبراهيم (لبناني) وعمر فاضل (ابن مغترب عربي في الكامبيرون). ويشير الدكتور حبش إلى أن اسم "حركة القوميين العرب" قد تم إقراره في المؤتمر الأول (٢٥ كانون الأول ١٩٥٦ في بيروت)، حمل هذا الاسم في عموم التنظيم القومي فحملت "الحركة" اسم "حركة القوميين العرب".

كان الفكر التنظيمي لـ "الحركة" من الناحية الإجرائية أو العملية هو فكر قيادتها المؤسسة، من هنا كان هذا الفكر محكوماً بمفهوم هذه القيادة للحارس القومي الحديدي، الذي يفنى في الأمة، كما يفنى الصوفي في الله، ويفسر ذلك أنها لم تُعَنَ بـ "الكمية" حسب تعبيرها بل بـ "النوعية"، فحاولت أن تبني في إطارها المخصوص مجتمعاً مكتئفاً قائماً بحد ذاته، لا نجد وصفاً أدق له من وصف "مجتمع المؤمنين" أو مجتمع "الأخوية" العقائدية.

وفي هذا المنظور رأى بعض "القوميين" أن "حركتهم" كانت تعلم "الأخلاق"، كدرس ثابت من دروسها، والواقع أن عضو "الحركة" بالنسبة للمجتمع، كان في فهم القيادة المؤسسة أقرب إلى "الكاهن" بالنسبة للمؤمنين الكثالكة، فما كان يصح له أن يكون فاسقاً أو منحرفاً، فكادت المسلكية الشخصية وأخلاقياتها أن تكون درساً يُعلّم ويراقب وتُصحّ تمارينه وتعطى له العلامات التي تتدخل في تحديد مستوى كفاءة العضو.

وإذا كان "القوميون" قد وجدوا لاحقاً في "الغيفارية" تعبيراً يميّز مسلكيتهم فإنهم في رقابتهم الأخلاقية الصارمة لسلوك العضو كانوا متأثرين بتقليد "عصبة العمل القومي" في الثلاثينات وكان على "القومي العربي" أو "الحركي"، "أن يتصرف كشمس صغيرة، أن يضيء ويدفئ ويجر في مجراه طوقاً من الكواكب التابعة، جيرانه ورفاق عمله".

لما كانت القيادة المؤسسة محكومة بهاجس تجربة تنظيمية تتخطى "عيوب" "البعث" و"تجنحه" فانه هالها ما في بعث الخمسينات من تيارات، من هنا ركزت على "مبدأ نفذ ثم ناقش" إذ "من حق الحركة أن تصدر في بعض الأوقات تعليمات إلى أعضائها تطلب منهم تنفيذها دون مناقشة ومهما كانت آراؤهم في تلك التعليمات" و"حق العضو بالناقش بعد التنفيذ"، وتضيف وثيقة المبادئ التنظيمية بـ "أننا دون هذا السلاح قد نتحول إلى حركة تجيد الجدل والناقش ولكنها لا تجيد التنفيذ".

بهذا المعنى قامت "الحركة" على نظام الطاعة، وهو ما عبرت عنه نظريتها التنظيمية التي حملت اسم "المركزية المرنة".

وبينت "الحركة" أن "المركزية المرنة" "أقرب بطبيعة الحال إلى المركزية" يحكمها نظاما السرية والطاعة.

ولا تختلف "المركزية المرنة" هنا من الناحية الإجرائية عن التطبيق الإجرائي الفعلي لمبدأ "المركزية الديمقراطية" في الأحزاب الشيوعية، ويفسر ذلك أن "الحركة" لم تجد أي خلاف جوهري بين "مركزيتها المرنة" و"مركزية الشيوعيين الديمقراطية" فاستخدمت بدءاً من عام ١٩٥٧ مصطلح "المركزية الديمقراطية" في أدبياتها.

فكما هو الأمر في الحزب الشيوعي تقريباً، كان عضو "الحركة" يُعزل على مختلف المستويات، وكان على كل عضو أن يكتسب اسماً حركياً مستعاراً، وإلا يسعى لمعرفة أية تفاصيل تتعلق بحياة مسؤوله، فمكان عمل هذا المسؤول وعنوان منزله واسمه الصريح هي كلها أمور يجهلها أعضاء المرتبة التي يكون مسؤولاً عنها، كما أن شخصية المسؤول باسمه الحركي هي محور ترتيب اللقاء أو الاجتماع، ولأن هذا الأمر مخالفة لطبيعة الإنسان بوصفه إنساناً، فإن "الحركة" كانت تستدرك ذلك، بإلحاحها على "تمويت" العضو لأي معرفة له بالمسؤول عنه، وبضرورة التعود على مخاطبته باسمه الحركي وليس باسمه الحقيقي، أي بشكل تتحول فيه إجراءات السرية إلى عادة، ومن هنا نشأ في "الحركة" ما يمكن تسميته بعبادة السرية التي تكتنف إلى الآن كثيراً من الأعضاء رغم حل "الحركة" وموتها كصيغة تنظيمية.

افترض ذلك قيام تنظيم حديدي لا تجنح ولا تيارات فيه، إلا أنه وكما هي العادة، في الأحزاب السرية، فإن الأجنحة فيها تتكاثر طرداً مع حدة الضغط المركزي البيروقراطي (إذا لم يكن الإيمان بأهداف الحزب قوياً ومخلصاً من جهة وإذا لم يكن الوعي عميقاً بالنظرية والواقع من جهة ثانية).

المبادئ التنظيمية:

قامت "الحركة" نظرياً على مبدأ "القيادة الجماعية" الذي لا يختلف مضمونه هنا عن المضمون الذي أخذه في الأحزاب الشيوعية، غير أن "الحركة" اجتهدت نسبياً في مبدئين ميّزاهما هما: مبدأ القيادة للأكفأ أو ما كان يتم التعبير عنه في الثقافة الشفوية داخل أسوار "الحركة" ب"الحركة الصاعدة النازلة" يعني ذلك وفق "الحركة" أنها في تحديدها للمسؤولين القياديين ولأعضاء المراتب القيادية، فإنها لا تأخذ أي مقياس بعين الاعتبار، غير مقياس الكفاءة القيادية، بمعزل عن السن أو الدرجة العلمية أو النفوذ العائلي أو القبلي أو المالي أو الإقديمية في "الحركة".

أما المبدأ الثاني: مبدأ القيادة في صف الأعضاء، فاعتمد على أن تعيش القيادة وسط الأعضاء لا أمامهم ولا فوقهم ولا بمعزل عنهم، وانسجاماً مع ذلك كان عدد من أعضاء القيادة القومية مجرد أعضاء في قيادات الإقليم.

الهرم التنظيمي:

كانت "حركة القوميين العرب" هرمًا تنظيمياً تراتبياً، تحكمه العلاقات العمودية، وتخضع فيه القيادات أو المراتب الدنيا إلى القيادات أو المراتب العليا، وفق مبدأي: "لا تيارات ولا أجنحة" و"تفد ثم ناقش" وفي مثل هذه البنية الهرمية التي تحكمها مركزية شديدة للغاية، لا يمكن للقيادات الدنيا أن تحاسب القيادات العليا، باستثناء المؤتمر.

وبموجب تلك البنية الهرمية التي تقوم على المركزية الإدارية التنفيذية، عُزل الأعضاء عمودياً وأفقياً عن أية علاقات أو معلومات لا تعتبرها "الحركة" ضرورية للمرتبة التي هم فيها، فكان الهرم التنظيمي يتدرج من "الخلية" إلى "الرابطة" فـ"الشعبة" فـ"قيادة الإقليم" فـ"لجنة الإدارة" (المكتب السياسي لاحقاً) فـ"اللجنة التنفيذية القومية" فـ"المؤتمر القومي".

١- الخلية:

تُعتبر "الخلية" الوحدة الأساسية في "الحركة"، إذ أنها صلة الوصل ما بينها وبين الجماهير، وتتألف كل "خلية" من ثلاثة إلى سبعة أعضاء وفق تنظيم جغرافي (خلايا الأحياء) أو مهني (خلايا العمل)، وتجتمع كل "خلية" أسبوعياً، وتناقش جدول أعمال مقرر يتضمن البريد الوارد (الخطي أو الشفهي) من المراتب العليا، وجوانب سياسية وفكرية وتنظيمية، ومالية، وما تم انجازه من عمل خلال الأسبوع المنصرم وخطة الأسبوع القادم، إضافة إلى بندي ما يستجد عرضه من أمور (المنفرقات) والنقد والنقد الذاتي.

كان عضو "الخلية" وهو ما يعادل العضو العامل يقود "الحلقات" أو "الأنصار" ويخضع هؤلاء "الأنصار" أو "الأصدقاء" إلى مرحلتين هما: مرحلة ما قبل التركيز ومرحلة التركيز.

وتشمل مرحلة ما قبل التركيز دراسة ما يتم ترشيحه للعضوية دراسة كاملة من مختلف الجوانب، وزجه في المجالات العملية التابعة للحركة مباشرة أو جزئياً، سيما منها الأندية الثقافية، ثم تأتي مرحلة التركيز التي تقوم على مخطط مدروس ومتكامل يتم بموجبه إشراك العضو المرشح في مجالات معينة أو تكليفه ببعض المهام وتوجيهه ومراقبته من دون أن يطلع على أي سر من أسرار الحركة، وكانت "الحركة" تقوم أحياناً بتكليفه بمهام وهمية للتأكد من مدى دقة تنفيذه لها وجاهزيته.

وفي ذلك كانت الاجتماعات التي حضرها العضو المرشح منتظمة ودقيقة إلا انه معزول تماماً عن "داخل الحركة"، إلى أن يتم ترفيعه في نهاية عملية التركيز إلى عضو خلية. ومن هنا كانت "الحلقة" نوعاً من "مصفاة" أي يعبر منها عدد من المنتسبين المؤقتين، ويتم تنظيم من تثبت كفاءته منهم، وافترض بمدّة الاختبار أن تكون ستة أشهر إلا أنها قد تطول عملياً إلى ما هو أكثر من ذلك. والواقع أن عضو الخلية كان يتعلم آليات الاتصال، وكيفية استغلال مهرجان، وكيفية تنظيم الأعضاء المرشحين وفق نشرات داخلية وتوضيحية يتم نقاشها في الخلايا بشكل منتظم، ويعد بذلك كي يكون إدارياً حزبياً من نوع خاص في مجال مرتبته.

٢- الرابطة:

وتتكون من ثلاثة إلى سبعة أعضاء تعينهم الشعبة، وقد تكون رابطة جغرافية (في حي أو قرية أو عدة أحياء أو قرى أو ناحية) أو مهنية (في مؤسسة أو شركة أو معمل أو عدة شركات) وتنفذ خطط "الحركة" في مجال عمل مرتبتها، وتقود عمل "الخلايا"، إذ كان كل قائد خلية عضواً في الرابطة.

٣- الشعبة:

وتعادل نوعاً من قيادة الفرع، غير انه يوجد في محافظة واحدة أكثر من شعبة، كما يمكن لمحافظتين أن تكونا في إطار شعبة واحدة، وتتألف الشعبة كما هو الحال بالنسبة للروابط والخلايا من ثلاثة إلى سبعة أعضاء تعينهم "قيادة الإقليم"، ويشرف أعضاء الشعبة على الروابط، ويكونون مسؤولين عن قبول الأعضاء الجدد في "الحركة". وقد اعتمدت "الحركة" في بعض الأقطار على سياسة تنظيم "وجوه" بارزة في المحافظة أو المدينة ووضعها في الصدارة أي في موقع الشعبة، غير انه لم يكن ضرورياً أن تكون هذه الوجوه رغم وظيفتها الرسمية على دراية تامة بتفاصيل العمل، فكان هناك أحيانا أشبه ما يكون بجهاز خاص في كل شعبة.

٤- قيادة الإقليم:

وتتطلع بوظائف قيادة قطرية لـ"الإقليم" أو "القطر"، ويتم تعيينها من قبل اللجنة التنفيذية القومية، وقد نصت بعض التعديلات التنظيمية اللاحقة على أن يكون مسؤول الإقليم معيّناً من قبل المؤتمر الإقليمي في حين تُعيّن اللجنة التنفيذية القومية الأعضاء الآخرين.

٥- لجنة الإدارة:

وتعتبر بمثابة مكتب سياسي منبثق عن اللجنة التنفيذية القومية، تضم المتفرغين الذين يقودون العمل في عموم التنظيم القومي، وينفذون قرارات "اللجنة التنفيذية".

٦- اللجنة التنفيذية القومية:

وهي بمثابة قيادة قومية لـ "الحركة" تميزت بهيمنة رباعي: الدكتور جورج حبش والدكتور وديع حداد والدكتور أحمد الخطيب وهاني الهندي عليها، الذين مثّلوا القيادة المؤسسة لـ "الحركة"، وقد ظلت هذه القيادة مسيطرة على "الحركة" حتى مؤتمر ١٩٦٣.

ومنذ أواخر الخمسينات، قسمت "اللجنة التنفيذية" أعمالها بين ثلاث لجان:

أ- المكتب السياسي: وهو (لجنة الإدارة سابقاً).

ب- اللجنة الفكرية: ويترأسها - محسن إبراهيم - أحد أعضاء المؤتمر القومي، وتتشكل من أعضاء "الحركة" وأصدقائها.

ت- اللجنة المالية: وتتكون من الأعضاء الذين تعينهم "اللجنة التنفيذية" ويترأسها عضو مؤتمر قومي.

٧- المؤتمر القومي:

اعتبر المؤتمر القومي أعلى سلطة في "الحركة" وكان يجتمع دورياً مرة في السنة، ويدعى أحياناً إلى اجتماعات استثنائية، وكان يحدد أهداف الحركة المرئية، ويرسم خطتها العامة، ويدرس برامج قيادات الأقاليم، وينتخب "محكمة الحركة" و"اللجنة التنفيذية".

الأطوار الأيدلوجية الثلاثة:

يُمكن القول في منظور التطور الأيدلوجي لـ: "حركة القوميين العرب"، من ظهورها الجنيني في آذار ١٩٤٩ تحت اسم "كتائب الفداء العربي" إلى إعلان "تصفيتها شكلاً ومحتوى" في شباط ١٩٦٩، أن الخطاب النظري "الحركي"، قد مرّ بثلاثة أطوار أيدلوجية متميّزة، هي الأطوار القومية التقليدية، والاشتراكية العربية، والماركسية.

كانت "الحركة" في كل طور من هذه الأطوار، تنفي ذاتها الأيدلوجية القديمة، وتعيد تأسيسها في فضاء اجتماعي - أيدلوجي مُغاير لا يبقى فيه من الذات القديمة سوى أطيافها، فكان الطور الاشتراكي العربي نفيًا للطور القومي التقليدي بقدر ما كان الطور الماركسي نفيًا للنفي.

إذا كان الطور القومي التقليدي قد ميّز "الحركة" حين كانت "أخوية" قومية نخبوية، سرّية ومنعزلة، محدودة الحجم تنظيمياً ومتواضعة الحضور سياسياً، وينحدر معظم كوادرها من أبناء

الوجهاء وكبار الملاك والتجار المدنيين، فان الطور الاشتراكي العربي، قد ميّز "الحركة" أيديولوجيا في طور انهيار شكلها "الأخوي" المغلق وانحلال روحها القومية التقليدية، وإعادة تأسيسها اثر الانفصال السوري (١٩٦١) في فضاء "المجرى الناصري" كمنظمة اشتراكية عربية طليعية للفئات الوسطى، بينما عبّر الطور الماركسي اثر نكسة حزيران ١٩٦٧ عن إعادة تأسيس الكتل الناصرية اليسارية في "الحركة" لوعيتها، في السياق العالمي للماركسية.

كان لـ"الحركة" في كل طور من هذه الأطوار "أسطورتها" الأيدلوجية المركزية التي تحدّد سائر المستويات الأخرى، فكانت "الأمة" هي "أسطورة" الطور القومي التقليدي، في حين كان الشعب العامل هو "أسطورة" الطور الاشتراكي العربي، بينما أصبحت "البروليتاريا" العربية في أسطورة الطور الماركسي.

حول التوسع التنظيمي الجماهيري:

لم تكن "الحركة" حتى عام ١٩٥٨ حين قامت الجمهورية العربية المتحدة ثم ثورة تموز في العراق أكثر من "أخوية" مغلقة، متواضعة الحجم تنظيمياً، ومحدودة الحضور سياسياً، بالاستثناء النسبي لفرعها في الكويت خصوصاً وفي الأردن.

أحست قيادة "الحركة" بعزلة "أخويتها" وهامشيتها السياسية، في مجتمع سياسي مفتوح، أخذت فيه الجماهير لأول مرة يتصدرون المشهد السياسي ويساهمون في صنع الأحداث "الكبرى" وتوجيهها، ومن هنا طالبت قيادات الأقاليم أو الأقطار بالبحث عن وسائل جديدة لتجنيد العمال والفلاحين والعسكريين، وكان ذلك إيذاناً بانتهاء شكلها النخبوي القديم كـ"أخوية" مغلقة مشغولة بعبادة السرية، وإعادة تأسيسه في "المجرى الناصري" الذي سيغيّر جذرياً بنيتها الطبقيّة والأيدلوجية والسياسية، ويفرضها كحركة جماهيرية، بعد الانفصال السوري (٢٨ أيلول ١٩٦١).

وقد حرص جورج حبش بشكل خاص على الكيان التنظيمي المستقل لـ"الحركة" عن الجمهورية العربية المتحدة، رغم اندراجها "الطوعي" في "المجرى الناصري" وتوجهها للعمل كأداة طوعية اختيارية لما سبق أن سمّاه حبش بـ"القيادة الرسمية للثورة العربية"، ومن هنا تأخر لقاء حبش ذاته بعبد الناصر إلى عام ١٩٦٤، في حين أن فريقاً من قيادة "الحركة" التقى رسمياً بعبد الناصر نفسه ولأول مرة بالطبع بعبد الانفصال.

ومما لا شك فيه أن تلوّك "الحكيم" بلقاء عبد الناصر، يجد تفسيرات تتخطى التفسير الرسمي بانشغال "الحكيم" في سورية للنضال ضد "الانفصال" إلى حذر "الحكيم" من أية علاقة بالأنظمة بما فيهم نظام عبد الناصر، وشكل هذا التلوّك أحد حقائق "كواليس" الصراع الناشب ما بين الجيل الثاني في "الحركة" الذي طرح "الالتحام بالناصرية" وترعّمه في القيادة القومية لـ"الحركة" محسن إبراهيم

وبين النواة القيادية المؤسسة التي يشكل حبش "تقطة بيكارها"، وهو الصراع الذي احتدم في مؤتمر أواخر آذار - أوائل نيسان الاستثنائي الذي هدّد بشق "الحركة" نهائياً، فتبنى "الحكيم" استقلالية "الحركة" من داخل اندراجها في "المجرى الناصري" بقدر ما تبنى محسن إبراهيم ومعه الجيل الثاني في "الحركة" "الالتحام بالناصرية" (من بينهم نايف حواتمة ومحمد كشلي).

وفي هذا المناخ لم يطل ارتباك "الحركة" من موضوع "الاتحاد الهاشمي"، إذ سرعان ما هبطت وقائع الصراع الصلد يرومنتيكيها القومية إلى ارض الواقع وتناقضاته، ومن هنا نظمت عبر احد كوادرها الأساسيين في العراق وهو موظف الخارجية الكبير باسل عبد الرؤوف الكبيسي (١٩٣٣-١٩٧٣) الذي اغتاله الموساد الإسرائيلي لاحقاً في باريس، محاولة ٨ آذار ١٩٥٨ لقتل أعضاء الوفدين العراقي - الأردني، وكان المقصود بالعملية بشكل أساسي نوري السعيد.

أخذت "الحركة" بدءاً من عام ١٩٥٩ على وجه التحديد، تواجه من داخلها أول تحدّ أيديولوجي وسياسي لتكوينها القومي التقليدي، وذلك اثر تقرير "اللجنة الفكرية" التي كان يترأسها محسن إبراهيم عضو القيادة القومية، ومن الناحية التنظيمية كانت "اللجنة الفكرية" إحدى لجان اللجنة التنفيذية القومية. كان هذا التقرير في مختلف وجوهه، انقلاباً أيديولوجياً وسياسياً، طرح إعادة النظر جذرياً ببنية الخطاب القومي التقليدي لـ "الحركة" وبمنطلقاته النظرية - السياسية، فطالب باستبدال شعار "الثأر" بشعار أساسي من نوع "تحرير فلسطين"، ونقض مطابقة الحركة ما بين اليهودي والصهيوني، ورفض نظرية المرحلتين مؤكداً على التشابك بينهما، وأكد على ضرورة إعادة النظر بمبدأ الوحدة بأي ثمن، وجعل الموقف من الوحدة رهناً بمضمونها السياسي، ومن هنا يمكن اعتبار هذا التقرير نوعاً من إرهاب مبكر بالطور الاشتراكي العربي الذي ستدخله "الحركة" اثر الانفصال السوري.

وكان من ابرز معالم هذا الإرهاب عام ١٩٥٩، هو إدانة "الاتحاد الهاشمي" من دون تردد ووصفه بـ "الاتحاد المزيف" الذي جاء، رداً وحدوياً، ممسوخاً على البناء الوحدوي السليم، والذي قام بقيام الجمهورية العربية، وتكتلاً رجعيّاً للوقوف في وجهها، وما هو المهم هنا ليس إدانة هذا "الاتحاد" وحسب، بل الأساس النظري - السياسي الجديد الذي يطلق منه، إذ تحدد "الحركة" لأول مرة بوضوح أن "الوحدة العربية الحقيقية طريق واحد: ذلك هو طريق الشعب، وهدف واحد: ذلك هو مصلحة الشعب"، فتربط ما بين "التجزئة والاستعمار" وتؤكد أن "الوحدة العربية بحد ذاتها ثورة تحررية كبرى، وان كل خطورة وحدوية تتضمن طاقة تحررية معينة"، وبهذا المنطلق الأيديولوجي - السياسي الجديد حددت "الحركة" موقفاً حاسماً من اتحاد ولايات جنوب الجزيرة العربية أو ما سمي بـ "اتحاد الإمارات" وأصدرت في تشرين الأول ١٩٥٩ وثيقتها المهمة "اتحاد الإمارات المزيف" مؤامرة على الوحدة العربية.

كان "اتحاد ولايات جنوب الجزيرة العربية" أو "اتحاد الإمارات" من زاوية بواعثه المباشرة، رداً "انكليزياً" على الجمهورية العربية المتحدة، فقد تعجله الانكليز اثر قيام هذه الجمهورية، مما يعني

أنهم قرروا إعلان الاتحاد بأي ثمن وبأي شكل ممكن، إذ أن "رابطة أبناء الجنوب العربي" التي ماك أن ممكناً تجاهل وزنها، والتي كانت تطرح وحدة استقلال الجنوب العربي مستثنية شمال اليمن، قد أخذت تطرح اثر قيام الجمهورية العربية المتحدة، وحدة اليمن الطبيعية، وانضمامها إلى الجمهورية العربية المتحدة.

وفي هذا السياق أصدرت "حركة القوميين العرب" وثيقة هامة في تاريخ الحركة الوطنية اليمنية خصوصاً وفي تاريخ "الحركة" عموماً هي "اتحاد الإمارات المزيف/ مؤامرة على الوحدة العربية"، كتب هذه الوثيقة من الناحية الفعلية قحطان الشعبي، احد مؤسسي "رابطة الجنوب العربي". كان فرع "الحركة" في اليمن حين أصدرت وثيقة "اتحاد الإمارات المزيف" قيد التأسيس، إذ تمكنت قيادة إقليم "الحركة" في مصر، من تنظيم عدة روابط طلابية عربية، في "الحركة".

وكانت أول دورة إعداد قيادة "الحركة" لعدد من الخريجين بهدف إعدادهم لتأسيس فروع لـ"الحركة" في أقطارهم، هي الدورة السرية التي أجرتها في دمشق عام ١٩٥٩ وحاضر فيها جورج حبش والحكم دروزة وهاني الهندي وغيرهم.

وضمّت هذه الدورة عشرة كوادر خريجين، من أقطار مختلفة، كان من أبرزهم بالنسبة لليمن فيصل عبد اللطيف الشعبي، وقحطان الشعبي السياسي المجرب، العضو المؤسس لرابطة "أبناء الجنوب العربي".

لا تصدر أهمية هذه الوثيقة عن إدانة "اتحاد الإمارات" بقدر ما تصدر عن انطلاقها من مبدأ وحدة اليمن الطبيعية وتحررها في إطار الوحدة العربية، وتشمل الطبيعة وفق ذلك إقليم اليمن (بشماله وجنوبه)، وجنوب الجزيرة العربية، بما فيه مسقط وعمان وساحل عمان المسمى حالياً بالإمارات العربية المتحدة، من هنا طرحت الوثيقة "وحدة قوى النضال الشعبي في اليمن المحتل وفي إقليم اليمن جنوبه وشماله، وفي جنوب الجزيرة والخليج، في وحدة نضالية متماسكة"، ويفسر ذلك تفسيرها الرمزي لهذه الوحدة بشعار "وحدة نضالية متماسكة من عدن إلى البحرين".

أما العنصر المهم، فيتحدد في تركيز الوثيقة على: "توضيح الأساس القومي العربي والإطار القومي العربي للمعركة التي تخوضها في هذا الجزء من الوطن العربي"، ومن هنا فإنها تعتبر معركة اليمن المحتل والجنوب الكبير عامة، جزءاً لا يتجزأ من معركة الوحدة العربية الشاملة، فالـ"ليست أدياً معركة إقليمية محلية، أنها جزء من معركة قومية شاملة"، "تخوضها الأمة العربية ضد الاستعمار والتجزئة والاعتصاب اليهودي".

يمكن القول انه قد حدث انسجام تام بين إستراتيجية "حركة القوميين العرب" وإستراتيجية عبد الناصر، في الطور الذي كانت فيه أكثرية الجماهير، ولا سيما في المشرق العربي بما في ذلك ضمناً الخليج والجزيرة العربية ناصرية.

ويفسر هذا الانسجام التام تحول "الحركة" لأول مرة في مجرى عملها إلى "تنظيم جماهيري" وفق تعبير لجورج حبش، أو بكلمة أدق، إلى منظمة طليعية صلبة و متماسكة تضطلع بمهام حزب ناصري وتعوّض عن غيابه الفعلي.

مفاجأة الانفصال:

فاجأت حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١ الانفصالية قيادة الجمهورية العربية المتحدة، ووجدت "حركة القوميين العرب" نفسها وسط الصراع، ورغم تواضع قوتهم التنظيمية في سورية عشية الانفصال، فإن نواتهم الصلبة التي لم تحل نفسها، فقد تمكنت من التحريض على بعض التظاهرات احتجاجاً على الانفصال.

كانت التظاهرات المنظمة الوحيدة في الأيام الأولى هي التظاهرة التي حرض عليها "القوميون العرب"، وشكل الفلسطينيون قوامها، ومن هنا تحدث البيان رقم "٢١" الصادر عن قيادة الجيش في أول ت ١ عن "الجانب واللاجئين" الذين تظاهروا بهدف الإحاطة بـ"سلطتنا" وهدد البيان باعتقالهم وطردهم خارج سورية، وقد مكن "الحركة" على ما يبدو من تنظيمها لهذه التظاهرة، شروعها منذ عام ١٩٥٩ بتكوين نوع من جهاز قيادي فلسطيني خاص بالحركة أخذ يعمل في "المخيمات".

كانت "حركة القوميين العرب" في مختلف الوجوه، أهم منافس حزبي وسياسي للبعث في كل من العراق وسورية، عشية حركتي ٨ شباط و ٨ آذار ١٩٦٣، ففي العراق توسعت خلايا "الحركة" عشية ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى أكثر من ٥٠٠٠ عضو خلية وآلاف من أعضاء الحلقات عشية حركة ٨ شباط ١٩٦٣، في حين أن عدد الأعضاء العاملين (تنظيم الفرق) في البعث صبيحة ٨ شباط هو ٩٨٠ عضواً عاملاً وعدد الأنصار (التنظيم الحلقي) هو ٣٠,٠٠٠ نصيراً.

من هنا شكلت "الحركة" عشية ٨ شباط، قوة يحسب حسابها، ففي بغداد مثلاً كان الطابع العام للرسافة وفيها الاعظمية بعثياً في حين كان الطابع العام للكرخ "حركياً"، توسعت خلايا "الحركة" خلال الانفصال بشكل مذهل، ووصل عدد خلاياها عشية ٨ آذار إلى عدة آلاف، وكان هناك على سبيل المثال في ٧ تموز ١٩٦٢ في الشركة الخماسية بدمشق وحدها ١٥٠٠ حركياً من أصل ١٨٠٠ عاملاً في الشركة، فاضطرت سلطات الانفصال إلى اعتقال جميع العمال اثر عصيان تموز، بينما لم يتعد عدد الأعضاء المنظمين في "البعث" (القيادة القومية) صبيحة ٨ آذار، وفق مصادره العلمية، الـ ٤٠٠ عضواً في أقصى التقديرات، غير أن عدد من يعتبر نفسه بعثياً كان اكبر من ذلك.

تكيفت "حركة القوميين العرب" بسرعة مع الوقائع الجديدة، فأعلنت في ١٧ آذار ١٩٦٣ برنامج "وحدة اتحادية" يقوم على شعار: "وحدة اتحادية جدية بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق" حلّ مكان شعارها السابق: "وحدة سورية ومصر أولاً ثم العراق".

ويتكلم برنامج "الحركة" لغة جديدة، لم يألفها الخطاب القومي التقليدي لـ"الحركة"، فتبنى "البرنامج" مبادئ "الوحدة الاتحادية" وأكد على تأسيس الوحدة على الإيمان بالدور التاريخي الحاسم للجماهير المنظمة، وإطلاق حرية التنظيمات الحزبية والنقابية الملتزمة بالاتجاه القومي الاشتراكي وحب الحرية عن القوى الرجعية والشعورية واللاقومية، والسير بنضال الجبهة القومية الممثلة لتحالف الجماهير في طريق انجاز الثورة وتصور "البرنامج" صيغة الدولة الاتحادية، على أساس دولة واحدة ذات سيادة قومية واحدة ورئاسة واحدة، تمثل فيها الخارجية والدفاع والأمن القومي والسياسة الاقتصادية والمالية والتربوية والثقافية وقوانين العمل شؤوناً اتحادية، وتخضع السلطة التنفيذية الاتحادية إلى رقابة هيئة تشريعية منتخبة، يتحقق فيها تمثيل ديمقراطي حقيقي، وتضمن التعبير عن الظروف الخاصة بكل إقليم منعاً لأي تسلط إقليمي، على أن تكون جميع الشؤون غير الاتحادية من اختصاصات المجالس الإقليمية التشريعية المنتخبة وهيئاتها الحكومية التنفيذية.

وقد طالبت القوى الوحوية وفي مقدمتها "حركة القوميين العرب" من خلال التظاهرات بتطبيق مبدأ القيادة الجماعية في الحكم، وقيام الجبهة القومية.

برزت "حركة القوميين العرب" بفضل كفاءتها التنظيمية والدعوية، بوصفها من ابرز ممثلي مفهوم "الجبهة القومية"، ولا يمكن القول أن هذا المفهوم كان ترداداً لما أقرته مباحثات القاهرة من ضرورة تشكيل جبهة قومية في كل من سورية والعراق تتكامل مع صيغة الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر، إذ سبق لمحسن إبراهيم أن صاغ المقومات الأساسية لهذا المفهوم طيلة عام ١٩٦٢ وعلى مدى الربع الأول من عام ١٩٦٣ على صفحات مجلة "الحرية" الناطقة باسم "الحركة".

كما عبّرت "حركة القوميين العرب" بشكل نموذجي عن هذا الربط ما بين الموقف من "الجبهة القومية" وبين الموقف من تسريحات الضباط الناصريين، فاعترفت "الحركة" بوضوح، أن العامل الأساسي الذي سرّع في انفجار الأزمة مع البعث هو "مخططات السيطرة الحزبية البعثية بالقوة على الجيش وأجهزة الدولة" وأولها "تسريح الضباط الوحويين من الجيش"، واتهمت "الحركة" البعث بتصميمه على فرض "دكتاتورية الحزب الواحد" و"النهج الدكتاتوري الفاشستي".

الاتحام بالناصرية:

لم يستطع البعث أن يدرك عمق التغيرات البنيوية التي عصفت بـ"حركة القوميين العرب" بعد الانفصال وحوّلتها من "أخوية" قومية تقليدية نخبوية ومغلقة، تضم بضع مئات من أبناء "العائلات" إلى منظمة طليعية صلبة ذات حضور جماهيري وسياسي تضم الألوف من أبناء الفئات

الوسطى والعمالية، إذ بفضل عملها كأداة تنظيمية طوعية للناصرية وسط الجماهير، تمكنت "الحركة" خلال فترة الانفصال من استيعاب الألوف من أبناء الفئات الوسطى والعمالية فرأت شرائح واسعة منها في "الحركة" إطاراً تنظيمياً متماسكاً وصلباً للعمل الفعال ضد الانفصال، تفنقد إليه التكتلات الناصرية الأخرى، التي كانت بالفعل رخوة وغير متجانسة.

كان انهيار الصورة القومية التقليدية لـ "حركة القوميين العرب" وإعادة تأسيسها من قبل كوادر جيلها الثاني في المجري الناصري كحركة قومية - اشتراكية للفئات الوسطى التي أصبحت أفكارها الأيدلوجية والسياسية "ناصرية"، نتاجاً مباشراً لهذا التغير البنيوي في طابعها الطبقي.

ترتبط الصياغة النظرية لراديكالية "حركة القوميين العرب" باللجنة الفكرية (الثقافية) للحركة التي كانت تُمثل إلى جانب لجنة الإدارة (المكتب السياسي لاحقاً) واللجنة المالية، اللجان المركزية الثلاث التي يتفرع إليها عمل اللجنة التنفيذية القومية، وهي بهذا المعنى هيئة سرية مرتبطة بالقيادة القومية مباشرة، وتعمل كمجلس أيدلوجي استشاري، وقد تأخر الإعلان عنها داخل الفريق المركزي القيادي لـ "الحركة" إلى عام ١٩٦٣.

وتتمثل أهمية التقرير الذي رفعته "اللجنة الفكرية" إلى القيادة القومية عام ١٩٥٩ في أنه أول بادرة من بوادر المراجعة النقدية للبنية القومية التقليدية لـ "الحركة"، إذ طرح لأول مرة أسئلة تطل الصلاحية النظرية لمفاهيم "الحركة"، وفي مقدمتها نظرية "المرحلتين" التي "تفصل" ما بين مهام مرحلة "النضال القومي" (في سبيل الوحدة والتحرر والثأر) وبين مهام مرحلة "النضال الاجتماعي" (في سبيل المجتمع الاشتراكي الديمقراطي)، فأكد على الترابط ما بين المرحلتين، كما شكك بمرادفة "الحركة" ما بين الصهيونية واليهودية، وطرح ضرورة عقلنة الفكر السياسي لـ "الحركة" باستبدال شعار "الثأر" الهستيري العاطفي الذي أملتة الصدمة الكارثية للنكبة بشعار سياسي من نوع تحرير فلسطين.

فاجأ هذا المنظور الكوادر التقليدية لـ "الحركة" التي اشتتمت منه روائح "ماركسية" غريبة عن لغة الحركة المحصورة بلغة قسطنطين زريق وساطع الحصري والحكم دروزة ونبيه أمين فارس وعلي ناصر الدين وهاني الهندي... الخ بالقدر نفسه الذي تحولت فيه "الحرية" إلى خبز أيدلوجي لقواعد "الحركة" التي ينحدر معظمها من أبناء الفئات الوسطى والعمالية "الناصرية" فقد عبرت "الحرية" نموذجياً عن وعي تلك القواعد ونزوعاتها بقدر ما عبرت "الرأي" و"الثأر" عن عقلية الكادر القومي التقليدي في الخمسينات، فظهرت "الحرية" وكأنها دليل نظري لـ "حركة قوميين عرب" لا علاقة لها بـ "الحركة" المثالية القديمة، سوى الاسم، في الوقت الذي اخذ فيه فريق "الحرية" يشكو من عدم اهتمام قيادات الأقاليم باعتماد (المجلة) كمادة تثقيفية رسمية أساسية.

استفحل عداء الكوادر القومية التقليدية لـ"الحرية"، مع استفحال خطر الانشقاقات وتفاقم احتمالاته إلى درجة أن وديع حداد الذي رأى فيها ثمرة أيولوجية تُفكك "الحركة" وتخلق تيارات فيها، هدد بتفجير مقرها.

والمواقع أن تفاعل الصف الثاني في "الحركة" في طور تحولها من "أخوية" نخبوية إلى تنظيم طليعي، مع لغة "الحرية"، فلم تكن مجلة "الحرية" سوى مؤشر بالمعنى السوسولوجي أو دال بالمعنى الأسني على انهيار الطور القومي التقليدي لـ"حركة القوميين العرب" والتحول إلى طور جديد هو: الطور الاشتراكي العربي الذي سيتبنى "الالتحام بالناصرية".

ففي ضوء الدروس المستخلصة من تجربة "الانفصال" المرة، لا تعود "الثورة العربية المعاصرة" هنا "ثورتين" منفصلتين بل ثورة واحدة مركبة، تتمثل بالمضمون الطبقي الاشتراكي للقومية العربية، وبذلك لا يمكن الفصل المرحلي ما بين "القضية السياسية" و"القضية الاقتصادية"، وتعني "القضية الاقتصادية" هنا "القضية الاشتراكية"، غير أن المنظرين القوميين التقليديين للحركة كانوا يستخدمون تعبير "القضية الاقتصادية" و"تصادم المصالح الاقتصادية" تفادياً لاستخدام تعبير "الاشتراكية" و"الصراع الطبقي".

وفي إطار ذلك لا يمكن بناء الاشتراكية من دون اشتراكيين، ومن دون حزب اشتراكي يحول الجماهير من قوة اشتراكية بالقوة إلى قوة اشتراكية بالفعل، إذ لا يمكن بناء الاشتراكية دون العزل السياسي للطبقات المستغلة، وبذلك تتكلم الحركة لأول مرة في أدبياتها عن رجعية طبقية داخل المجتمع القومي نفسه، بعد أن كانت تحصر صفة الرجعية بالعمالة للاستعمار.

يتطلب ذلك تحرير القومية العربية من رومنطيفيتها وضبابيتها وغموضها، ومن شوائب تأثرها بمدارس قومية أو عربية متطرفة، ولا يتم هذا التحرير إلا بتأكيد المحتوى الطبقي للقومية العربية، في إشارة ضمنية أخرى للطابع الطبقي للكوادر "الحركية" التقليدية، من هنا يلح التقرير على الهبوط بالقومية العربية من السماء إلى الأرض، ومن النخبة إلى الجماهير، ومن التصور الكلوي الذي يرى الأمة "وحدة اجتماعية متجانسة" إلى التصور التاريخي الذي يراها وحدة محكومة بتناقض طبقي لا سبيل لحله سلمياً، بدليل انقراض قوى الإقطاع ورأس المال على إجراءات "تموز" "الاشتراكية" وقيامها بجريمة الانفصال.

وبكلام آخر، إذا كان المفهوم التقليدي لـ"الحركة" يقوم على "الفصل" ما بين النضال القومي والنضال الاشتراكي في مرحلتين "مستقلتين"، فإن مؤدى التحليل الجديد هو الربط العضوي ما بينهما، فتصبح قضية الوحدة هنا قضية الجماهير الشعبية الكادحة لا قضية كل طبقات الأمة، ويحقق النضال القومي وحدته واشتراكيته في آن.

وفي الآن الذي كان فيه محسن إبراهيم على مدى عام ١٩٦٢ يبيلور ملامح هذه "النظرية" الجديدة، كان ياسين الحافظ في المؤتمر القومي السادس للبعث (٥ - ٢٣ ت ١٩٦٣) يصوغ هذه

النظرية بشكل راق نظرياً ويضمنها في جوهر الانقلاب النظري الذي مثله وثيقة "بعض المنطلقات النظرية" في البعث.

اهتزاز الحركة:

١- مؤتمر ١٩٦٢: نُذر الانقسام:

حاول محسن إبراهيم عضو القيادة القومية أن يفرض نظريته التي نسميها بنظرية التلازم العضوي ما بين النضال القومي والنضال الاشتراكي على مؤتمر ١٩٦٢ القومي، وقد ساعده على ذلك "الميثاق" الذي قدّمه جمال عبد الناصر إلى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية (يوم ٢١ آذار ١٩٦٢) وتأكيدَه على حتمية الحل الاشتراكي. يرى محسن إبراهيم أن مؤتمر ١٩٦٢ القومي قد شهد أول انقسام داخلي غير معلن بين فريقين ضمن الإطار القيادي المركزي للحركة، ويضم الفريق التقدمي الذي طمح إلى تصفية البنية التقليدية، الطبقيّة والأيدلوجية للحركة وتحويلها إلى فصيل تقدمي يلتزم بالصيغة الناصرية، محسن إبراهيم ومحمد كشلي، في حين يضم الفريق اليميني الممثل للقيادة التقليدية عناصر من أبرزها هاني الهندي واحمد الخطيب، على أي حال كانت القيادة التقليدية رغم عُسر هضمها لانهايار برنامجها الأساسي القديم، واضطرارها لـ"بلع" الاشتراكية، منسجمة في ذلك مع ما طرحه عبد الناصر في "الميثاق" إلا أن الفريق التقدمي أو اليساري في الحركة كما تُبيّن مساجلاته لمناقشات اللجنة التحضيرية لـ"الميثاق" قبيل إقراره، ومجمل ما نشره في الحرية خلال عام ١٩٦٢، كان على يسار الميثاق، ويؤكد على عنصر الصراع الطبقي في التحويل الاشتراكي، مُبيّناً أن لا اشتراكية بدون اشتراكيين وقد أقرت قيادة الحركة بهذا التوجه واستوعبتها لتصدر كدراسة باسم "الحركة" إذ تؤكد الدراسة على ضرورة إتباع "خطوة ملموسة في طريق توضيح وبلورة شخصية الحركة العقائدية في أذهان المواطنين وبشكل خاص هوية الحركة الاشتراكية الديمقراطية... وطريق تمييز نفسها كحركة شعبية ديمقراطية (حسب نصوص الدراسة التحليلية التي أصدرتها حركة القوميين العرب في تقرير داخلي عام ١٩٦٢) وكان أهم شيء حدّدته الوثيقة تبعاً لذلك، هو ضرورة نقل الحركة من وضعها الراهن كـ"حركة طلاب ومتقنين" إلى حركة شعبية اشتراكية ديمقراطية، تتميز بال جماهيرية والتركيب الشعبي والقاعدة الشعبية، وتحررها بالتالي من طابعها العام الذي "ما زال إلى الآن بعيداً عن الصورة الشعبية الجماهيرية في تركيبها الشعبي وتوجهها التنظيمي وهو ما تطلب حسب

الوثيقة ضرورة إعادة النظر بالبنية التنظيمية للحركة، من بنية صممت بما يتلاءم والانسجام مع الأوساط الطلابية والمتنفة إلى بنية جماهيرية شعبية، تفرز قادة شعبيين.

٢- تعمق الانقسام (مؤتمر ١٩٦٣):

حدث أول تناقض جدي في الفريق المركزي للحركة اثر مؤتمر ١٩٦٣ (نهاية آذار - أوائل نيسان)، إذ دعت "اللجنة التنفيذية" إلى مؤتمر قومي غير اعتيادي (استثنائي)، لمناقشة حركتي ٨ شباط و ٨ آذار عام ١٩٦٣ في كل من سورية والعراق، إذ كانت "الحركة" قد أصبحت يومئذ على جزم بان بعثي دمشق وبغداد يُسوفون بمسألة الوحدة ويماطلون بها، تمهيداً لسيطرتهم على الوضع الداخلي والتحكم به.

وكان هذا المؤتمر في حقيقته اجتماعاً قيادياً موسعاً أكثر منه مؤتمراً، فهو قد ضم لأول مرة مندوبين عن قيادات الأقاليم.

برز في هذا المؤتمر تياران: أحدهما يدعو إلى تبني الاشتراكية العلمية والتيار الآخر يتمسك بالمثالية ويرفض الاشتراكية هدفاً لنضاله، ويبدو أن جيل الصف الثاني قد وجد إقرار "الميثاق" (٢١ أيار ١٩٦٢) لمصطلح "الاشتراكية العلمية" بوصفها الصيغة الملائمة لإيجاد النهج الصحيح للتقدم، سندا مرجعياً يطرح صيغة "الاشتراكية العلمية" والالتحام بالآفاق الراديكالية الممكنة للناصرية.

وتجدر الإشارة إلى أن تناقضات الاجتماع - المؤتمر تسربت بسرعة إلى قيادات الأقاليم، ولا سيما منها تلك التي كان الصف الثاني في المؤتمر على صلة بها، ولم يكن ذلك ممكناً بدون خرق هذا الصف للتقاليد التنظيمية الصارمة، وكان مفهوماً تفاعل قيادات الأقاليم مع أطروحات الصف الثاني، إذ كانت تلك القيادات تتطلع لممارسة دوراً كبيراً في الحركة يتخطى الدور الإداري التنفيذي، فجاء اقتراح الصف الثاني لإشراك كافة أعضاء قيادات الأقاليم في المؤتمرات القومية اللاحقة معبراً عن طموحاتها الحزبية والسياسية والجيلية.

لقد أدى تجميد القيادة المؤسسة لقرارات المؤتمر إلى تصعيد الحديث عن "يسار" و"يمين" في الحركة، وكانت المقومات الموضوعية لهذه النبوة متوفرة، كما أن هذه النبوة قد اجتاحت جميع الأحزاب وفي مقدمتها -على مستوى القرابة الأيدولوجية للحركة- البعث.

ولكن إذا لم يكن المؤتمر قد عبّر عن "تيارات" بالمعنى الخاص للكلمة، فإنه أفضى إليها بشكل مفتوح فلم تعد المؤتمرات القومية بقادرة على امتصاص الخلافات والخروج بتسويات تحفظ وحدة التنظيم، إذ أصبحت تلك المؤتمرات ميداناً لصراع مكشوف، كان يدفع بأزمة الحركة التكوينية نحو مزيد من التبلور والنضوج.

وجهاً لوجه: مؤتمر ١٩٦٤، ومؤتمر ١٩٦٥:

عبر مؤتمر ١٩٦٤ القومي لأول مرة عن تبلور التناقضات الأيدلوجية والاجتماعية والتنظيمية والسياسية ما بين جيل القيادة المؤسسة وجيل الصف الثاني في تيارين متضادين. ويصف باسل الكبيسي أهم مؤرخ للحركة من داخلها هذا المؤتمر، بأنه نقطة انعطاف في تاريخ الحركة، طُرحت فيه للمرة الأولى -أفكار واتجاهات ومفاهيم تنظيمية جديدة في حين يصف محسن إبراهيم حدة تناقضاته بـ"أزمة عنيفة كادت تصل بالحركة إلى الانشقاق العلني، فانتهى عن صوغ أية مواقف مشتركة معترفاً بأن الحركة تجابه "أزمة خطيرة" تتناول وجودها من الأساس، وأنه لا بد من عقد مؤتمر آخر -خلال عام- تتقابل فيه وجهات النظر بصورة رئيسية ليصبح ممكناً الخروج بنتائج حاسمة تحدد خط سير الحركة مستقبلاً، أما جورج حبش فبصفه بأنه "أكثر المؤتمرات التي عقدتها حركة القوميين العرب حدةً وتفادياً لحدوث انشقاق اتفقنا على الدعوة إلى مؤتمر ١٩٦٥.

انعقد هذا المؤتمر في الأسبوع الأول من شباط ١٩٦٥ -واعتبر قراراته حصيلة للحوارات الدائرة في الحركة خلال العامين السابقين وأنهت قراراته بشكل هادئ مواجهة مؤتمر ١٩٦٤ وقد تبنت القيادة التقليدية المؤسسة هذه القرارات، معتبرة إياها "وثيقة موحدة، وبمثابة محصلة لوجهتي النظر" على حد تعبير جورج حبش، في حين اعتبرها تيار الصف الثاني عبر صوت محسن إبراهيم بأنها تكريس نهائي لسيطرة الفريق التقدمي على الحركة، وتتوافق مع المضمون النظري والطبقي الجديد للحركة.

كان استسلام "القيادة التقليدية المؤسسة في مؤتمر ١٩٦٥ أمام الصف الثاني، على المستوى العمقي، نتاجاً لانهايار "حركة القوميين العرب" كما صممها الآباء المؤسسون في الخمسينات، فأطاح المؤتمر فعلاً بالنسق القومي التقليدي للحركة.

لقد كانت الصورة القومية التقليدية لـ"الحركة" تنهار بقدر إعادة تأسيسها وتجذيرها في الفضاء الناصري، وفي ما هو الأكثر راديكالية في هذا الفضاء، أي في ناصرية عبد الناصر تمييزاً لها عن ناصرية الناصريين التقليديين.

وبهذا المعنى كان مؤتمر ١٩٦٥ مصادقة على الحقيقة الصلدة، وهي حقيقة انهيار "حركة القوميين العرب" كما صممها القيادة المؤسسة، فمثلت قرارات هذا المؤتمر تعبيراً نموذجياً عن "حركة القوميين العرب" الشابة الجديدة الناهضة من ركام الحركة القديمة وانهارها، وتتمحور هذه القرارات فيما يلي:

١- نقل مركز الثقل إلى الأقاليم:

قلب المؤتمر آلية إنتاج السلطة القيادية في "الحركة" رأساً على عقب، فقرر لأول مرة نقل مركز الثقل من القيادة القومية المركزية إلى قيادات الأقاليم، أي من المركز إلى الفروع، فأخذ بذلك شكل انقلاب قاعدي على قيادة مركزية بيروقراطية لا تعترف بدور القيادات الإقليمية والقاعدية في صنع القرار، ومن هنا أطاح المؤتمر بسلطة القيادة القومية التي كانت هي كل شيء في الحركة، وحدد صلاحيتها بـ"الإسهام في إطلاق الإشارات العامة" وحسب، في حين أحال الشؤون الفكرية والسياسية والإدارية إلى الفروع، ضمن التجارب الخاصة التي تخوضها، أما القيادة المركزية الجديدة للحركة، فأكد المؤتمر على ضرورة تشكيلها على شكل لجنة مركزية مؤلفة من مندوبين عن الأقاليم، وفق نسبة معينة يحددها المؤتمر لكل إقليم، وانتخب أمانة عامة متفرغة لتنفيذ ما يصدر عن اللجنة المركزية، وقد وصف لنا عبدالله النيباري هذا الشكل التنظيمي الجديد الذي أخذته "الحركة" بشكل صائب، بأنه أقرب إلى الفيدرالية.

إذ افترض بالفروع أن تتمتع في إطاره باستقلال نسبي، وان تبنى المؤسسات التنظيمية لكل فرع بشكل متكامل، على مستوى المؤتمر واللجنة المركزية والمكتب السياسي ولجان الفكر والإدارة، ومن الطبيعي في مثل هذه الهيكلية الجديدة أن يكون المؤتمر القطري أو الإقليمي أعلى هيئة في القطر أو الإقليم، وبذلك تم تخفيف الصلاحيات المطلقة التي كان يملكها المؤتمر القومي والقيادة القومية المركزية بموجب النظام الداخلي القديم.

٢- انتخاب القيادات من القاعدة إلى القمة: (الديمقراطية المركزية):

كان مندوبو الجنوب العربي أول من أثار في المؤتمر القومي لعام ١٩٦٤، انتخاب المراتب القيادية وفق نظرية الديمقراطية المركزية، ثم أقر مؤتمر شباط ١٩٦٥ مشروع نظام داخلي جديد، جعل مشروع النظام الداخلي جميع المراتب القيادية الإقليمية والمركزية، خاضعة لمؤتمراتها ومنتخبة منها في آن، غير أن القيادة القومية المركزية القديمة لم تتخذ إلى حين انفراط عقدها أية خطوات فعلية لتنفيذ ذلك وربما كان الفرع العراقي هو الفرع الوحيد بين فروع الحركة الذي أجرى مثل هذه الانتخابات أما بقية الفروع فلم تجر مثل هذه الانتخابات قط.

٣- الحركة الاشتراكية العربية الواحدة:

كان أهم قرار للمؤتمر القومي هو اعتبار "حركة القوميين العرب" مجرد كيان تنظيمي مرحلي في طريق بناء "الحركة الاشتراكية العربية الواحدة" تحت قيادة عبد الناصر، من هنا أقر المؤتمر إزالة الانفصال التنظيمي بين "الحركة" وبين عبد الناصر.

وأعلن المؤتمر انحياز "الحركة" إلى القطب الذي يمثله عبد الناصر والطبقات المسحوقة أي ما اصطلاحنا على تسميته بناصرية عبد الناصر اليسارية.

تفسر وظيفة "الحركة الاشتراكية العربية الواحدة" تلك، أن المؤتمر أعلن النهاية التاريخية للصيغة الفكرية والاجتماعية والتنظيمية التي مارس من خلالها التيار القومي القديم، على حد تعبير المؤتمر، عمله السياسي، بما في ذلك التيار القومي القديم الذي تمثله "حركة القوميين العرب"، وضرورة خوض "حركة القوميين العرب" في كل فروعها لتحارب قطرية ثورية، تشكل "الحركة الاشتراكية العربية الواحدة" افقها الاستراتيجي.

من الواضح أن التأكيد على الاشتراكية في اسم "الحركة العربية الواحدة" هو بمثابة تأكيد على هويتها الطبقيّة اليسارية.

وبكلام موجز كان جوهر مؤتمر ١٩٦٥ هو المراهنة على تطوير الحركة الناصرية إلى حركة اشتراكية، تتطلب قيام حزب اشتراكي عربي موحد في كل قطر، يقوم على أنقاض الحركات والأحزاب القومية والشيوعية التي اعتبرها المؤتمر تجمعات قومية قديمة مأزومة، لا خلاص لها من أزمتها وتجديد إسهامها الثوري إلا من خلال صيغة "الحركة الاشتراكية العربية الواحدة".

الحركة الاشتراكية العربية الواحدة من المشروع النظري إلى الترجمة العملية:

شكلت "الحركة الاشتراكية العربية الواحدة" ترجمة حركية راديكالية لدعوة تشكيل "الحركة العربية الواحدة" التي أطلقها جمال عبد الناصر خريف ١٩٦٣، اثر أحداث تموز الدامية في سورية (حركة جاسم علوان الثانية) ووقوع القطيعة الدموية ما بين "الناصريين" و"البعثيين" في كل من سورية والعراق.

ورغم كل الجهود الفكرية والدعائية الجادة التي بُذلت من اجل تحديد مفهوم "الحركة العربية الواحدة" فان الذين تبناها لم يعرفوا كيف يجتازون نقطة البداية إليها: اللقاء الأول، فظلت "الحركة العربية الواحدة" من الناحية الفعلية تسمية أخرى لـ"الاتحاد الاشتراكي العربي" في صيغته التي أقرها المؤتمر الوطني للقوى الشعبية يوم ٢١ أيار ١٩٦٢ في القاهرة، من هنا باتت الفروق الفعلية بين "الحركة العربية الواحدة" و"الاتحاد الاشتراكي العربي" فروقاً لفظية أو شكلية ويفسر ذلك أن حركة القوميين العرب وهي تطرح صيغة "الحركة الاشتراكية العربية" قد اقترحت أن يكون تشكيل "اتحاد اشتراكي عربي" في الأردن إطاراً لها، كما اعتبرت أن "اندماجها" في "الاتحاد الاشتراكي العربي" في كل من سورية والعراق هو في إطار "السلوك العملي" لصيغتها عن "الحركة الاشتراكية العربية

الواحدة" (كان جورج حبش مع الفكرة، إلا أنه رفض حل الحركة والاندماج في الاتحاد الاشتراكي الناصري كما كان يطالب محسن إبراهيم وآخرين).

ومن هنا اعتبرت "الحركة" في مؤتمر شباط ١٩٦٥ أن انخراطها في "الاتحاد الاشتراكي العربي" في كل من سورية والعراق (تموز ١٩٦٤) وفي "الجبهة القومية" في جنوب اليمن ثم استعدادها للدخول ضمن الكيان الفلسطيني ومنظمة تحرير فلسطين، تجسيدا لفرضيتها حول "الحركة الاشتراكية العربية الواحدة".

أخذ بحث فروع الحركة عن صيغ لتجسيد شعار "الالتحام الناصري" تنظيمياً، أشكالاً متعددة ومختلفة في مضمونها، ففي العراق تم تشكيل "الحركة الاشتراكية العربية" مما سمته "الحركة" بالجناح اليساري الناصري في السلطة العارفية، أما في لبنان فأخذ شكل حوار أيديولوجي حاد على صفحات "الحرية" و"الأخبار" ما بين حركة القوميين العرب والحزب الشيوعي اللبناني حول موضوعة "تجديد اليسار اللبناني وتوحيده"، فكان البديل لـ"وحدة اليسار" هو الانضواء في "جبهة الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية في لبنان" التي ضمت كلا من : الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الشيوعي اللبناني وحركة القوميين العرب وبعض شخصيات التيار الشهابي، وفي جنوب اليمن وافق الفريق المركزي في الحركة بفريقيه الراديكالي الناصري والتقليدي على إجراء ما يعرف (انقلاب ١٣ يناير ١٩٦٦) الذي تم بموجبه دمج الجبهة القومية ومنظمة تحرير الجنوب المحتل في صيغة جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل، وفي الساحة الفلسطينية قررت الحركة انضواء كافة تشكيلاتها الفلسطينية تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية، ودعت إلى ضمان اندماج التنظيمات الثورية الفلسطينية كافة في إطار المنظمة، كما شجعت قيام "التجمع الوطني" في الأردن وانخرطت فيه، غير أن ابرز شكل متجانس إلى حد بعيد مع صيغة "الالتحام بالناصرية" تنظيمياً من خلال تشكيل "حركة اجتماعية عربية واحدة" في كل قطر، كان هو شكل "الاتحاد الاشتراكي العربي" الذي تم تشكيله في كل من سورية والعراق (تموز ١٩٦٤) وكانت الحركة طرفاً أساسياً ومركزياً فيه، إذ افترض بـ"الاتحاد الاشتراكي العربي" أن يكون صيغة شفافة ونقية لـ"الالتحام بالناصرية" كونه يتكون من اندماج مجموعات ناصرية "صرفة".

انقلابات حركة القوميين العرب:

لقد نشأت حركة القوميين العرب أول ما نشأت كحركة فدائية تؤمن بأسلوب "الحديد والنار" لاستعادة فلسطين طاهرة مطهرة من أي يهودي - كما اشرنا من قبل - ومن هنا كانت ولادتها الأصلية انقلابية عنيفة، وحافظت طوال طورها القومي التقليدي في الخمسينات على عبادة الطقوس شبه

العسكرية، وخلال هذا الطور لم تنقطع عن مطالبتها بتجنيد عرب فلسطين في الجيوش العربية ووضعهم في خطوط المواجهة.

واثر انخراط الحركة في الأردن بعيد انقلاب نيسان ١٩٥٧ الذي أطاح فيه الملك بحكومة النابلسي الوطنية، اندفعت "الحركة" في سلسلة أعمال عنيفة، أدت إلى تقديم شبانها وعلى رأسهم الدكتور وديع حداد عضو قيادتها المؤسسة أمام المحاكم العرفية، ووجدت "الحركة" إبان ذلك في معسكرات العقيد عبد الحميد السراج رئيس الشعبة الثانية في الجيش السوري، ملاذاً للتدريب والتزود بالسلاح، واثبت هذا الملاذ أهميته في كفاءة الدور العسكري الذي اضطلع به "الحركيون" إبان محاولة إسقاط حكم كميل شمعون في لبنان عام ١٩٥٨.

غير أن أول قرار رسمي لـ"الحركة" في العمل تنظيمياً داخل الجيش، كان هو قرار المؤتمر القومي لعام ١٩٥٨ وكان هذا القرار على ما يبدو مرتبطاً بالتوسع المفاجئ لفرع الحركة العراقي بعيد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق مباشرة، حيث تم توجيه قيادة إقليم العراق إلى العمل التنظيمي في الجيش وتكوين ذراع عسكري حركي خاص.

رغم أن "الحركة" تمكنت لاحقاً من تجنيد عدد من الضباط في اليمن ووظفار وسورية وربما في السعودية، فإن تنظيمها العسكري لم يحقق نجاحاً في أي مكان كما حققه في العراق، إذ تمكنت هنا في العراق من تشكيل تنظيم عسكري خلوي كامل العضوية في "الحركة" ومن تأطير أبرز الكتل العسكرية القومية في الجيش العراقي.

تشكيل الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب

منظمة "شباب الثأر"

١٩٦٤-١٩٦٧

تعود الجذور الحقيقية لمنظمة "شباب الثأر" التي حمل اسمها الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب إلى "كتائب الفداء العربي" وكان اسم "شباب الثأر" نفسه أحد الأسماء المقترحة لـ"الكتائب" عشية تأسيسها في آذار ١٩٤٩، من هنا ورغم استبدال "الحركة" في أوائل الستينات لشعار "الثأر" بشعار سياسي هو "تحرير فلسطين"، وإسقاطه عن منظومتها الشعارية، فإن حمل الفرع الفلسطيني لهذا الاسم يعبر عن ارتباط رمزي بالتكوين الفدائي الأول لـ"الحركة".

كان قرار جورج حبش الحازم حين استقر أواخر عام ١٩٥١ في عمان هو إتباع أسلوب العنف المسلح ضد إسرائيل، من هنا شرع ولا سيما بعد التحاق الدكتور وديع حداد به عام ١٩٥٢ بتأسيس أول نواة فدائية قام بتسريبها إلى إسرائيل، إلا أن قوات غلوب باشا تمكنت من تطويق التسلسل، من هنا وفي حدود هذا العام حين التقى جورج حبش ووديع حداد بـمحمد الفرحان (أردني)

الذي كان يفكر بدوره بتشكيل حركة قومية تحرر الأردن من المعاهدة البريطانية وتضعه في مواجهة إسرائيل، كانت هذه الخلايا قد شكلت نواة ذراع فدائي عامل حمل يومئذ اسم "أبطال العودة" وهو نفس اسم تنظيم "أبطال العودة" الذي سيندمج عام ١٩٦٧ في إطار "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، وتعتبر وثائق الجبهة أن هذا التنظيم الأخير "منبثق أصلاً عن فرع الحركة" الفلسطيني.

كانت "الحركة" عام ١٩٥٥ لأول مرة بإيجاد إطارات فلسطينية لعملها، فدعت النازحين العرب إلى "أن يوحدوا الهيئة التي تمثلهم وتقودهم" وتكفل حولها شباب النازحين من كل مخيم وتمثل "طلبة الأمة في معركة الثأر".

واصلت "حركة القوميين العرب" بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة تشكيل أطر فلسطينية إلا أنها شكلتها في إطار فهمها القومي للقضية الفلسطينية الذي يتلخص بترسيمة "الوحدة هي طريق تحرير فلسطين" فعمدت عام ١٩٥٩ إلى تشكيل لجنة من بعض كوادرها الفلسطينية لبحث الأثر المناسبة لتنظيم الفلسطينيين، ويعتبر جورج حبش تشكيل هذه اللجنة إطاراً أولياً لمنظمة "شباب الثأر". ويبدو أن هذه اللجنة كانت استجابة لواقع جديد أكثر منها نزعة مسبقة لإيجاد تنظيم قطري فلسطيني، كانت "الحركة" مضطرة لتشكيل هذه اللجنة وتفعيل عملها كي تتمكن من الاتصال بتشكيل "الفدائيين الفلسطينيين" في جيش الإقليم الشمالي (الجيش السوري سابقاً) وبكلام آخر كانت "لجنة فلسطين" "لجنة" وليس تنظيمًا.

ومن هنا تدل الأدبيات الصادرة عن حركة القوميين العرب في مطلع الستينات على أن مساهمة الحركة في الجدل الدائر حول مسألة إحياء الكيان الفلسطيني بقيت محدودة، فطلت تعتبر، كما ذكر احد وجوها الفلسطينية في أواخر آذار ١٩٦٢، إن المهم هو البحث عن "كيفية تجنيد عرب فلسطين تجنيداً منظماً يجعلهم طاقة ثورية فعالة في معركة فلسطين" وليس "المهم تحقيق هذا الهدف عن طريق بعث كيان فلسطين"، وفي هذا السياق نشير إلى انه إذا كان جدل "الحركة" حول مسألة إحياء الكيان الفلسطيني محدوداً خلال هذه الفترة، فان وجود حوالي ٣٦ تنظيمًا فلسطينياً في العام ١٩٦١-١٩٦٢ كان يفرض عليها إجرائياً أن تفكر بنوع من عمل فلسطيني في إطار حركة القوميين العرب يستطيع أن يحقق حضوراً للحركة في سياق الوقائع الجديدة، غير أنها لم ترتق بفكرة هذا العمل الفلسطيني إلى إطار فرع قطري فلسطيني على غرار فروع الحركة في الأقاليم أو الأقطار، فاتخذت بشأن هذا العمل إجراءات تنظيمية سريعة، وضعت من خلالها الأعضاء الفلسطينيين في فروع لبنان والكويت وسورية في قطاع تنظيمي خاص، يكونون فيه خاضعين لقيادات أقاليمهم ومرتبطين في الآن ذاته باللجنة القيادية للعمل الفلسطيني في الحركة.

ما أن تم اتخاذ هذه الإجراءات حتى حدث جدل جدي في أوساط "الحركيين" الفلسطينيين ومحيطهم من مسألة إحياء الكيان الفلسطيني، ووصل هذا الجدل إلى ذروته خلال النصف الأول من

عام ١٩٦٣، لا سيما على صفحات مجلة "الطلیعة" الحركية في الكويت، حيث تتواجد نسبة كبيرة من الفلسطينيين الحركيين.

وفي حين طرحت المناقشات إحياء الكيان الفلسطيني وعزله عن التدخل في الخلافات العربية، فإن رأياً آخر يعكس موقف المجلة طرح مرور طريق فلسطين بعمان ودمشق وبغداد غير أن الجديد في هذه المناقشات هو بروز نزعة قطرية فلسطينية واضحة، تقوم على ضرورة "إبراز الكيان الفلسطيني إلى الوجود، والوقوف في وجه كل من يعارض ذلك ومحاربتة دون هوادة ولا رحمة" و"لا عودة لفلسطين إلا بوضعها في يد الطليعة الثورية الفلسطينية" فـ"شعب فلسطين تقع على عاتقه المسؤولية الأولى بقدر ما تتحمل الأمة مسؤولية مشاركته" فـ"أبناء فلسطين أولاً"، من دون أن ينفي ذلك "أهمية الوحدة بالنسبة لقضية فلسطين".

ويبدو مضمون هذا الجدل اقرب إلى المضمون "الفتحوي" أو الذي ارتبط باسم فتح حول مسألة الكيان الفلسطيني" منه إلى الترسمة القومية التقليدية لحركة القوميين العرب.

شكل مجمل الجدل الدائر في الوسط الفلسطيني على مختلف تياراته بشأن مسألة الكيان الفلسطيني، بما في ذلك التيار الذي تمثله حركة القوميين العرب، حافظاً لمطالبة بعض كوادر اللجنة القيادية الفلسطينية بتشكيل فرع قطري فلسطيني لحركة القوميين العرب، وهو ما عبر عنه الشهيد غسان كنفاني في نيسان ١٩٦٣ بوضوح تام حين طرح بمناسبة المباحثات القائمة حول الوحدة الثلاثية بين سورية ومصر والجمهورية العربية المتحدة، إلى إيجاد وضع استقلالي للفلسطينيين في إطار الدولة الاتحادية المزمع قيامها، فدعا كنفاني "الدولة الاتحادية إلى إيجاد صيغة للارتباط بمجموع الجماهير الفلسطينية عن طريق آخر غير طريق الأحزاب العضوة في الجبهة القومية، ولكن عن طريق الجماهير الفلسطينية نفسها: تنظيمها وإعدادها وإشراكها فعلياً في تقرير مصيرها".

تشكيل الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب:

اثر قرار القمة العربي في مطلع العام ١٩٦٤ بتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، انعقد المجلس الوطني الفلسطيني الأول في ٢٨ أيار ١٩٦٤ في مدينة القدس بمشاركة قرابة ٤٠٠ مندوب معين، كان بينهم عدد قليل من ممثلي حركة فتح والبعث وحركة القوميين العرب، وكانت "الحركة" إبان التحضير لتشكيل هذا المجلس قد أصدرت في منتصف آذار ١٩٦٤ بياناً شددت فيه على أن يكون الكيان الفلسطيني تنظيمياً ثورياً للشعب الفلسطيني يستهدف تحرير فلسطين، وان يكون صاحب الحق بتمثيل الشعب الفلسطيني والناطق باسمه، وان يكون له قطاعه العسكري النظامي، وان ينبثق عن انتخابات "حرة أو عن تمثيل للمنظمات الثورية والقوى العاملة" وانتقدت الحركة في بيان أصدرته بعد أسبوعين من انعقاد المجلس شكل انعقاده و"رضوخ" الشقيري لمطالب الحكم الأردني،

مما أدى إلى قيام "منظمة لا علاقة لها بالجماهير" وبرز دلائل على "اعتزام الشقيري مواصلة عزل المنظمات الثورية" وخلصت الحركة إلى أن هذه المنظمة وذلك المؤتمر لم يستطيعا تحقيق الحد الأدنى المقبول من قبل الجماهير الفلسطينية.

قررت "الحركة" العمل من داخل إطار منظمة التحرير الفلسطينية وبرعايتها، كي يتم إحداث انعطاف جذري في بنيتها، وفي هذا السياق تحولت "لجنة فلسطين" في الحركة إلى "قيادة العمل الفلسطيني"، فتأسس الفرع القطري الفلسطيني للحركة أواخر عام ١٩٦٤، وأصبح هناك "فرع فلسطيني وقيادة فلسطينية ومهمتها العمل الفلسطيني والتهيئة للكفاح المسلح في الساحة الفلسطينية وإعداد مقاتلين وتدريبهم".

وتولى الدكتور وديع حداد^١ بشكل أساسي مسؤولية الإعداد للعمل الفدائي على حد تعبير جورج حبش ونجح الفرع الفلسطيني للحركة تبعاً لذلك في هذا العام بتسريب أول مجموعة فدائية إلى إسرائيل، استشهد فيها الرفيق خالد أبو عيشة الذي اعتبر الشهيد الأول من الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب.

الطريق إلى فلسطين عبر عمان: (البحث عن فيتنام شمالية)

كان تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية أخطر تحدٍ واجه الملك حسين وقد عارضت أجهزة الملك في البدء عقد المؤتمر الفلسطيني الأول في القدس، ثم وافقت على عقده على أن تكتب عبارة القدس -المملكة الأردنية الهاشمية وليس فلسطين، وأخيراً ووفق على كتابة القدس -الأردن. لم يتخذ المؤتمر الفلسطيني الأول قرارات تتعلق بالسيادة بل قرارات تتعلق بإبراز الشخصية الفلسطينية، ونتج ذلك عن الضغوط الأردنية التي أدركت ما ينطوي عليه إحياء الكيان الفلسطيني من تهديد للأسس التي قامت عليها المملكة.

في أيار عام ١٩٦٥ انعقد المؤتمر الفلسطيني الثاني في القاهرة، وبمناسبة انعقاد هذا المؤتمر أعدت "قيادة العمل الفلسطيني في حركة القوميين العرب" مذكرة مطولة، تطالب فيها بتحويل منظمة التحرير الفلسطينية إلى منظمة ثورية تقوم على تنظيم شعبي يستوعب المنظمات الثورية الفلسطينية العاملة والتنظيمات الشعبية المهنية وينظم من هو غير منظم من الفلسطينيين، ويتسلح

^١ ولد وديع حداد عام ١٩٥٧ في مدينة صفد بفلسطين، وكان أحواله ملائماً كباراً للأراضي الواقعة بين الحولة وبحيرة طبريا، أما والده فكان مدرساً شهيراً للغة العربية في الكلية الاسكتلندية بصفد، وفي الجامعة الأمريكية كان في عداد القوميين الثمانية الذين قرروا فكرة الحركة لأول مرة في صيف عام ١٩٥١، والتحق عام ١٩٥٢ اثر تخرجه من الجامعة الأمريكية بعبادة الدكتور جورج حبش الشعبية في عمان، وساهم الحكيمان بالتنسيق مع حمد الفرسان بتأسيس الفرع الأردني لـ"الحركة" ثم عمل حداد عام ١٩٥٦، طبيباً في مخيمي عقبة جبر والكرامة، وحمل السلاح ضد الملك اثر انقلاب نيسان ١٩٥٧ ضد حكومة النابلسي، فاعتقلته السلطات وأودعته معتقل الجفر الصحراوي الشهير، الا انه تمكن عام ١٩٦١ من الفرار واللجوء الى سورية، كانت شخصية حداد تعبيراً مباشراً عن التكوين الفدائي لحركة القوميين العرب، وعمل لاحقاً على تكوين أممية فدائية في العالم، تسعى من خلال الصدمات العنيفة للفت انتباه الرأي العام العالمي الى مأساة الشعب الفلسطيني وتشكلت لحداد في إطار الروحية الفدائية الغيفارية لشباب العالم في الستينات هالة سبقتة في كل مكان، مما جعله هدفاً ثابتاً للموساد، الا انه كان هدفاً صعباً، وفصلته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من عضويتها ثم أعادت الاعتبار له لاحقاً، وتوفي في ١٩٧٨/٣/٢٨ اثر مرض عضال.

بتنظيم عسكري يقوم على جيش نظامي وجيش شعبي، وتنبتق أجهزته القيادية على مختلف مستوياتها عن طريق الانتخابات، بل وتقدمت "قيادة العمل الفلسطيني" في ضوء ذلك بمشروع نظام داخلي لهذا التنظيم الشعبي، استمدت أسسه من النظرية اللينينية في التنظيم، ويعكس هذا المشروع تصورها لمنظمة التحرير الفلسطينية كمنظمة حزبية ثورية، ودعمت "الحركة" مذكرتها بمذكرة "المكتب السياسي للقوى الثورية الفلسطينية" الذي وقعت عليه ثمانية تشكيلات فدائية ما عدا فتح.

تخطت أهمية الحضور السياسي لممثلي هذه الحركات في المجلس تمثيلها العددي المحدود في عضويته، إذ كان أغلبية أعضاء المؤتمر من القوى الفلسطينية التقليدية، المنضوية إما في إطار الحكومات أو التي تمثل الواجهات التقليدية الفلسطينية، أما "قيادة العمل الفلسطيني" في الحركة، فقيمت تركيب المؤتمر بأنه نفس تركيب المؤتمر الأول، إلا أن "العناصر والقوى الجادة والمنظمة" لعبت دوراً مرموقاً فيه رغم ضغوط الأكثرية العددية المحافظة، التي يرتبط رموزها بـ "جهات رسمية"، وقد حاول المحافظون أن يظهروا كل رأي لتغيير مضمون المنظمة إلى مضمون ثوري بأنه ذو "صبغة حزبية" ومحاولة سيطرة حزبية على المنظمة.

كان المقصود بـ "الحزبية" بشكل أساسي "حركة القوميين العرب"، إلا أن حملة القوى التقليدية المحافظة لم تأخذ شكل حملة على "الحركة" بحد ذاتها بل على "الحزبية" عموماً، إذ كانت كواليس المؤتمر وقبيل انعقاده معبأة بشكل صاخب ضد الحزبية، وربطت الصحافة "الحزبية" في المؤتمر الوطني الثاني بحركة القوميين العرب، التي ألحت على وحدة الأداة الثورية وقدمت من الناحية الفعلية مشروعاً يحول المنظمة إلى حزب طليعي، وهو ما كان يعني استنفار الأصابع الأردنية للحيلولة بين الحزبيين عموماً وحركة القوميين العرب خصوصاً وبين أي نفوذ لهم في المنظمة يساعد على سيطرتهم عليها.

كانت السياسة التقليدية هي تنويع الفلسطينيين في الكيان الأردني، والنظر إلى الكيان الفلسطيني كأمر يتعلق بإبراز الشخصية الفلسطينية لمقتضيات دبلوماسية ودولية.

انتهزت الحركة الطريق المسدود فعلياً ما بين الملك والمنظمة، وطالبت الشقيري بان تشق المنظمة طريقها خارج مؤتمرات القمة ببناء التنظيم الشعبي والتشكيلات الفدائية، وإقامة حوار حقيقي مع المنظمات الفلسطينية.

كان لا بد للطريق المسدود أن ينتهي إلى نقطته المتوقعة، الاصطدام، وهو ما بدأ يظهر هذه المرة بوضوح، إذ أعلن الملك حسين في ٥ كانون الثاني ١٩٦٦ في قصر بسمان رداً على مطالب منظمة التحرير، أن "استمرار الحملة المريبة التي وجهها إلينا رئيس منظمة التحرير الفلسطينية وأجهزته لا يمكن أن تفسر بغير كونها تستهدف ضعفة الأوضاع في الأردن وتمزيق شمل الأسرة الواحدة" وان الأردن هو فلسطين وفلسطين هي الأردن" وان "الجيش العربي في الأردن هو جيش

فلسطين" وبذلك "فلا مجال ولا مكان لأية تشكيلة عسكرية أخرى مهما صغرت ولا تخضع لقيادته ولا تحمل شعاره ولا تتضوي تحت راياته... ولا مجال لتشتيت الولاء وتوزيع المسؤولية!!".

من هنا ورداً على الاتصالات التي أخذت تتم في الأردن لإقامة جبهة ما بين حركة القوميين العرب والبعث والمكتب السياسي للقوى الثورية الفلسطينية وبعض المستقلين، فإن حكومة وصفي التل قامت في نهاية آذار وبداية نيسان ١٩٦٦ بحملة اعتقالات واسعة ضد حركة القوميين العرب، والأحزاب العقائدية الراديكالية الأخرى.

وفي هذا المناخ انعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الثالث بين ٢٠ - ٢٤ أيار ١٩٦٦ في غزة، في أجواء انهيار جو الوفاق بين أطراف القمة العربية.

ووصفت "حركة القوميين العرب" الصراع داخل المؤتمر بين من سمتهم بـ"ممثلي الأردن" وبالعناصر "الأردنية" وبين "القوى الفلسطينية الفاعلة"، الصراع ما بين "معسكرين واحد رجعي والآخر تقدمي".

أما وصفي التل الذي لم يتمكن من السيطرة على المؤتمر، فوصفه بـ"مظاهرة ضد الأردن وليس من أجل فلسطين" وان المؤتمر "أظهر تسلط الحزبيين من حركة القوميين العرب والشيعيين" وان ذلك "بلشفة للقضية".

لعل المقصود بـ"العناصر الحزبية المتطرفة" التي تحول الشقيري إلى "أداة طيعة" لها وفق خطاب الحكم، هو حركة القوميين العرب والبعث بشكل أساسي، إذ أعلن هذان التنظيمان بان الاشتراك مع المكتب السياسي للقوى الثورية الفلسطينية، عن لقاءات لـ"توحيد العمل برعاية منظمة التحرير" وقد عقدت هذه القوى الثلاث اجتماعاً بدءاً من ١٥ ك ١٩٦٦ وأعلنت نتائج اتصالاتها قبيل انعقاد مؤتمر غزة، وكان بين هذه النتائج المتفق عليها "دمج التنظيمات الثلاثة" دمجاً كلياً يخضعها لقيادة واحدة ولخطة واحدة".

كانت حركة "فتح" وحدها هي التي قاطعت عمل تلك اللجنة بسبب موقفها من "الحزبية"، ومن هنا كانت "الحزبية" محاربة بشكل أساسي من طرفين هما طرف الملك وطرف فتح، ورأى غسان كنفاني في إشارة ضمنية لحركة فتح وموقفها السلبي من الحزبية، أن هذا الموقف يصدر عن "حزبيين" جدد، إذ كانت كوادره قد انضمت سابقاً إلى أحزاب دينية أو إقليمية، واعتبر كنفاني أن العداء للحزبية هو "أكبر دعوة مشبوهة".

تحرير عمان "الأردن أولاً والأردن آخراً":

لم يكن الملك مخطئاً في تقدير خطورة ما أسماه بـ"العناصر الحزبية المتطرفة" من قوميين وعرب وبعثيين على استقرار كيانه ومصيره، إذ ما أن عادت الحرب العربية الباردة بين المعسكرين

الرسميين العربيين "الراديكالي" و"المحافظ" حتى أخذت هذه العناصر تطرح "تحرير عمان" أولاً، بل ستقرر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في ٢٥/١٠/١٩٦٦ دعماً "بكل ما أوتيت من قوة وعزم لكل التحركات الشعبية في الأردن التي تقف الآن للحكم القائم بالمرصاد"، وذهب غسان كنفاني إلى "أن ساحة الأردن ليست جهة ضرورية فحسب، وإنما هي جبهة فلسطين الوحيدة" وإن كل شهيد فلسطيني نفقده على الحدود مع إسرائيل، قبل الانتهاء من حكاية الأردن هو هدر سيحاسبنا عليه التاريخ، وكل فدائي -كي نكون أكثر حسماً يخطو نحو الحدود مع إسرائيل الآن لا يكون قد خطا نحو طريق الفداء الحقيقي، فـ"الطريق إلى عمان هو ثلثا الطريق إلى تل أبيب" ومن هنا "لا ينبغي أن يكون هناك أي اعتراض على وحدة الضفتين، بل على العكس فإن إرادة التغيير يجب أن تنطلق من تكريس هذه الوحدة، إن حق الضفة الغربية بالضفة الشرقية هو حق مشروع -كما كان العكس صحيحاً في ١٨ سنة- كرسه مؤتمر أريحا الذي ينبغي أن نتمسك بدوافعه المعنوية متجاهلين دوافعه الهاشمية السرية"، وربما يشير كنفاني في ذلك إلى تأييد "حركة القوميين العرب" لضم الضفة الغربية إلى الأردن بوصفها خطوة وحدوية يجب عدم الاستهانة بها، فإذا كان ذلك الضم قد تم تبريره باسم الوحدة فإنه يجب تبريره اليوم باسم فلسطين وشدد كنفاني على أن الكيان الأردني هو في الأصل كيان فلسطيني، قومياً وتاريخياً واجتماعياً وعسكرياً.

إن حركة القوميين العرب ربطت منظورها بـ"تغيير جذري في النظام الأردني" يزيل "الجدار الأردني أمام فلسطين" ويحول الأردن إلى "فيتنام شمالية تعتبر الحرب حربها جملة وتفصيلاً" كما يحول الفلسطينيين إلى "فيتكونغ"، وقبل أن نحمل العدد الوافر من الفلسطينيين ... إلى الجبهة، ليس من حقنا على الإطلاق أن نسأل مواطناً عربياً أن يتم دعوته إلى الميدان" أما الذي "ينبغي له أن يحدث التغيير في النظام الأردني، فالجواب بلا جدال أيضاً "الفلسطينيون" فـ"هدف التحرير الأول: عمان العودة لا يمكن أن نسير في طريقها إلا إذا مرت في عمان و"الأردن أولاً والأردن أخيراً".

وردت حكومة التل على ذلك بحملة اعتقالات جديدة، وتحدثت مصادر حركة القوميين العرب عن اعتقال أكثر من ٥٠٠ شاب قومي في تموز ١٩٦٦ إن أما العمليات الفدائية المنطلقة من الأردن فزادت حدة في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٦٦.

ورداً على ذلك قام الجيش الإسرائيلي يوم ١٣ ت ١٩٦٦ وفي وضح النهار بهجوم ضد قرية السموع جنوب الخليل ولقن المدنيين العزل درساً.

هز العدو الكيان الأردني، إذ اضطربت الضفة الغربية للتو، وتظاهرت القدس ونابلس والخليل

ورام الله وجنين وطولكرم.

أصدرت حركة القوميين العرب بيانها حول عدوان السموع، دعت فيه إلى إسقاط النظام العميل و"المتآمر" الذي يمنع الشعب في الأردن من الالتفاف حول قيادته الحقيقية منظمة التحرير الفلسطينية وتبني مطالب الشعب بـ"التسلح" و"التصدي لقضيته بنفسه". ولم تتأخر الأجهزة الأمنية، فضايقت تسلات الفدائيين، وطوقت مجموعة نفذت عملية في القدس، ومنعت مجموعة أخرى في طريقها نحو التسلسل، وكانت هاتان المجموعتان من "منظمة أبطال العودة" التي ينحدر قادتها من حركة القوميين العرب.

يا أهلاً بالمعارك": حركة القوميين العرب تقرع طبل "معركة التحرير":

أغلق عبد الناصر المضائق ورأت مجلة "فلسطين" الواقعة تحت نفوذ كوادر حركة القوميين العرب في ذلك رداً على "طابور المشككين والعملاء" و"قضاء نهائياً على أسطورة التشكيك التي أطلقها البعض في إشارة إلى عمّان.

كما اصدر الفرع الفلسطيني للحركة بياناً حمل عنوان "القوميون العرب في المعركة"، وورد في البيان أن "القائد الثائر جمال عبد الناصر، قام بـ"خطوة جبارة"، ودعا البيان الشعب العربي للمشاركة الفعالة بالمعركة فهذه هي الساعة التي انتظرناها طيلة عشرين سنة".

بعد أيام قليلة وفي الخامس من حزيران، كانت "حركة القوميين العرب" على موعد مع الفجر، وكان فجرًا كارثياً كاذباً، خرجت منه النكبة الثانية المسماة بالنكسة، وأما الضفة الغربية التي دعمتها الحركة للقيام بدورها وتحرير عمان فقد "حررها" الإسرائيليون من "الفلسطينيين" وكانت النكبة الثانية كارثة الكوارث العربية المعاصرة، وأدت إلى زلزال في حركة القوميين العرب قلبها رأساً على عقب.

حركة القوميين العرب والحرب العربية الباردة في الستينات

الخليج وشبه الجزيرة العربية

تعرض الوافق المصري - السعودي للاهتزاز بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة ما بين مصر وسورية في ٢٢ شباط ١٩٥٨، وانضمام المملكة المتوكلية اليمينية إليها في إطار "اتحاد الدول العربية"، فأعلنت الرياض حيادها تجاه المتحدة واتحاد الدول، إلا أنها رفضت الاتحاد العربي (الهاشمي) ما بين العراق والأردن، في إطار ثوابتها التقليدية ضد نفوذ الهاشميين وتوافق موقفها من الاتحاد الهاشمي مع موقف الجمهورية العربية المتحدة، غير أن اتهام الملك سعود بالتآمر على حياة الرئيس عبد الناصر عرض الوافق المصري - السوري للاهتزاز، وتم إنقاذ هذا الوافق بمبادرة الأمير فهد بن عبد العزيز باسم كتلة الأمير فيصل بتوجيه إنداز للملك سعود، يطالبه بتسليم السلطة إلى

فيصل، وبتحية مستشاريه الضالعين في محاولة اغتيال عبد الناصر، وطرد السفير الأمريكي المتهم بتنظيم المؤامرة من الرياض.

خلال ذلك احتدمت التناقضات بين كتل العائلة الحاكمة، ولا سيما ما بين كتلة فيصل -فهد، حيث قامت كتلة الأمير فيصل بتوجيه إنذار للملك سعود، يطالبه بتسليم السلطة إلى فيصل، وبتحية مستشاريه الضالعين في محاولة اغتيال عبد الناصر، وطرد السفير الأمريكي المتهم بتنظيم المؤامرة من الرياض.

خلال ذلك احتدمت التناقضات بين كتل العائلة الحاكمة، ولا سيما ما بين كتلة فيصل - فهد وكتلة الأمراء الدستوريين الشباب، المتأثرين بالناصرية الذين سيحملون اسم "الأمراء الأحرار" وسيعرفون بكتلة الأمير طلال، ووجد الملك سعود في هذا الصراع منفذاً لإثبات وجوده، فاجبر فيصل في ١٧ ك ١٩٦٠ على الاستقالة، وترأس الحكومة الجديدة بنفسه، وضمت الحكومة أربعة من الأمراء الأحرار تولوا حقائب: المالية، والدفاع، والداخلية، والمواصلات، إضافة إلى الوجه القومي البارز، الشيخ عبد الله الطريقي أول وزير سعودي للنفط.

اقترن حذر الملك سعود من الأمريكيين، الذين خذلوه إبان إنذار كتلة فيصل له، بالتخلي عن السلطة مع النزعة القومية الإصلاحية للأمراء الأحرار، وأثمر هذا الزواج المؤقت عن عدم تجديد السعودية لاتفاقية القاعدة الجوية الأمريكية في الظهران، بسبب مساعدة الولايات المتحدة لإسرائيل، فسلمت الولايات المتحدة القاعدة إلى الحكومة، وتم الإعلان عن إجراء انتخابات وتشكيل مجلس وطني منتخب جزئياً، ونشر في بيروت مشروع دستور، وترنحت البلاد نحو "اليسار" في ظل قيادة سعود والأمراء الأحرار، وكان موقف الشيخ الطريقي الأكثر تناسقاً، فدعا ليس إلى السيطرة السعودية على الإنتاج وحسب، ولكن على النقل والتسويق، وانتهج خطأ ضد أرامكو.

غير انه في سياق متغيرات مراكز القوى داخل العائلة التي كانت تعكس التناقض حول الهوية السياسية في السعودية، تهاومت كتلة فيصل مع الملك سعود قبيل اضطراره للسفر إلى الخارج للعلاج، فأقال سعود في ١١ أيلول الأمراء الأحرار من الحكومة، وبعد أقل من أسبوعين حدث الانفصال السوري، فتأزمت العلاقة المصرية - السعودية وتسلم فيصل رسمياً رئاسة الحكومة وأقال الطريقي، وبذلك خُصَّ أرامكو من عدوها اللدود، واضطر الأمراء الأحرار في ١٥ آب ١٩٦٢ للفرار إلى بيروت ثم القاهرة.

أما فيصل فاستمر في هجومه المعاكس على القاهرة ومد يده إلى الملك حسين الخصم التقليدي للسعودية ووقع معه في ٣٠ آب ١٩٦٢ اتفاقية الطائف التي اشتملت على التنسيق في مجال السياسة الخارجية وفي المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية، وكانت هذه الاتفاقية موجهة ضد الجمهورية العربية المتحدة التي لم تتأخر بالرد، فتبنت الضباط اليمينيين الأحرار الذين كانوا يعدون للتخلص من

الإمامة الزيدية ودعم ثورتهم في ٢٦ أيلول ١٩٦٢ لتبدأ الحرب العربية الباردة بين القاهرة والرياض بعد أكثر من عشر سنوات على الوفاق.

أدى إعلان الجمهورية في شمال اليمن بالصراع العربي - العربي إلى أن يكتسب بعداً نوعياً من طراز أيديولوجي سياسي جديد هو بعد الصراع المعسكر ما بين تقدميين ورجعيين أو ما بين راديكاليين ومحافظين فأصبحت القاهرة في الستينات نقطة بيفكار المعسكر التقدمي أو الراديكالي بقدر ما أصبحت الرياض نقطة بيفكار المعسكر الرجعي أو المحافظ.

وأخذت هذه المواجهة اثر ثورة ٢٦ أيلول ١٩٦٢ في شمال اليمن وإعلان الجمهورية شكل حرب عربية باردة ما بينهما، فدخلت القوات المصرية إلى اليمن في حين عادت الطائرات الأمريكية إلى الظهران، وأعاد فيصل العلاقات الدبلوماسية والعسكرية المقطوعة مع بريطانيا، واستقدم خبراء بريطانيين وتحولت صنعا إلى مركز للمعارضة في الخليج والجزيرة العربية يطالب بقيام جمهورية الجزيرة العربية، وأصبحت القاهرة والرياض وجهاً لوجه.

عملت حركة القوميين العرب في الخليج والجزيرة العربية كأداة طوعية للإستراتيجية الناصرية في هذه الحرب، ووقفت ضد الجهود التي بذلت لتهدئتها وتخفيف حدة التوتر فيها. ويشكل ذلك خلفية ضرورية لفهم تطور الحركة في الخليج والجزيرة العربية، فما أبرز محطات هذا التطور؟.

نشوء حركة القوميين العرب في شمال اليمن

إذا ما استثنينا "الاتحاد اليمني" الذي تمركزت وجوهه في القاهرة، وحاول أن يشكل هيئة معارضة للإمام، فإن القوى السياسية الحديثة المنظمة في اليمن المستقل (شمال اليمن) عشية إسقاط الإمامة، وإعلان الجمهورية، كانت محصورة في ثلاث تنظيمات.

وهذه التنظيمات هي الاتحاد الديمقراطي الشعبي الذي تألف من الشيوعيين، أما التنظيم الثاني فكان البعث وعلى رأسه محسن العينين وتأسس في شمال اليمن عام ١٩٥٨ في حين تأسس في الجنوب عام ١٩٥٦، وكان له نفوذ تنظيمي وسياسي مهم في المؤتمر العمالي بعدن، أما التنظيم الثالث، فكان حركة القوميين العرب.

كانت التناقضات ما بين هذه التنظيمات الثلاثة حادة تبعاً لتناقضات منظماتها الأم المركزية في المشرق.

بات متفقاً عليه أن الخلية الأولى لحركة القوميين العرب قد تشكلت في منطقة الشيخ عثمان عام ١٩٥٩ بعدن، ثم نشأت بعد قليل خلية مماثلة في شمال اليمن، وعلى غرار ما تم في كافة الأقطار باستثناء الكويت، كان البعث هنا اسبق بالظهور والعمل عن الحركة، غير أن الحركة سرعان

ما بدأت تنافس النفوذ العمالي للبعث في مؤتمر عدن العمالي الذي كانت جل قياداته وعماله من شمال اليمن، فتمكنت خليتها في شمال اليمن من السيطرة إبان حكم الإمامة على نقابة العمال الوحيدة في شمال اليمن، والتي تشكلت من العمال الذين شقوا طريق تعز - صنعاء خلال ١٩٥٩ - ١٩٦١، وهو أول طريق معبد للسيارات في الشمال، وبفضل هذه السيطرة تمكنت الحركة في تعز من تشكيل لجنة شعبية استولت على المدينة عشية إعلان الجمهورية في ٢٦ أيلول ١٩٦٢، ثم افتتحت نادياً ثقافياً في تعز، لنشر أفكار الحركة واستخدامه كإطار تجنيد لأعضاء جدد وخلال عام ١٩٦٣ أسست الحركة في تعز الاتحاد العام لعمال تعز الذي تحول بعد ذلك إلى الاتحاد العام للعمال اليمنيين والذي اعترف به الاتحاد الأخير في هذا العام الشخصية العراقية الحركية البارزة هاشم علي محسن. ومثلما حققت الحركة نجاحاً مهماً بتنظيم سياسي مجرب في صفوفها هو قحطان محمد الشعبي احد القادة المؤسسين لـ"رابطة الجنوب العربي"، فإنها نظمت في الشمال وإبان حكم الإمامة وجهاً، اجتماعياً وعائلياً وثقافياً بارزاً هو عبد الكريم الارياني، وكان لتنظيم الحركة في الشمال والجنوب يومئذ قيادة إقليم واحدة.

ومن خلال الطلاب الحركيين إلى كلية صنعاء العسكرية تشكل نفوذ الحركة في أسلحة الصاعقة والمظلات والمدفعية، وظهرت أهمية هذا النفوذ إبان حصار صنعاء عام ١٩٦٨.

استولت الحركة يوم إعلان الجمهورية على مدينة تعز باسم لجنة شعبية مدنية، ثم فتحت نادياً ثقافياً في تعز، وشكلت عام ١٩٦٣ الاتحاد العام لعمال تعز، وزجت بكوادرها في كلية صنعاء العسكرية، ثم احتلت تبعاً للدعم المصري ودعم السلال مواقع أساسية في الإذاعة الجمهورية أخطر أداة أيولوجية يومئذ، واحتلت حينها أمكنها ذلك مناصب في الإدارة، وأخذت تبني خلاياها في الجيش من خلال انخراطها مع الآلاف لا سيما من جنوب اليمن في الحرس الوطني.

وقد تركزت قيادتها منذ قيام الثورة في الشمال، وعمل قحطان الشعبي مستشاراً للسلال، ويشير البردوني إلى انه كانت "جماعة القوميين العرب (يعني الحركة) اعنف نشاطاً وأكثر أعداداً لكثرة رفاقهم في قيادة الثورة، وهو نفوذ تحقق في البدء بدعم المصريين إبان التوافق ما بينهم وبين الحركة.

كي نفهم أهمية الجمهورية بالنسبة للحركة، علينا أن نفهم أهمية "اليمن المستقل" كإقليم -قاعدة لـ"اليمن المحتل" في الإستراتيجية التي طرحتها أواخر عام ١٩٥٩، والتي تلخصت بتحرير "اليمن المحتل" من عدن وحتى البحرين" وتحقيق وحدة اليمن الطبيعية، وكي نفهم هذه الإستراتيجية لا بد لنا من تعيين مدلول مصطلح اليمن لدى الحركة، إذ طرحت الحركة وحدة الشطرين: الشمالي المستقل والجنوبي المحتل، أما الجنوب المحتل فحددهت بكامل جنوب الجزيرة العربية وشرقها أي الخليج العربي، بما في ذلك عمان وهو ما يشكل بالنسبة لها إقليم اليمن أو عموم اليمن الطبيعية.

وفي ضوء نموذج الثورة الجزائرية أدخلت حركة القوميين العرب عنصراً جديداً على الفكر السياسي اليمني "الحديث" هو عنصر الكفاح المسلح كأسلوب وحيد لتحرير اليمن الطبيعية وتحقيق وحدتها، فانفردت عن سائر القوى اليمنية بتبني هذا العنصر، وتقصد به الحركة حرب عصابات متكاملة تنطلق من اليمن المستقل (المملكة اليمنية) كإقليم -قاعدة في ثورة متصلة تشمل كافة مناطق جنوب الجزيرة والخليج العربي في معركة واحدة وهو ما يتطلب "جبهة نضالية قومية تديرها قيادة قومية مخصصة" وتجعل مصلحة المعركة هي الأساس الأول والمقياس الأول للعمل.

الحركة والأجهزة المصرية: التوتر والصدام:

كان التوافق ما بين الحركة والمصريين تاماً في الأيام الأولى، إلا أن موافقة المصريين في ٣٠ نيسان ١٩٦٣ على وقف إطلاق النار، والوعد بالانسحاب من اليمن مقابل توقف السعودية عن دعم الملكيين، أثارت مخاوف "الحركة" من العواقب السلبية المحتملة لهذه "التسوية" المنتظرة على مصير الجمهورية كإقليم -قاعدة للكفاح المسلح.

كانت الأجهزة المصرية في اليمن أجهزة أمنية بيروقراطية تعاملت مع راديكالية الحركيين الجمهورية بحس مخابراتي والحاقي، ومن هنا مثلت بالنسبة لهم الوجه القبيح للناصرية، ويفسر ذلك تردي العلاقة ما بين حركيي شمال اليمن الذين اختاروا الانفصال عن المصريين وما بين قيادة الجبهة القومية التي كانت تعتمد عليهم.

كان فرع الحركة في الشمال من الفروع التي استقلت تنظيمياً بصورة مبكرة عن الحركة بالقياس إلى الفروع الأخرى، وقد كان هذا الاستقلال مترافقاً طرداً مع الاصطدام بالأجهزة المصرية والطلاق الأيدلوجي مع الناصرية، وهو ما تكمل أخيراً في ت ١ ١٩٦٦ بانسحاب الجبهة القومية رسمياً من جبهة التحرير، ووصل العلاقة مع الأجهزة المصرية إلى درجة الصفر والقطيعة، وهو أمر لم تغفره أجهزة صلاح نصر للحركة.

تشكلت الخلية الأولى لـ"الحركة" في اليمن في منطقة الشيخ عثمان بعدن أواخر عام ١٩٥٩، وتألفت أساساً من موظفين وتلامذة ومعلمين، ونشطت في البدء تحت ستار نادي "الشباب الثقافي" في عدن، الذي استقطب طلاب المدرسة الثانوية الوحيدة للبنين في عدن، وفي هذه الثانوية تم تأسيس أولى الخلايا.

كان المؤسس الأول للحركة في اليمن هو فيصل عبد اللطيف الشعبي، الذي أجرت له القيادة المركزية لحركة القوميين العرب في دمشق عام ١٩٥٩ دورة إعداد تنظيمية شملت عشرة خريجين حركيين من اليمن وليبيا والسودان والبحرين وكلفتهم في النهاية بتأسيس فروع للحركة في أقطارهم.

عمل فيصل الشعبي في البداية سكرتيراً لوزير الاقتصاد في حكومة اتحاد الجنوب، وكان احد ابرز قادة الجبهة القومية بصفته المؤسسه للحركة، ثم أصبح وزيراً للاقتصاد بعد الاستقلال، وقتل في عام ١٩٧٠ اثر اتهام رفاقه له بالضلوع في مؤامرة انقلابية، وأدى مقتله يومئذ قلوب كل رفاقه الذين عرفوه، ورأوا في ذلك مأساة ومنذ مقتله المأساوي يستخدم جورج حبش دوماً لقب الشهيد حين يذكره. طرحت "الحركة" هوية أيولوجية -سياسية - نضالية مميزة لعملها عن سائر التنظيمات السياسية الأخرى، وكانت نقطة الكفاح المسلح اخطر ما في برنامجها، غير أنها وان ما طرحت من منظور حديث متأثر بالتجربة الجزائرية الكفاح المسلح، فان هذا الطرح كان يقبل تداولاً بديهياً له في وسط اجتماعي يشكل حمل السلاح الفردي سمة تقليدية قبلية ثابتة لمفهوم الشاب لديه، وبهذا المعنى كان مفهوم الكفاح المسلح تطويراً نوعياً وجذرياً لتقليد ثابت في التقاليد القبلية، وتتحدد نوعيته وجذريته في انه يدرج التقليد العسكري القبلي في إطار "مخطط نضالي مدروس" فجديده لا يكمن إذن فيه بحد ذاته بل يكمن تحديداً في الوعي التنظيمي الأيولوجي السياسي الذي يوظفه ويحوله من وعي قبائلي متعلق بتمرد محدود إلى وعي قومي متعلق بثورة أو بحرب عصابات طويلة الأمد، وهو ما طبقته الجبهة القومية حرفياً.

كانت "الحركة" في عام ١٩٦٠ قد طرحت مشروع "التجمع القومي"، ويعكس هذا المشروع وبشكل واضح وجهة نظر حركة القوميين العرب أكثر من أي فصيل آخر، وقد تطور هذا المفهوم حين كلفت قوى: الحركة والبعث والاتحاد اليمني والمؤتمر العمالي قحطان الشعبي، في آذار ١٩٦١ ان بإعداد دراسة عن واقع الحركة التحررية في إقليم اليمن وسبل العمل "لبناء حركة ثورية تحريرية سليمة"، وقد قدم قحطان الشعبي يومئذ وثيقته التي تتمحور حول تكوين "جبهة قومية" تكون إطار الوصول "إلى تنظيم ثوري واحد"، وتضم "فقط كل العناصر القومية المخلصة" و"تستبعد بالطبع العناصر العميلة ودعاة الانفصالية وحدد الشعبي وظيفه "الجبهة القومية" بـ "خوض المعركة الفاصلة في الشمال ضد الرجعية، وبالتالي خوض المعركة الفاصلة في الجنوب" واعتبرت وثيقته أن "جنوب اليمن جزء لا يتجزأ من إقليم اليمن" وان على "إقليم اليمن" أن يكون جزءاً من الجمهورية العربية المتحدة "النواة الحقيقية للوحدة العربية الشاملة ومقياس التحرر".

وفي ١٩ آب ١٩٦٣ وبدعم من الجمهورية العربية المتحدة، تم تشكيل قيادة "الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل" من ١٢ عضواً، بينهم ستة ممثلين لحركة القوميين العرب وستة ممثلين لقطاع القبائل.

كانت الحركة منذ عام ١٩٦١ على الأقل قد اعتبرت القبائل التي يشكل حملها للسلاح عنصراً تقليدياً في تأكيد استقلاليتها، مستودعاً لـ"الكفاح المسلح"، ومن هنا طرحت تحويل العصيانات القبلية إلى ثورة منظمة مسلحة ترتبط بأهداف تحررية قومية، وجاءت انتفاضة قبائل درفان في ١٤ آب ١٩٦٣ لتطرح اختيار تلك السياسة ميدانياً.

غير أن هذا التحويل لم يكن بهذه البساطة، إذ خضع تحديد طبيعة تمرد قبائل ردفان ومدى إمكانية تحويله إلى جبهة منظمة إلى حوار جدي داخل حركة القوميين العرب، فبرز تياران في قيادة الحركة ومكتبها السياسي في بيروت، يعتبر الأول انتفاضة ردفان مجرد تمرد قبلي تقليدي في حين يعتبر الثاني انه يمكن تحويله إلى كفاح مسلح بقيادة الحركة.

يمكن القول أن قوة حركة القوميين العرب بعد انتفاضة ردفان تركزت في الداخل القبلي في حين ظلت قوة "الاصنج" محدودة بشكل أساسي في عدن، وأدى فشل عملية "كسارة اللوز" البريطانية عشية عيد الميلاد عام ١٩٦٤ ضد الردفانيين وحملة إذاعات صنعاء وتعز والقاهرة الموجبة للكفاح المسلح، وعدم إثمار سياسة الاصنج عن شيء مثمر، ليعزز من قوة الجبهة القومية.

في مطلع عام ١٩٦٤ نقلت الجبهة عملياتها إلى داخل عدن، واستهدفت المؤسسات الحكومية وبيوت الضباط الإنكليز ونواديهم، وتصفية المخبرين وضباط المخابرات، فقد اتسعت الجبهة في عدن نفسها، وأنهكت الإنكليز وحطمت فعالية جهاز أمنهم السري بتصفية الجبهة للمخبرين وضباط المخابرات على مدى عام ١٩٦٥، ومهاجمة الأهداف الإنكليزية والحكومية الاتحادية، وبلغ مجموع العمليات عام ١٩٦٥ وفق المعطيات الإنكليزية ٢٨٦ عملية، وظهر مع نهاية هذا العام أن كل شيء تقريباً قد أفلت من قبضة الإنكليز وفي ٢٢-٢٥ حزيران منه، عقدت الجبهة القومية مؤتمرها القطري الأول في مدينة تعز.

كان مؤتمر الجبهة القومية أول مؤتمر يعقده فرع من فروع حركة القوميين العرب، اثر مؤتمر شباط القومي للحركة في شباط ١٩٦٥ في بيروت، إذ اقر هذا المؤتمر لأول مرة في تاريخ الحركة، "نقل مركز الثقل من المركز إلى الأقاليم"، واستكمال كل فرع لمؤسساته التنظيمية القيادية الإقليمية، عبر مؤتمر إقليمي ينتخب لجنة مركزية ومكتباً سياسياً، وبهذا المعنى فإنه يجب وضع النزعة الاستقلالية لـ"الجبهة القومية" التي عبر عنها هذا المؤتمر الأول في إطار السياسة التنظيمية القومية للحركة نفسها، اثر مؤتمر شباط القومي، من هنا انتخب المؤتمر الأول للجبهة القومية، مجلساً وطنياً تألف من ٤٢ عضواً، انتخب بدوره مجلساً تنفيذياً مؤلفاً من تسعة أعضاء يقود الجبهة ما بين دورات المجلس الوطني ويتوزع على مكاتب إقليمية أو قطرية أو قطاعية، فأصبح بالتالي لفرع الحركة في جنوب اليمن (الجبهة القومية)، مؤتمر قطري أو إقليمي، وما يعادل لجنة مركزية ومكتباً سياسياً، وذراع عسكري ميليشياتي هو الجيش الشعبي وذراع ضارب هو الفدائيون، وميثاق وطني. عبر الميثاق من الناحية الأيدلوجية عن الترابط ما بين النضال ضد الاستعمار البريطاني و ضد الحكام الإقطاعيين من سلاطين وأمراء ومشايخ وبرجوازية استقلالية، وكان هذا التعبير صيغة راديكالية في شروط اليمن عن الربط الذي أخذت تقيمه حركة القوميين العرب ما بين النضال القومي والنضال الطبقي، والتأكيد على المضمون الطبقي لشعاراتها القومية.

ومن هنا ورغم النبرة الراديكالية الخاصة في ميثاق الجبهة، فإن هذه النبرة تتدرج في فضاء الوعي الاشتراكي العربي الجديد الذي حكم قرارات مؤتمر شباط القومي ١٩٦٥ والذي يعكس من الناحية الأيدلوجية نوعاً من ناصرية يسارية، وهو ما يفسر طرح الميثاق لمهام "الوحدة الاشتراكية العربية" حيث يمثل هذا التلازم بين الوحدة والاشتراكية في صيغة "الوحدة الاشتراكية" مفتاحاً أيدلوجياً رمزياً من ابرز مفاتيح حركة القوميين العربي في فضائها الاشتراكي العربي.

كان مؤتمر شباط القومي قد أقر إستراتيجية العمل التنظيمي والسياسي للحركة في مختلف فروعها على أساس إعادة بناء كل فرع لنفسه في إطار حركة اشتراكية عربية واحدة، وهو ما يتطلب دخول هذا الفرع في سلسلة اندماجات جديدة مع القوى "الثورية الاشتراكية" الأخرى في القطر الذي يعمل فيه.

خلال عام ١٩٦٧ كان كل شيء ما عدا القاعدة البريطانية غير آمن، وأثبتت الحكومة الاتحادية التي شكلتها بريطانيا أساساً لإدارة الأطراف ثم ضمت إليها عدن لاحقاً وفق نظام خاص، بؤس إدارتها ومحدودية فعاليتها، وفعلت الجبهة القومية بعد انفصالها التام عن منظمة التحرير الجنوب عملياتها، وكان عام ١٩٦٧ هو عام هذا التفعيل، بهدف إرغام الانكليز على الاعتراف بالجبهة القومية ممثلاً وحيداً لشعب جنوب اليمن وإجبارهم على الجلوس إلى مائدة المفاوضات.

من هنا انتقلت عمليات الجبهة القومية من عمليات إنهاك إلى مواجهات والتحام مباشر في عدن نفسها، وتميزت هذه العمليات من الناحية العسكرية بالتحرك المكشوف والتمركز على أسطح المنازل وخوض معارك الشوارع ضد الدوريات والمشاة، والجديد في هذه العمليات هو وضعها في إطار عصيان مدني سياسي، فعرضت الجبهة القومية عضلاتها بقوة في إضرابي ١٩ ك ٢ و ٨ شباط ١٩٦٧.

توجهت الجبهة القومية هذه الإستراتيجية بالاستيلاء في ٢٠ حزيران ١٩٦٧ على حي كريتر في عدن، والاحتفاظ به لمدة أسبوعين، وشكل هذا الاستيلاء عنصراً حاسماً في تحويل الجبهة نحو المرحلة الأخيرة في إستراتيجيتها وهي إسقاط عدن انطلاقاً من إسقاط السلطنات الواحدة تلو الأخرى وتدمير الحكومة الاتحادية، وتم هذا الاستيلاء في ظل السخط الحاد على الهزيمة التي ألحقتها إسرائيل بالعرب في ٥ حزيران ١٩٦٧.

كان الانكليز يدركون الضعف السياسي والإداري للحكومة الاتحادية، إلا أن انهيارها بهذا الشكل وتساقطها الذريع كان فيه كثير من المفاجأة، والواقع أن الجيش الاتحادي في الأطراف لم يقاوم الجبهة القومية حين شرعت بإسقاط السلطنات بل ساعدها ضمناً، وعزا جعفر عوض وعبدالله الخامري ذلك إلى التنظيم السري للجبهة داخل الجيش الاتحادي، وأدى ذلك إلى اعتراف بريطانيا رسمياً في ٦ ت ٢ بالجبهة القومية ممثلاً شرعياً وحيداً لشعب جنوب اليمن، واعترف جيش الاتحاد بالجبهة، وكان ذلك يعني بدء بريطانيا لمفاوضات الاستقلال ومغادرة البلاد.

الثورة العُمانية وتطوراتها ١٩٥٩-١٩٧٥

كي نفهم الثورة العُمانية وتطورها، لا بد لنا من مدخل تاريخي مكثف، يُركّز على جذور الصراع ما بين الداخل القبلي والموانئ التجارية في منطقة الخليج والجزيرة العربية، إذ يمثل هذا الصراع الجذور المحلية البعيدة لإستراتيجية حركة القوميين العرب في حصار الريف للمدينة وتحطيم المركز انطلاقاً من الأطراف.

وبالنسبة لسلطنة عُمان فقد تألفت من جزأين مميزين هما: المنطقة الشمالية الشرقية وتضم الهلال الساحلي والجال الداخلية، وأبرزها الجبل الأخضر، والمنطقة الجبلية الجنوبية التي تضم ظفار، ولم تلحق سلطنة مسقط قبائل ظفار بها إلا في سبعينيات القرن التاسع عشر، وهو ما يفسر تحول ظفار إلى مستودع دائم للعصيان والتمردات القبلية ضد السلطنة، فقد كان يفصل ظفار عن عُمان من جهة الجنوب الغربي صحراء تمتد عبر ٥٠٠ ميل.

أما المنطقة الشمالية الشرقية فتميزت بالصراع التقليدي ما بين الجبل (مركز الإمامة الاباضية الخارجية وعاصمته نزوي) والساحل (مركز السلطنة وعاصمته مسقط) وحكمت الآليات الداخلية لهذا الصراع الثورة العُمانية (حزيران ١٩٥٧ - كانون الثاني ١٩٥٩).

كان لمسقط في القرن الثامن عشر إمبراطوريتها المزدهرة، وامتد سلطانها على طول الشاطئ الإفريقي، وامتلكت أعظم أسطول لدولة غير أوروبية في المحيط الهندي، ومن هنا وقع عليها وعلى سلسلة موانئها في ساحل عُمان الذي تشغله حالياً دولة الإمارات العربية المتحدة عبء مواجهة الأطماع والأساطيل البرتغالية الشرهة والمشحونة بروح صليبية عاتية ضد إسلامية المنطقة.

مع انهيار هذه الإمبراطورية في سياق جرّها إلى السوق الرأسمالية العالمية، وخراب موانئها التجارية، وإفقارها، حولت بريطانيا في القرن التاسع عشر منطقة الخليج والجزيرة العربية إلى منطقة نفوذ لها، في إطار خطتها الإمبريالية العظمى التي أكمل اللورد كرزون صياغتها وقامت على أن المنطقة من وادي النيل عبر الشرق الأدنى والجزيرة العربية إلى إيران، لا بد أن تكون حلقات متصلة للإمبراطورية البريطانية غرب ووسط آسيا، ممثلة بالهند، ومرتبطة مع بريطانيا بسلسلة من المعاهدات والاتفاقات التي تضمن وجود بريطانيا وإشرافها على امن واستقراره هذه المنطقة (السلام البريطاني).

من هنا تم تكبيل أمراء المنطقة وشيوخها وسلطينها في الموانئ التجارية بسلسلة معاهدات واتفاقيات حماية، جمدت التداول القبلي وحصرته في ذرية من صادف أن كان يومئذ على رأس القبيلة ووقع على المعاهدة.

ومن هنا تتحدر العائلات الحاكمة في منطقة الخليج العربي من هذه الذريات، أما الداخل القبلي فقد تأخرت بريطانيا نسبياً بربطه، فحتى أواخر الخمسينات من القرن العشرين كانت هناك مجموعات

قبلية داخلية لم تكن بريطانيا قد وقعت معها بعد مثل هذه الاتفاقيات، وأدى ذلك إلى تحول مركز الثقل السياسي المعادي لبريطانيا من الموانئ التجارية التي تم تكبيلها بالمعاهدات إلى الداخل القبلي، في الوقت الذي كان فيه هذا الداخل نفسه محكوماً بانقساماته العمودية الخاصة به، وفي إطار آليات هذا الصراع ولكن في سياق جديد، اندلعت الثورة العمانية.

أدى اندلاع الحرب العربية الباردة بين المعسكر القومي التقدمي العربي بقيادة الجمهورية العربية المتحدة والمعسكر الرجعي بقيادة المملكة العربية السعودية اثر ثورة ٢٦ أيلول ١٩٦٢ في اليمن، إلى الإجهاز التام على الوفاق المصري -السعودي ضد بريطانيا، وفي سياق تلك الحرب، تمكنت حركة القوميين العرب، لا سيما فرعها النافذ والنشط في الكويت -حيث توجد نسبة مهمة من العمال العُمانيين، الذين ينحدر معظمهم في الحقيقة من قبيلة المهرة في ظفار من صياغة برنامج سياسي راديكالي لحكومة المنفى العُمانية، إذ تم في أيلول ١٩٦٣ تشكيل جبهة تحرير عُمان، وحددت برنامجها السياسي بتحرير عمان داخلاً وساحلاً من الاستعمار البريطاني، واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي الأكبر الممتد من الخليج إلى المحيط، وتنظيم الكفاح الشعبي في عمان بما ينسجم مع هذه الأهداف، والعمل لإقامة دعائم الجمهورية العربية العمانية.

لا يعبر هذا البرنامج السياسي عن عقلية الإمامة التقليدية البالية بقدر ما يعبر عن عقلية جديدة اكتسبها العُمانيون الشباب من خلال زج حكومة المنفى باعتبارها دولة معترف بجوازات سفرها وبتمثيلها، لهم في السياسة، ومن خلال تفاعلهم مع الخطاب القومي الراديكالي في المشرق إبان تلقي قسم منهم في المعسكرات السورية والعراقية خلال ١٩٥٩-١٩٦٤، ومن خلال اتصالهم بوصفهم عمالاً في شمال الخليج بالحركة النقابية التي كان لحركة القوميين العرب نفوذ هام فيها، وسيطرة تامة عليها في الكويت.

جبهة تحرير ظفار:

قرر فرع الخليج والجزيرة العربية لحركة القوميين العرب، في اجتماع داخلي انعقد عام ١٩٦٤ في الكويت التحضير لشن الكفاح المسلح في منطقة ظفار بالتحالف مع تنظيمين يعدان لذلك هما: الجمعية الخيرية الظفارية وتنظيم الجنود الظفاريين وقد تم اختيار ظفار لعدة اعتبارات متكاملة من أهمها: ظفارية معظم الكوادر العمانية الحركية، وطبيعة ظفار الجبلية الملائمة لحرب العصابات، واستثمار العداء القبلي الظفاري التقليدي ضد السلطنة، وبهدف إقامة جسر يصل بين الكفاح المسلح في جنوب اليمن وبينه في عمان والخليج العرب].

كان فرع العراق قد درّب ١٦٠ عنصراً عمانياً عام ١٩٦٤، هم في معظمهم من الظفاريين الذين تمكن فرع الخليج من استقطابهم إلى حركة القوميين العرب عبر نشاطه النقابي في وسط

العمالة الظفارية في الكويت، أما تنظيم الجنود الظفاريين فكان يتألف من الظفاريين العاملين في أجهزة امن الجيوش المحلية في المنطقة.

أخذت الحركة تسرب كوادرها المدربة إلى مسقط وصلالة عاصمة ظفار إلا أن أجهزة السلطان وجهت في نيسان وايار ١٩٦٥، ضربة استباقية، واعتقلت ما يزيد على الستين مقاتلاً في مسقط وصلالة، ثم اعترضت سفينة حربية إيرانية في شهر أيار من هذا العام شحنة أسلحة في طريقها إلى ظفار واستولت عليها، وكانت هذه الشحنة في الحقيقة مرسلتة من قيادة الإقليم في الكويت، وتم صرف كل رصيد الحركة المالي البالغ يومئذ ٣٠٠٠ ديناراً من اجل شرائها ونقلها.

سحبت الفصائل الثلاث كوادرها من المدن إلى الجبال وعقدت في الأول من حزيران ١٩٦٥، في وادي نحيز في المنطقة الجبلية الوسطى من ظفار المؤتمر التأسيسي لـ "جبهة تحرير ظفار" وانبثق عن المؤتمر لجنة تنفيذية مؤلفة من ١٨ عضواً، كان بينها يوسف علوي احد قادة الجمعية الخيرية الظفارية ومحمد احمد الغساني (حركي) وهو من سكان صلالة عاصمة ظفار وسيمثل هذان الكادران لاحقاً الجناحين المتصارعين في الجبهة (التحق يوسف علوي بأجهزة أمن السلطان ثم أصبح وزيراً للخارجية).

تمت العملية الأولى لـ "الجبهة" في ٩ حزيران ١٩٦٥، واعتبر هذا اليوم تاريخياً لبدء الثورة في ظفار.

يثير بيان إعلان الكفاح المسلح (٩ حزيران ١٩٦٥) في ظفار، أسئلة عن الهوية الأيدلوجية السياسية لـ "جبهة تحرير ظفار"، إذ تميز هذا البيان بلغته القومية المشرقية الصرفة، التي تعيد إنتاج البلاغة القومية الأيدلوجية للخطاب الحركي المشرق.

يركز البيان على الهوية العربية لظفار، فيتخاطب باسم الأمة العربية والوطن العربي الشعب العربي في ظفار العربية" بوصفه جزءاً من الوطن العربي الكبير".

يعكس هذا البيان بوضوح لا لبس فيه اللغة النمطية لحركة القوميين العرب، أكثر مما يعكس لغة الجمعية الخيرية الظفارية أو منظمة الجنود الظفاريين إذ كانت أيدلوجية هذين الطرفين الأخيرين، أيدلوجية جهوية ظفارية تضرب جذورها في تربة العصيانات الظفارية التقليدية ضد القبائل العمانية وتترى في السلطنة رمزا لتحكم القبائل العمانية بالقبائل الظفارية، ومن هنا فإنهما قاتلا السلطان بوصفها ظفاريين، قبل أي شيء آخر، ويتوقان إلى استقلال ظفار وانفصالها عن عمان.

انشقاق الجبهة من تحرير ظفار إلى تحرير الخليج:

تضافرت ثلاثة عوامل مترابطة في تطور جبهة تحرير ظفار إلى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج المحتل هي: انتصار الجبهة القومية في جنوب اليمن في ٣٠ ت ١٩٦٧ وتحققها الاستقلال،

والاتصال بالصين وصك طبعة ظفارية عن الماوية في فترة الثورة الثقافية الصينية، والتجذير اليساري لحركة القوميين العرب بعد نكسة حزيران ١٩٦٧.

التجذير اليساري لحركة القوميين العرب:

تعود جذور التجذير اليساري في حركة القوميين العرب إلى ما قبل نكسة حزيران، فقد اخذ التجذير في مرحلة ما قبل النكسة صيغة ناصرية يسارية كان عنوانها "الالتحام بالناصرية"، وسرعان ما طوحت نكسة حزيران بهذه الصيغة وقلبتها رأساً على عقب، وكان بداية ذلك هو التقرير السياسي الصادر عن الاجتماع الموسع للجنة التنفيذية القومية لحركة القوميين العرب (أواخر تموز ١٩٦٧) والذي أعلن سقوط دور البرجوازية الصغيرة في قيادة حركة الثورة العربية.

المؤتمر الإقليمي الأول لفروع الخليج والجزيرة العربية:

انعقد في سياق هذا التجذير اليساري، في ٣٠ / ١٢ / ١٩٦٧ في بيروت، أول مؤتمر إقليمي من نوعه لفروع حركة القوميين العرب في الخليج والجزيرة العربية (السعودية، الكويت، البحرين، قطر، عُمان الداخل، وعُمان الساحل)، وشارك في المؤتمر مراقبون عن الجبهة القومية في جنوب اليمن (عبد الله الاشر) ومندوب "حركي" من جبهة تحرير ظفار ومندوباً كويتياً يمثل قيادة الإقليم في الكويت، وناقش المؤتمر على مدى ثلاثة أيام "مستقبل الحركة الثورية في الخليج" وتحدد هدف المؤتمر على المستوى التنظيمي من خلال المشاورات التي سبقته بتشكيل قيادة مستقلة لإقليم الخليج والجزيرة العربية عن قيادة الكويت.

تبنى المؤتمر الاشتراكية العلمية والكفاح المسلح لتحرير المنطقة وإسقاط الأنظمة

العشائرية، واعتبر الخليج والجزيرة من الناحية التنظيمية إقليمياً واحداً، شكل له مكتبين سياسيين:

١- مكتب سياسي للخليج يشكل القيادة الفعلية الداخلية للخليج ويتكون من مندوب واحد عن كل من البحرين - قطر - الكويت بالإضافة إلى ثلاثة مندوبين عن عُمان (على أساس وحدة التنظيم في عُمان كلها الساحل والداخل وظفار).

٢- مكتب سياسي يكون القيادة الفعلية لجميع مناطق العمل داخل السعودية وقرر المؤتمر تشكيل لجنة مركزية مشتركة بين المكتبين، مؤلفة من ١٢ عضواً بالمناصفة كانت ثورة ظفار في تفكير المؤتمر هي قاعدة انطلاق الكفاح المسلح في الخليج والجزيرة العربية.

أما على صعيد الموقف من قيادة الإقليم فقرر المؤتمر "إدانة التجربة التنظيمية السابقة والقيادات البرجوازية المهترئة التي مارست الوصايات على مجمل العمل الثوري في المنطقة، والعقليات الثورية التي قادت عمل الحركة في هذه الساحة".

مؤتمر "حمرين" وتحويل جبهة تحرير ظفار إلى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل:

انعقد هذا المؤتمر في السياق الذي تواترت فيه المؤتمرات اليسارية لفروع حركة القوميين العرب، ولا سيما منها المؤتمر الرابع للجبهة القومية (آذار ١٩٦٨) في جنوب اليمن ومؤتمر دبي الاستثنائي (٢٣ تموز ١٩٦٨) واستغرقت أعمال هذا المؤتمر عشرين يوماً (من ١-٢٠ ١٩٦٨) في وادي حمرين في المنطقة الوسطى من ظفار وحضره ٦٥ مندوباً يمثلون جبهة تحرير ظفار، ومراقب عن الحزب الشيوعي الصيني، في حين انشق عنه الانفصاليون الظفاريون بقيادة يوسف بن علوي.

وكان أهم قرار اتخذته المؤتمر إعادة بناء الجبهة على أسس راديكالية جديدة، هو تغيير اسم "جبهة تحرير ظفار" ذي المضمون القبلي الانفصالي إلى اسم الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، أما الانفصاليون فإنهم احتفظوا بالعمل تحت اسم "جبهة تحرير ظفار" ثم انضموا لاحقاً رغم انفصاليتهم إلى سلطان مسقط.

اعتبر مؤتمر حمرين نفسه وريثاً شرعياً لـ "جبهة تحرير ظفار" ولرصاصتها الأولى في ٩ حزيران واعتبر المؤتمر أن مهمته هي "انتشال الجبهة من عوامل الجمود والانغلاق".

تحولت "الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل" إلى نوع من جبهة "ماوية" أيديولوجياً، حددت ساحتها بمجمل الخليج العربي، وهو ما عبرت عنه رمزيا بصيغة "من ظفار إلى الخليج" وكان هذا التحول محكوماً طرداً بتحالفها التام مع الصين التي أملت أن تجد في ثورة ظفار منفذاً لإستراتيجيتها في الخليج العربي، والواقع أن الصين قامت بعد تبنيتها التام للجبهة، بالتدريب السياسي والعسكري لكوادرها، وبمدها بالأسلحة، بما فيها الأسلحة المضادة للطائرات، وكانت هذه الأسلحة "إستراتيجية" بالنسبة للجبهة الشعبية، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مراهنات السلطان على فعالية قوات الجو.

وشهدت أعوام ١٩٧٠، ١٩٦٨ تكثيفاً كمياً ونوعياً لعمليات الجبهة، سقطت فيها ظفار برمتها في أيدي الجبهة، باستثناء العاصمة صلالة هنا بالنسبة لريفها تشبه ما كانته عدن بالنسبة لريفها، غير أن قاعدتها الحصينة كانت هنا معرضة للهجمات، وللضحايا أحياناً، وفي الأماكن المحررة أقامت الجبهة الشعبية نوعاً من إدارة جمهورية عسكرية، إذ عبأت القادرين على حمل السلاح اما في

جيش التحرير الشعبي أو في الميليشيا، ووجدت في المحافظتين الخامسة والسادسة من جنوب اليمن قاعدة مأمونة لمشافيها ومدارسها ومنشآتها الخدمية.

كانت ماوية الجبهة الشعبية هنا أكثر تزمناً بكثير من ماوية الصينيين فمفهوم الصينيين للثورة الوطنية الديمقراطية لم يستبعد أبداً التحالف مع السلاطين والشيوخ الوطنيين في منطقة الخليج، بل كان ينصح بذلك دوماً ولم يكن طارق بن تيمور مرغوباً من البريطانيين فتوجهوا نحو ابن السلطان أي قابوس بن سعيد الذي سجنه والده فور إنهائه لدروسه في لندن في صلالة عاصمة ظفار، وكانت أم قابوس ظفارية فتعاطفت الشرائح العليا للإدارة السلطانية في ظفار مع قابوس وكان أبرز هؤلاء الشيخ "طريق الغفاري" ابن حاكم ظفار، الذي اقتحم القصر يوم ٢٣ تموز ١٩٧٠ وأزاح سعيد بن تيمور لصالح ابنه قابوس.

تم انقلاب القصر في ٢٣ تموز ١٩٧٠، ورحل سعيد بن تيمور وأصبح ابنه قابوس سلطاناً، كما أصبح شقيقه طارق بن تيمور رئيساً للحكومة.

كان مجرد ترحيل سعيد بن تيمور من فوق، دمرت فيه في لحظة واحدة كل قيود السلطان البائد، ولأول مرة بات العماني يشعر أن لبس النظارة ليس جنائية، ووضع قسم من عائدات النفط في خدمة التنمية وأغري الظفاريون الملتحقون بالجبهة الشعبية بالتوطن في السهل والحصول على بيت ومزرعة وقرض.

استوعب السلطان عدداً كبيراً من معارضيه بما فيهم كوادر أساسية في الجبهة، أما بقية المعارضين فعقدوا عام ١٩٩٣ مؤتمراً في المنفى، قرروا فيه شطب كلمة التحرير من اسم الجبهة، وتسميتها باسم جديد هو "الجبهة الشعبية الديمقراطية العمانية".

موضوعات هـ حزيران:

أربكت الطبيعة الفاقعة للنكسة حركة القوميين العرب، ولم يتم تجاوز هذا الارتباك إلا في الاجتماع القيادي الموسع الذي عقدته اللجنة التنفيذية القومية للحركة (أواخر تموز ١٩٦٧) وأصدرت فيه أول تقرير رسمي يتضمن تحليلاً طبقياً للنكسة، حمل عنوان "الثورة العربية أمام معركة المصير" وعرفت اشكالياته باسم "موضوعات/هـ/حزيران"، كان هذا التقرير وفق مفهوم التقرير في الحركة متفقاً عليه ما بين فريقَي القيادة المركزية الراديكالي والتقليدي إلا أنه وفي سياق الصراع الداخلي الحاد ما بينهما، حاول كل منهما أن يستملكه أيديولوجياً وسياسياً وتنظيمياً، إلا أن جورج حبش يعتبر نفسه مسؤولاً عن هذا التقرير، إذ يؤكد حبش من خلالها أن اللجنة التنفيذية القومية قد وضعت تقرير تموز ١٩٦٧ أساساً، كي تضع حداً نهائياً لنمط مقالات محسن إبراهيم التي تعكس إستراتيجية "الالتحام بالناصرية" وما خلفته تلك الإستراتيجية من ربط ذليلي

للحركة ودورها بالإستراتيجية الرسمية للجمهورية العربية المتحدة وخلق كل المبادرات التي كانت تحاول تجاوز هذا الإطار.

يمكن القول أن النكسة مثلت بالنسبة للحركة بفريقيها هزيمة تامة فاقعة لإستراتيجية "الالتحام بالناصرية" التي تبنتها الحركة منذ عام ١٩٦٤-١٩٦٧ وكان فريق محسن إبراهيم ونايف حواتمة مسؤولاً من الناحية النظرية والإجرائية عن فرض هذه السياسة على القيادة وإرغامها على الالتزام بها إذ كانت هذه القيادة، رغم كل مصداقية حرصها على عدم وضع الحركة تحت أي ظرف من الظروف في مواجهة عبد الناصر، تفضل منطق التحالف مع الناصرية على نمط الالتحام بها، وهو الموقف الذي أكد عليه وتمسك به - بحق - جورج حبش.

التحليل الطبقي للنكسة: (موضوعات ٥ حزيران):

ناقشت الوثيقة (تقرير تموز ١٩٦٧ الذي أعده جورج حبش) ما سمته بـ النكسة العسكرية في حول الأيام الستة، ورأت أن النكسة لا تكمن في الهزيمة العسكرية بقدر ما تكمن في اضطرار حركة الثورة العربية إلى إيقاف الحرب مع إسرائيل عند حدود جولة الأيام الستة وعدم المضي فيها بحيث تتحول إلى حرب شاملة ضد الاستعمار بكل قواعده ومصالح كل القوى المرتبطة به.

أولاً:

فسرت الوثيقة عجز قيادة الثورة العربية عن ذلك، بتكوينها الطبقي والأيدلوجي والسياسي البرجوازي الصغير، فحكم هذا التكوين مواجهتها "المتقطعة" و"المتذبذبة" لإستراتيجية الاستعمار الجديد الهجومية بقيادة الولايات المتحدة.

ثانياً:

من هنا استنتجت الوثيقة نظرياً في ضوء تحليلها الطبقي للنكسة، انه إذا كانت البرجوازية الصغيرة، قد أدت دورها إبان مواجهة الاستعمار القديم على حد تعبير الوثيقة فإنها "لم تعد مؤهلة لممارسة دور القيادة على رأس الحركة الثورية العربية في هذه المرحلة الجديدة من نضالها" فقد كانت "حرب التحرر الوطني الطويلة النفس مع الاستعمار" تتطلب إحداث تحولات هامة في مسيرتها، يقوم على بناء نظام اشتراكي، قادر بالتصنيع الثقيل على حماية استقلاله الاقتصادي، وتوسيع إطار الديمقراطية، السياسية الشعبية لتمكين جماهير الطبقة العاملة والعناصر المثقفة الملتزمة بالاشتراكية العلمية أساساً من خوض معركة

بناء الأساس المادي للاشتراكية وعلى تحويل أجهزة الدولة إلى أداة ضاربة في يد الجماهير الكادحة تلتزم بأيدلوجية الطبقة العاملة.

ثالثاً:

يتطلب ذلك ضرورة انتقال مقاليد القيادة إلى الطبقات والفئات الاجتماعية الكادحة الأكثر جذرية والملتزمة بالاشتراكية العلمية أيدلوجية الطبقة العاملة وتحت هذه القيادة سوف يكون على البرجوازية الصغيرة وكل العناصر والقوى الوطنية والتقدمية أن تسهم بدورها في معركة التحرر الوطني.

رابعاً:

وفي إطار محاينة التقرير ما بين الولايات المتحدة وإسرائيل، فإنه يربط مهام معركة التحرر الوطني الراهن بإزالة العدوان بالدخول في مرحلة الصدام النهائي الحاسم، مع الاستعمار الجديد، وجر هذا الاستعمار إلى تفجير الحرب الشاملة معه وخلق أكثر من فيتنام واحدة بإتباع أسلوب الكفاح الشعبي المسلح والعنف الثوري المنظم وتحقيق وحدة القوى الثورية العربية قطرياً وقومياً.

خامساً:

من هنا دعا التقرير على المستوى العالمي إلى تعميم نموذج الثورة على الغرار الفيتنامي في العالم الثالث.

مشروع التجذير اليساري للحركة:

شكل تقرير تموز الأساس النظري لإعادة بناء حركة القوميين العرب وتجزيرها يسارياً، من هنا أقرت اللجنة التنفيذية القومية في أوائل كانون الثاني ١٩٦٨ برنامج التطور الديمقراطي الذي يحدد آليات ووظائف عملية إعادة البناء اليسارية تلك، ويقوم هذا البرنامج على أربع نقاط:

١- طرح موضوعات ٥ حزيران على جمهرة الأعضاء في كل الأقطار لاستئثار حوار واسع حولها في صفوفهم.

٢- التقدم انطلاقاً من تلك الموضوعات بصوغ تحليل طبقي سياسي للأوضاع القطرية المتنوعة واستخراج برنامج يحدد مهمات النضال الوطني الديمقراطي وأساليب الكفاح المتطابقة مع الظروف الموضوعية السائدة في كل قطر.

٣- التقدم عملياً على طريق ممارسات سياسية طبقية جديدة متناقضة للممارسات السياسية السائدة التي كان يفرزها التكوين الطبقي الأيدلوجي البرجوازي الصغير للحركة.

٤- الانطلاق عبر ذلك كله نحو تصفية البنية التقليدية للحركة وإحداث عملية فرز تنظيمي حاسمة في صفوفها، وتأهيل الاستقطابات اليسارية للتحويل إلى فصائل ماركسية لينينية جديدة.

لم يطرح برنامج التطور الديمقراطي الداخلي إذن حل حركة القوميين العرب، بل إعادة بنائها تنظيمياً في نوع من فيدرالية تنظيمية قومية، ملتزمة أيديولوجياً بالاشتراكية العلمية أيولوجية الطبقة العاملة، وتصور البرنامج قيادة جماعية تتمثل عليها الأقاليم، وتتخذ قراراتها بالأكثرية مع الاحتفاظ للأقلية، سواء تمثلت على شكل إقليم واحد أو أكثر بحقها في طرح وجهة نظرها باسمها وليس باسم حركة القوميين العرب كلها، وهو ما يتطلب إنهاء وظيفة الأمانة العامة، وإعادة بناء الفروع على أساس النظرية اللينينية في التنظيم، وبشكل تكون فيه القيادة الإقليمية هي القيادة السياسية المركزية اليومية، الفعلية والوحيدة بالنسبة للإقليم. أقرت القيادة هذا البرنامج، الذي يعني فعلياً إحداث فرز تنظيمي وأيديولوجي قطبي في الحركة ما بين العناصر التي تقبل التجذير اليساري للحركة والعناصر التي تتحفظ على ذلك أو لا تقبله، وفي هذا الصدد، تشير إلى دور القيادة المؤسسة -جورج حبش خصوصاً- التي تؤكد أنها هي أصلاً المسئولة عن صياغة موضوعات ٥ حزيران التي يجب أن يعاد بناء الحركة وفقاً لها.

خصائص المشهد الانقسامى وتطورات عام ١٩٦٨

محاولة توصيف وتحليل

كان يُفترض بالأمانة العامة التي يقف على رأسها الأمين العام/ المؤسس د. جورج حبش، أن تشرف على عقد المؤتمرات القطرية أو الإقليمية لكافة الفروع المرتبطة تنظيمياً بها، على قاعدة "برنامج التطور الديمقراطي" (أقرته اللجنة التنفيذية القومية في مطلع كانون الثاني ١٩٦٨)، غير أنه لم ينعقد حتى تموز ١٩٦٨ أي مؤتمر من هذه المؤتمرات، باستثناء المؤتمر القطري اللبناني (كانون الثاني ١٩٦٨) الذي كان من الناحية الفعلية فاتحة هذه المؤتمرات.

يفسر الفريق "اليساري" عدم عقد الأمانة العامة لهذه المؤتمرات بان موافقة القيادة المؤسسة على البرنامج كانت "لفظية شكلية"، في حين أن الفريق "اليساري" انطلق أساساً من إدانة "أسلوب الإقناع الأيديولوجي و"مطاردة الجيوب اليمينية وتصفيتها" أنى كانت فقد تخيل الفريق اليساري أنه يخوض في الحركة معركة "الصراع الطبقي والأيديولوجي بين أفكار وممارسات ماركسية-لينينية بروليتارية وبين أفكار وممارسات برجوازية صغيرة سائدة في الوقت الذي كان يعترف فيه أن هذه "الأفكار والممارسات" ليست مكونة بل مدعوة للتكون، ولتأهيل الاستقطابات اليسارية في الحركة للتحويل إلى فصائل ماركسية-لينينية.

بهذا المعنى لا يمكن تفسير عدم عقد القيادة للمؤتمرات الإقليمية بنواياها "الانقلابية" المسبقة ضد "برنامج التطور الديمقراطي"، إذ أثبتت خلال فترة وجيزة مصداقية كبيرة في تبني مبادئه الأساسية، وأخرجت هذه المصداقية الفريق "اليساري" ودفعته للتصريح بان "اليمن" يتظاهر بالماركسية خلافاً لحقيقته "اليمنية".

لعل تحليل مجرى سير العمليات بتعابير علم الاجتماع، يبرز معرفة أرقى بحركة الظاهرة الانقسامية من خلال المتغيرات الواقعة من تلك التبريرات الأيدلوجية المقدمة، إذ حدث في آذار ١٩٦٨ طارئ خطير بالنسبة للحركة، وهو مصادرة أجهزة العقيد عبد الكريم الجندي في سورية لشحنة أسلحة خاصة بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ووفق مصادر الحركة كانت الشحنة مرسلة إلى الأراضي المحتلة عن طريق سورية، في حين أن أجهزة "الجندي" التي لم يكن لديها اعتراض على مثل ذلك مبدئياً، ارتابت بهدفها السياسي، وربطت على الأرجح ما بين "تهريبها" وبين النشاط المعارض للحركة في سورية، الذي كانت تتابعه تلك الأجهزة عن كثب، وإبان مراجعة الدكتور جورج حبش في ١٩ آذار ١٩٦٨ للجندي بشأن استعادة الأسلحة المصادرة، تم اعتقاله مع رفيقيه فائز قدورة وعلي بشناق، وبعد ثمانية شهور تقريباً، وفي ٤ تشرين الثاني ١٩٦٨ تحديداً، تمكنت مجموعة من الجبهة بقيادة الدكتور وديع حداد عضو الأمانة العامة للحركة من اختطاف حبش وتحريره ونقله إلى بيروت.

خلال الفترة التي سبقت اعتقال حبش، انخرط فرع الحركة في سورية في الاتصالات القائمة ما بين قوى المعارضة لتشكيل "جبهة وطنية تقدمية" معارضة، وأثمر ذلك عن توقيع الحركة على الميثاق الوطني للجبهة التي تم الإعلان عنها في أيار ١٩٦٨، فقد وقّع هاني الهندي عضو القيادة المؤسسة للحركة وجهاد ضاحي ابرز وجوه هذه القيادة في سورية على ميثاق الجبهة خلافاً لرأي الفريق اليساري في القيادة الإقليمية، الذي كان يضم بشكل أساسي كلاً من أسامة الهندي (وهو شقيق هاني الهندي) وسامي ضاحي (وهو شقيق جهاد ضاحي).

في الوقت نفسه أخذ تطور الأحداث في اليمن منحى خطيراً. إذا كان الحدثن السوري واليمني تظاهرتين أساسيتين من تظاهرات الحدة التنافسية ما بين "يسار" الحركة "ويمينها"، فان غياب جورج حبش، إبان اعتقاله من المشهد الانقسامي، وتطويق هاني الهندي، إلى حد إعلان الفريق اليساري عن انعدام علاقته بالحركة!! يعني ذلك أن الطريق قد أصبح أمام الفريق "اليساري" خالياً من أصعب واطغر عنصر يواجهه، وهو جورج حبش، والحقيقة انه لو كان حبش حاضراً، لصعب على الفريق اليساري، كثيراً أن ينفرد بعقد المؤتمرات التي عقدها باسم الحركة، وبالصورة التي عقدها فيها.

المشاهد الانقسامية مؤتمرات تموز:

كانت المؤتمرات القطرية أو الإقليمية التي عقدها "يسار" الحركة في تموز عام ١٩٦٨ في مختلف الفروع، اجتماعات قيادية موسعة أكثر منها مؤتمرات بالمعنى الذي يمكن أن نفهمه من كلمة المؤتمر، ، وتمثل هذه المؤتمرات مشهداً انقسامياً نموذجياً انقسمت أطرافه على مستوى الوظائف المتشابهة والمتعارضة في النسق الانقسامي، إلى "قطبيين متضادين" أيديولوجياً هما قطبا "اليمن" و"اليسار".

دفعت الطبيعة الأيدلوجية للموضوعات التي "ناقشتها" هذه المؤتمرات، بالمستوى الأيدلوجي للانقسام إلى مقدمة المشهد، وبشكل برز فيه هذا المستوى كمحدد لسائر المستويات الأخرى، وكان العائق الأيدلوجي بالنسبة لمن تم اعتباره "يمينياً"، يتمثل بالتحفظ على موضوعات "الماركسية اللينينية" والموقف من الناصرية ومن العلاقة بماضي الحركة وتاريخها.

كانت الكوادر اليمينية المتطرفة قد غادرت في معظمها الحركة عند حدود عام ١٩٦٥، ولم يتبق منها في الحركة كوادر فعالة، في حين أن الكوادر التي يصفها الفريق "اليساري" بـ "اليمينية" كانت تتقبل "الاشتراكية العلمية" ، غير أنها لم تتقبل "الماركسية-اللينينية"، وكانت لها وجهات نظر نقدية بـ "الناصرية" غير أنها لم توافق على عنف الموقف "اليساري" منها، مع أن هذا الموقف (أو ما يسمى بالتيار اليساري) كان يتبنى قبيل النكسة "الالتحام بالناصرية"، أما قواعد الحركة فكانت في مجملها "ناصرية" انتسبت إلى الحركة على قاعدة ناصريتها، ولا سيما في المشرق غير أن الانقسام وان اخذ شكلاً أيديولوجياً مهيمناً، فإن آلياته الفعلية كانت أكثر تركيياً من العنصر الأيدلوجي بمفرده، فقد تدخلت في الانقسام الأيدلوجي آليات تنظيمية وجيلية وسياسية وعاطفية مركبة، يعود اشتغالها داخل الحركة إلى ما قبل النكسة.

انعقدت هذه "المؤتمرات" خلال شهر تموز، وناقشت برمتها جدول أعمال ثلاثي النقاط، أقرت فيه موضوعات "حزيران وما بعد النكسة، وتبنت تحليلاً طبقياً-سياسياً لأوضاعها القطرية من منطلق ماركسي-لينيني، واتخذت إجراءات تنظيمية من أهمها انتخاب قيادات جديدة ملتزمة بـ"برنامج التطور الديمقراطي" على طريق تأهيل الاستقطابات اليسارية للتحويل إلى فصائل ماركسية، تصفي التركيبية الطبقيّة والأيدلوجية والسياسية البرجوازية الصغيرة لحركة القوميين العرب.

يشير ميزان القوى في هذه المشاهد الانقسامية، إلى أن الفريق "اليساري" هو الذي لعب دور تمثيل دور البطل على المسرح، غير أن المسرح افتتح بمعزل عن الجمهور، أي تمت المؤتمرات بمعزل عن القواعد التي انضباطها بتأثير احتدام اللعبة، وبكلام آخر حرصت القيادات اليسارية حيثما استطاعت أن تقصر عضوية هذه المؤتمرات على من سيصادق على تقاريرها أو توجهاتها!!

المشهد الانقسامي في الساحة الأردنية – الفلسطينية:

شهدت الجبهة خلال عام ١٩٦٨ وأوائل عام ١٩٦٩ وفق علاقات التشابه والتعارض في النسق الانقسامي مشهدين انقسامين تامين، ونتج عن المشهد الأول خروج القوى المعارضة من الجبهة وهي "جبهة التحرير الفلسطينية" التي أخذت تعمل تحت اسم "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة" والعناصر الوطنية المستقلة، في حين تم المشهد الانقسامي الثاني داخل القوى "المتشابهة" ما بين "يسار" و"يمين" "الجبهة" بعد أن اقتصر قوامها على حركة القوميين العرب ونتج عن المشهد الأخير خروج "يسار" الجبهة الذي عمل في البداية تحت اسم "الفريق التقدمي"، وتشكيل الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين في ٢١ شباط ١٩٦٩.

خاض يسار حركة القوميين العرب عملية تصفية البنية التنظيمية والأيدلوجية والسياسية للحركة، بعقلية "فصائلية"، وتحولها بالتالي إلى "ميدان" "صراع طبقي وأيدلوجي بين أفكار وممارسات ماركسية - لينينية بروليتارية جديدة وبين أفكار وممارسات برجوازية صغيرة سائدة".

من هنا أصبح استمرار العمل تحت اسم "حركة القوميين العرب" رمزاً لمضامين متناقضة مع طبيعة التوجهات الجذرية التي يتحرك (اليسار) بوحياها فكان لا بد لـ "اليسار" كي ينضج "حقاً" وفق حكمة فرويد الرمزية من أن يتم الانقلاب على الذات، بقتل الأب وإحراق آثاره وبقيائه، من هنا عقدت الفروع اليسارية للحركة اجتماعاً "تاريخياً" باسم "اللجنة التنفيذية القومية لحركة القوميين العرب في كانون الثاني ١٩٦٩"، قررت "اللجنة التنفيذية" تصفية حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوىً والتحول إلى منظمات قطرية ماركسية - لينينية يعمل كل منها تحت اسم جديد مستقل، وتحديد العلاقة ما بين هذه المنظمات على أساس "علاقات بين منظمات مستقلة تقوم على لقاءات دورية تعقدتها هيئة مشتركة ممثلة لتلك الفصائل" وليس على أساس "علاقات بين فروع حزب واحد على الصعيد العربي العام".

غير أن هذا الواقع الجدي القائم الذي يؤكد دون شك انهيار "حركة القوميين العرب" كان بدرجة أساسية على مستوى العوامل الذاتية من صنع "اليسار" نفسه، فقاد اليسار عملية تدمير الحركة ومزق تنظيمها القومي الذي كان يباهي ذات يوم سائر التنظيمات الأخرى بتماسكه وصلابته، ثم أعلن الواقع القائم، وبهذا المعنى لم يكن قرار كانون الثاني ١٩٦٩ مجرد رصاصة رحمة في رأس الأب المحتضر المتقادم، بقدر ما كان تتويجاً لعملية التمزيق المنهجي لأطرافه وصولاً إلى المقدمة أي الرأس ويعني ذلك أن قرار الإعدام لم ينفذ دفعة واحدة بل على مدى عام ١٩٦٨، فظهر قرار كانون الثاني ١٩٦٩ وكأنه رصاصة رحمة لا تعلن عن واقع جديد بقدر ما تكشف عن واقع قائم كان قد وصل إلى أقصى نهايات التحلل.

أما الأب نفسه المتمرس في "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" فأعلن في مؤتمر الجبهة في شباط ١٩٦٩ عن تثبيت الهوية اليسارية للجبهة، وتوجهها اقتداءً بالتجربة

الكوبية للتحويل إلى تنظيم ماركسي لينيني، وشكلت القيادة المؤسسة في أواخر عام ١٩٦٩ "حزب العمل الاشتراكي العربي" ليؤطر منظمات حركة القوميين العرب التي رفضت الاعتراف بشرعية اجتماع كانون الثاني ١٩٦٩، ولكن على قاعدة تحويل تلك المنظمات إلى حزب ماركسي- لينيني يطرح قيام الحزب الشيوعي العربي الموحد كبديل عن جميع الفصائل والأحزاب الماركسية-اللينينية القطرية، فما ابرز المنظمات التي تمخض عنها تلاشي الحركة؟

في إقليم الخليج والجزيرة العربية:

في عُمان والخليج العربي بناء التنظيم تحت اسم "الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي"، في حين أعاد يسار الحركة في الجزيرة العربية بناء التنظيم تحت اسم "منظمة الثورة الوطنية"، "جبهة تحرير ظفار" و"الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل" (مؤتمر حميرين، أيلول ١٩٦٨)، (جبهة تحرير ظفار سابقاً).

كما تمخض عن تلاشي حركة القوميين العرب، ثلاثة تنظيمات في الكويت، هي: "الحركة الثورية الشعبية في الكويت" و"حركة الديمقراطيين التقدميين الكويتيين" (احمد الخطيب) و"التجمع الوطني" (جاسم القطامي).

تحلق الفريق القيادي الذي رفض منطلق "الانشقاق" اليساري، واستبدال التنظيم القومي بمنظمات ماركسية-لينينية قطرية بديلة، حول الدكتور جورج حبش، وشرع في أواخر عام ١٩٦٩، بإعادة بناء منظمات حركة القوميين العرب كفروع لحزب قومي ماركسي-لينيني بديل عن "الحركة"، وتحويل لها في آن واحد، حمل اسم "حزب العمل الاشتراكي العربي" وطرح قيام "الحزب الشيوعي العربي الموحد" كبديل عن كافة الأحزاب والفصائل الماركسية-اللينينية القطرية.

أما في الجزيرة العربية فقد كان التنظيم الحزبي لحركة القوميين العرب في السعودية على مستوى منطقة، وهي وسط ما بين الشعب وقيادة الإقليم، ورغم أن التنظيم حقق بعض الحضور السياسي من خلال بيانات ومنشورات التعبئة لا سيما في منطقة الظهران، فإنه لم يصل إلى مستوى التنظيم الجماهيري كما لم يتمكن من تجنيد عدد كبير من السعوديين، وفي أواخر تموز من عام ١٩٦٨ صادق مؤتمر دبي الاستثنائي لفروع الحركة في عمان والخليج العربي على الفصل التنظيمي ما بين منطقتي الخليج والجزيرة العربية.

وفي ١٦ شباط ١٩٧٠ تم الاتفاق على نشوء منظمة جديدة تحمل اسم "الحزب الديمقراطي الشعبي في الجزيرة العربية" وسرعان ما تعرض الحزب الجديد إلى هزة داخلية، تجلت في انشقاق

عدد مهم من كوادره القيادية، والتحاقهم بجبهة التحرر الوطني السعودية القريبة من الحزب الشيوعي في السعودية (آب ١٩٧٥).

في المشرق:

أولاً: الحركة الاشتراكية العربية في العراق:

انشقت "الحركة الاشتراكية العربية" في العراق بُعيد نكسة حزيران ١٩٦٧ إلى ثلاثة تنظيمات هي: "الحركة الاشتراكية العربية" بقيادة عبد الإله النصراوي وضعت بشكل أساسي فرع حركة القوميين العرب في العراق، و"الحركة الاشتراكية العربية" (تيار التنظيم الطبيعي الناصري) بقيادة الدكتور خير الدين حسيب و"حزب الوحدة" بقيادة صبحي عبد الحميد (من كتلة الضباط القوميين)، ولم تستمر هذه الجبهة، وتم إضعاف القوى المعارضة وسحقها وتفريغ المجتمع العراقي منها، وإجبارها على الإقامة في المنفى، وكان نصيب "الحركة الاشتراكية العربية" في هذه الحركات ان تحولت إلى مجموعة معارضين وطنيين ديمقراطيين في المنفى.

ثانياً: "منظمة الاشتراكيين اللبنانيين" في لبنان:

إثر قرار يسار حركة القوميين العرب في كانون الثاني ١٩٦٩ بـ "تصفية حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوى" قرر الفرع اللبناني لحركة القوميين العرب، تحوله إلى منظمة قطرية لبنانية تحت اسم "منظمة الاشتراكيين اللبنانيين"، حددت المنظمة نقدها للحزب الشيوعي اللبناني بأفكاره الاشتراكية الانتقائية وخطه السياسي اليميني وممارسته الأممية الخاطئة، ورأت أن غربة الحزب المتزايدة عن الماركسية-اللينينية الثورية، وتدجره نحو اتجاهات اشتراكية-ديمقراطية إصلاحية قد جعلت الاشتراكية لا تتميز كثيراً عن اشتراكية البرجوازية الصغيرة السائدة.

خلال هذه السجال التقت "منظمة الاشتراكيين اللبنانيين" (الوريث اليساري لحركة القوميين العرب في لبنان) مع منظمة "لبنان الاشتراكي" وعقدت المنظمتان في أيار ١٩٧١ مؤتمراً توحيدياً تأسيسياً تمخض عنه تشكيل "منظمة العمل الشيوعي" في لبنان.

كانت مشكلة "منظمة العمل الشيوعي" الكبرى هي المشكلة ما بين قطريتها التي تتطلب "اللبننة" وفق الخصائص الموضوعية للواقع اللبناني وما بين ربطها لتثوير الواقع اللبناني بتوسيع حركة التحرر الوطني العربية وتجذرها وانتشارها ممثلة بالمقاومة الفلسطينية، تبعاً لذلك، انخرطت المنظمة في الحرب الأهلية.

وعلى اثر التحولات التي نتجت عن نهاية الحرب الأهلية اللبنانية، أخذت منظمة العمل الشيوعي تضمحل سياسياً وتفقد أظافرها العسكرية، وتتفكك كوادرها السياسية، وتفقد حضورها السياسي والجماهيري، فتمخض عن انهيارها الفعلي شخصيات وطنية تعمل وفق تعقيدات الواقع الجديد.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

اعتبرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن "الأساس النظري الذي انطلقت منه واستندت تجربتها إليه هو الأساس النظري الذي انطلقت منه حركة القوميين العرب في عملها بعد هزيمة حزيران، وتعني "الجبهة" بهذا الأساس النظري تقرير تموز ١٩٦٧ (أقرته اللجنة التنفيذية القومية لحركة القوميين العرب) والذي شكل قاعدة التجذير اليساري النظرية للحركة بعد النكسة.

ومن هنا ترى الجبهة أن "ضرورة الحزب الماركسي -اللينيني لقيادة حرب التحرير الشعبية لم تعد موضوع خلاف أو نقاش في صفوف الجبهة أو صفها القيادي" بعد تقرير تموز ١٩٦٧ و"تبنى اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب" للماركسية اللينينية كمرشد ودليل للعمل الوطني العربي في مرحلته الجديدة.

كان جورج حبش يعتبر نفسه مسؤولاً عن هذا التقرير، الذي صدر كي يضع حداً نهائياً لأوهام إستراتيجية "الالتحام بالناصرية" التي شكلت محور الصراع في الفريق القيادي للحركة منذ عام ١٩٦٢، فلقد أصبح جورج حبش بعد النكسة ماركسياً بالفعل وليس بالاسم، وكانت الماركسية التي فكر بها هي وفق تعبيره "الماركسية الآسيوية، ماركسية الأحزاب الصينية والفيتنامية... وماركسية الحزب الشيوعي الكوبي حيث الإصرار على أولوية الكفاح المسلح"، ويفسر ذلك تأكيد مؤتمر شباط ١٩٦٩ (المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية) على شعار "هانوي العربية كقاعدة ثورية تحدث التلاحم بين الثورة الفلسطينية والثورة العربية" انطلاقاً من أن "إستراتيجية العمل العربي الثوري تتطابق في خطوطها العريضة مع إستراتيجية العمل الثوري الفلسطيني".

رأت الجبهة الشعبية في مؤتمر شباط انه لم يبق في الجبهة سوى الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب ومنظمة أبطال العودة، من هنا "أصبحت الصورة الجديدة، صورة تطابق شبه تام بين الحركة من ناحية وبين الجبهة من ناحية ثانية، ففكر الجبهة السياسي هو فكر الحركة كاملاً دون أي نقصان، وتكوينها إلى حد بعيد هو تكوين الحركة... وإذا كان التطابق حاصلًا بين الفكر من

ناحية والتكوين من ناحية ثانية، فإن أي تمييز استراتيجي محدد بين الحركة والجبهة لا يعود قائماً وبالتالي لا يبقى هناك أي أساس للتمييز ما بين "الحركة" و"الجبهة"، من هنا تبني مؤتمر شباط خط "انصهار تنظيم الحركة في الساحة الفلسطينية ضمن تنظيم الجبهة" وفق شعار "الحركة في خدمة الجبهة وليس الجبهة في خدمة الحركة" وبهذا المعنى أصبحت "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" حزباً يمثل الفرع الفلسطيني وفق الإستراتيجية السياسية والتنظيمية التي أقرها مؤتمر شباط.

حزب العمل الاشتراكي العربي

من حركة القوميين العرب إلى حزب العمل الاشتراكي العربي:

شرعت هيئة قيادية حركية محدودة، التفت حول الدكتور جورج حبش في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بالعمل تحت اسم "القيادة المركزية العربية المؤقتة"، وتحددت وظيفة هذه الهيئة بإعادة بناء منظمات حركة القوميين العرب المنهارة في إطار حزب جديد حمل اسم "حزب العمل الاشتراكي العربي".

وقد بيّن الأمين العام للحزب الدكتور جورج حبش الذي هو في الآن ذاته الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "إن هزيمة حزيران، مثل كل هزيمة قومية، أوجدت ظروفًا موضوعية جديدة... وان تنظيم "حركة القوميين العرب" بتفاعله العملي مع هذه الظروف، وهذه الرؤية، يتحول اليوم إلى تنظيم سياسي جديد هو: حزب العمل الاشتراكي العربي، ليكون هذا الاسم معبراً عن حقيقة التغير الجذري في البنية النظرية والطبقية لحركة القوميين العرب. ما إن اصدر الحزب الجديد مجلته "طريق الثورة" في حزيران ١٩٧٠ حتى اتضحت الوظيفة الأساسية للحزب، وتكمن هذه الوظيفة في تحويل منظمات حركة القوميين العرب ومؤسساتها السابقة إلى منظمات ومؤسسات حركة ماركسية-لينينية بروتيتارية، وفرز كل العناصر "الحركية" التي لا تستطيع الاستجابة لهذه العملية من الحركة، أما بفصم العلاقة التنظيمية أو التحول إلى مجرد أصدقاء وأنصار للحزب.

وقد سوغت قيادة الحزب الدوافع المباشرة لتشكيله بالتحول الأيدلوجي الذي قاد الحركة إلى الشيوعية شكلاً ومضموناً على حد تعبيرها، مما أدى إلى "هلاك التعصب القومي الحزبي الحركي، الذي تربت عليه فروع حركة القوميين العرب" وبالتالي فقدان أي مبرر لـ "التشبث بحركة القوميين العرب".

بهذا المعنى كرّس تشكيل "حزب العمل الاشتراكي العربي" تصفية حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوى واسماً، ومثل دالاً أو مؤشراً على حركة قوميين عرب مقلوبة أو معكوسة، تعمل على أساس الوحدة القومية للطبقة العاملة العربية.

تتلخص إستراتيجية حزب العمل العربي في بناء "الحزب الشيوعي العربي الموحد" على أساس الوحدة القومية للطبقة العاملة العربية من المحيط إلى الخليج، كبديل عن كافة الأحزاب الماركسية -اللينينية القطرية والإصلاحية وفق تعبير الحزب، التي ينتفي مبرر وجودها المستقل مع تشكل هذا الحزب.

امتلك الحزب فروعاً، متفاوتة الحضور السياسي والأهمية في فلسطين ولبنان والأردن (ثم حزب الشعب الثوري الأردني) والعراق وسورية والسعودية ومصر، إلا أن أهم فرع له كان في لبنان.

كان حزب العمل "مستقلاً" من الناحية التنظيمية عن الجبهة الشعبية، إلا أن العلاقة بينهما اقتربت كثيراً من علاقة تنظيم واحد يعمل تحت اسمين مختلفين، ويمتلك في كل ساحة استقلاليته النسبية عن شقيقه.

تعود العلاقة التنظيمية والسياسية الوثيقة ما بين حزب العمل والجبهة الشعبية إلى طبيعة حزب العمل نفسه ودور جورج حبش بتأسيسه، إلا انه تم طرح فكرة حزب العمل في البداية كحزب يضم منظمات حركة القوميين العرب التي رفضت الانشقاق ثم سرعان ما تطورت إلى صيغة حزب ماركسي -لينيني يقوم على أساس الوحدة القومية للطبقة العاملة العربية، ومن هنا كان جورج حبش "على رأس التجربة خاصة في بداياتها" ولولاه "لما وجدت فكرة حزب العمل الاشتراكي العربي طريقها إلى الترجمة العملية"، ويفسر ذلك تأكيد وثائق الحزب على أن تجربته "قامت مستندة على تراث الجبهة الشعبية وخطها الكفاحي الثوري".

لقد أبرزت الحرب الأهلية اللبنانية حزب العمل الاشتراكي العربي وحاول الحزب في الجنوب أن يبني تجربته الاشتراكية مستفيداً من غياب الدولة عن الجنوب، وكان يعتقد في ذلك انه يبني ملامح الدولة البديلة عن الدولة الرجعية اللبنانية، غير أن الحزب تمكن من تشكيل لجان للعمال الزراعيين في لبنان، وفي مؤتمره الوطني الثاني عام ١٩٨٠ جدد الحزب تأكيد هدفه بضرورة استلام السلطة.

وإذا كانت الحرب الأهلية وانخراط المقاومة الفلسطينية فيها قد أبرزت حزب العمل كما أبرزت عشرات المنظمات المقاومة، فان نهاية هذه الحرب وما تلاها من تغيرات بنوية قد همّشت دور الحزب وجردته من الوسيلة الأساسية لتحقيق برنامجه: وسيلة الحرب الأهلية التي جهد الحزب كي يصوغ متخيلاً ثورياً وطبقياً عنها.

وفي هذا السياق وقبل أن ينصرم عقد السبعينات، تسفّيت تلك المنظمات المنبثقة من حركة القوميين العرب والمحيطة بالجبهة الشعبية (سواء في لبنان أو السعودية والخليج وعمان والأردن.. الخ) إلى حد كبير، ووصل تسفيت بعضها إلى حد الطموح للعب دور حزب شيوعي من طراز سوفيتي، ثم داهم انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب العالمية الباردة هذا التسفيت الطارئ الجديد.

لقد انهارت معظم تلك المنظمات وتحولت إلى أسماء رمزية وفقد بعضها حتى الاسم الرمزي نفسه، ولم يعد حالياً من حضور سياسي لها يؤخذ بعين الاعتبار سوى في فلسطين من خلال الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وكذلك في البحرين من خلال الجبهة الشعبية البحرانية التي لما تزل تحتل موقعاً في خريطة المعارضة السياسية البحرانية وتحالفاتها، أما في اليمن، فقد أدت مغامرة الجناح الانفصالي في قيادة الحزب الاشتراكي اليمني إلى إلحاق محنة بالحزب، كاد فيها الحزب أن يكون نوعاً من وريث لـ"رابطة أبناء جنوب عربي" (انفصالية) أكثر مما هو وريث لـ"الجبهة القومية" وميراثها المكافح في حرب الاستقلال في الستينات، وفي الكويت انحسر نفوذ المنظمين الأساسيين المتمخضين عن تلاشي حركة القوميين العرب (حركة التقدميين الديمقراطيين، والتجمع الوطني) إلى حد بعيد.

فاليوم ينهار العالم العربي ويعاد تشكله من جديد على صورة متوترة قيد التكون ومفتوحة أمام رهانات واحتمالات مختلفة ومتناقضة، فقد ضعف الأمن القومي العربي وتهاوى إلى أدنى درجاته وأصبح هذا الأمن عرضة لاختراقات القوى الامبريالية والإقليمية (إسرائيل وتركيا وإيران) وفقد العالم العربي توازنه وأصبح دون رأس، فليست حقيقة العالم العربي اليوم، سوى حقيقة عالم فقد السيطرة على مصيره والتحكم به وتوجيهه بما ينسجم مع مصالح المجموعة العربية وأمنها القومي، وفي مثل هذا السياق تتبدى الحاجة إلى إعادة بناء الحركة الماركسية العربية وتلك هي مهمة الرفاق المعنيين بالإسهام في صنع مستقبل هذا الوطن.